١٣.١

حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

حديثٌ في علم الاجتماع مع بريجيت أولنباخر وكلاوس دورر

برينو برينغل
كارولينا فيستينا
فيتوريا غونزاليز

نحو المؤتمر العالمي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع

ساري حنفي
أناهي فيلادريتش
جيوفري بلايرز
روزانا بينهيدرو ماتشادو
تاتيانا فارغوس مايا

الأكوان المتعدّدة والتحوّلات الاجتماعية – الإيكولوجية

ماريستيلا سفامبا
ألبرتو أكوستا
إنريكي فيال
برينو برينغل
ميريام لانج
رافائيل هوتمر
كارمن أليجا
ليليانا بويتراغو
فاندانا شيفا
مونيكا تشوجي
جريمالدو رينجيفو
إدواردو جودينياس
ليزلي لو جرانج
كريستيل تيريبلانش
كورماك كولينان

آفاق نظرية

خوسيه موريسيو دومينغيز

قسم مفتوح

- تحدّيات العلم المفتوح
- السّوسيولجيات المتعدّدة: مصطلح من الجنوب
- علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية. وأزمة الحضارة المعاصرة
- البرازيل: البلد المتصدّع
- إيران: ليست هذه مجرّد احتجاجات. إنّها ثورة

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ١ من السلسلة ١٣ – أفريل ٢٠٢٢
https://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

تصميم ربيع محمصاني

> الافتتاحية

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم جميعًا في هذا العدد الأوّل من حوار كوني لسنة ٢٠٢٣، وهو أوّل الأعداد الذي يتولّى فريق التحرير الجديد مهمّة الاشراف عليه.

أسرّني في نهاية ٢٠٢٢، وغمرتني سعادة جامحة لسماعي من ايلويسا مارتن نائبة الرئيس للمنشورات خبرَ تعييني محرّرا جديدا للنشريّة. فقد عمل فريق التحرير السابق بقيادة بريجيت أولنباخر وكلاوس دورر على التكفل بالانتقال السّلس. أودّ أن أتوجّه إليهم وإلى المحررين المساعدين رافائيل ديندل وجونا جروبنر ووليد إبراهيم وكريستين شيكرت بالشكر على دعمهم وعملهم الرائع على مدى السنوات الماضية. وستظل مشاركة الأستاذين أولنباخر ودورر وانخراطهما مستمرّا بوصفهما محرّرين استشاريين بالإضافة إلى المحرّر المؤسس مايكل بورواي. لا مندوحة أن هذا سيكون أساسيًا لمواءمة التاريخ المستمر للمشروع مع التغييرات اللازمة.

كانت رئيسة التحرير لولّا بوسوتّيل التي انكبّت على العمل مع حوار كوني منذ انطلاقه في البدايات أفضل ضمان لانتقال سلس. وأعتقد أنّ تقديمها للدعم أمر أساسيّ رافقتها فيه كلّ من أوغيستا باغا وتوفّا ايفنز وفريق العمل الموسّع والمتفاني من كوكبة المحررين الإقليميين.

لقد شهدت نشريّة حوار كوني تطوّرا مُبهرا وأحرزت توسّعا ملموسا منذ إطلاقها سنة ٢٠١٠. إذ كانت بداياتها عبارة عن رسالة إخبارية بتنسيق حرفي وذات نطاق محدود نسبيًا. وفقط على مدى عشر سنوات، أصبحت مجلةً تُنشر في أكثر من اثنتي عشرة لغة وينخرط فيها عدد هائل من المساهمين من جميع أنحاء العالم، ممّا أتاح لعلماء الاجتماع من جميع مناطق العالم معرفة المزيد عن الحقائق الأخرى ونتائج البحوث كما يسّر ادراكهم للمخاوف بشأن العالم المعاصر.

إنّ هذا العمل الجبّار بحاجة إلى توسيع نطاقه والاضطلاع بمزيد توطيد دعائمه. لقد حدّدنا ثلاث تحديات رئيسية لمزيد تطوير حوار كوني في السنوات المقبلة ألا وهي بناء سوسيولوجيا عموميّة وعالمية، من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA ولكن أيضًا خارجها، وإعادة تنظيم أقسام التحرير ممّا يوفّر استقرارها، وكذلك إعادة تحديد استراتيجيات للاتصال والنشر.

تَحدوني العديد من الأفكار لمواجهة كل هذه التحديات، ولكن قبل المرور إلى تنفيذها، أودّ أن أسمع منكم. وبغية تحقيق هذا الهدف، ومن هذا الحين إلى غاية انعقاد المؤتمر الدولي العشرين للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في مدينة ملبورن في يونيو القادم، سأجري حوارًا واسعًا داخل مجتمع الجمعيّة، بمساعدة المحررتين المساعدين كارولينا فيستينا وفيتوريا غونزاليس وهما عالمتا اجتماع شبّان كلتاهما بارزتان أكفّاء تتمتعان بخبرة تحريرية والتزام واسع بعلم الاجتماع العمومي. مقر كارولينا كاسل بألمانيا، وفيتوريا ريو دي جانيرو بالبرازيل.

تستهلّ هذا العدد مقابلة مع بريجيت أولنباخر وكلاوس دورر رئيسا التحرير السابقين حيث يستعرضان شرح كيفيّة ترجمة السوسيولوجيا العمومية في أجنداتهما البحثية والحديث عن التحدّيات التي واجهاها خلال أداءهما لمهمّة رئاسة تحرير نشرية حوار كوني كما يرسمان الآفاق بشأن المضيّ قدما بعلم اجتماع عموميّ.

يتألف الملف الأول من نصوص مختلفة مع التركيز على مؤتمر الجمعية المقبل في أستراليا. حيث يعرض ساري حنفي في مستهلّ الندوة بعضًا من موضوعات المؤتمر الجوهرية، بينما تُفكِر أناهي فيلادريتش في اللحظة الراهنة للانتقال بين أساليب التواصل والتجمّعات البحثيّة عبر الإنترنت والحضورية منها. يؤثّث جيوفري بلايرز الندوة من جهته برسم بعض التحديات الرئيسية التي تواجه علم الاجتماع العالمي راهنا مبيّنا دور الجمعية الدوليّة في معالجتها. ودلَتْ روزانا بينيرو ماتشادو وتاتيانا فارجاس مايا بدَولوِهما بتناول أحد الموضوعات المحوريّة التي سيفيض فيها المؤتمر ألا وهي قضيّة الاستبداد المعاصر مع دراسة أسباب حاجتنا إلى وضع إطار عمل جديد يفي بحاجتنا لدراسة اليمين المتطرف المعاصر.

يندرج الملف الثاني في إطار السعي إلى إبراز جهد عالمي جماعي أسس له في البداية كلّ من أشيش كوثاري، وآريال صالي، وأرتورو آسكوبار، وفريديريكو دي ماريا، وألبارتو أكوستا: *الأكوان المتعدّدة* معجم ما بعد التنمية. فمن بين مجموعة مشوّقة من الاسهامات قرّرنا نشر نصوص قصيرة من تأليف نشطاء ومفكّرين بارزين تعكس إمكانية إجراء حوار عالمي حول موضوعات مثال مسألة بدائل للتنمية فاندانا شيفا، ونصّ حول العيش الكريم مونيكا شوجي، و غريمالدو رانجيفو وإدواردو غودينياس. وفي السياق ذاته تناولت لاسلي لو غرونج، مفهوم أوبانتو .كما عرضت كريستال تاربلانش تحديد المناقشات النسوية الإيكولوجية ليرفقها كورماك كاليمتن لنصّ حول حقوق الطبيعة وفقه الأرض.

وبالإضافة إلى اسهامات أعضاء ميثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي والثقافي، ألبيرتو أكوستا وماريستيلا زفاغمبا و أونريكي فيالي و ميريام لانغ رافائل هويتمير و كارمن أليغا و ليليانا بوتراغو بمعيّة أنا برينو برينغل نصّ يتناول المواثيق الخضراء وجيوبوليتيكا التحوّلات الإيكولوجية الاجتماعية يتضمّن تساؤلات حول الكيفية التي قد تؤدي بها التحولات البيئية المهيمنة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة المسيطرة في الشمال الكوني إلى تشكيل نوع جديد من مناهج الاستخراج الأخضر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الديون البيئية ويعزّز الاستعمار الأخضر ويوسع من رقعة مناطق التضحية في الجنوب الكوني. أشير إلى أنّ بدائل لهذا السيناريو تمثّل محور تركيز هذه المقالة والندوة.

يتناول قسم رؤي نظرية من هذا العدد نصّا لخوسي مورينغو دومينغاز يبحث فيه مسألة التّوجّهات ما بعد الجائحة وأطوار الحداثة متسائلا عما إذا كان عالم ما بعد الجائحة قد أدى إلى ظهور مرحلة جديدة من الحداثة. يتيح لنا تحليله التاريخي والاجتماعي لبعض التوجّهات في تطور الدولة والاقتصاد والسياسات الاجتماعية تجاوز التفسيرات المتسرعة المترتّبة عن الوباء.

يؤلّف القسم الأخير من هذا العدد في مساحة القسم المفتوح بين ثلاث مقالات تعرض تحدّيات مختلفة أمام السوسيولوجيا المعاصرة. تناقش فيرناندا بايغل كيفيّة مواجهة العلوم الاجتماعية لضرورات العلم المفتوح من أجل إتاحة النتائج وعملية البحث العلمي. بينما يسْتَقْضي محمود الذوادي مفهوما من الجنوب ينطوي على سوسيولجيات متعدّدة. ويقوم أعضاء رابطة أمريكا اللاتينية لعلم الاجتماع (ALAS) بوضع تشخيص للأزمة الحضارية المعاصرة والدور الموكل لعلم الاجتماع في هذه المنطقة. نصّان آخران يتناولان بالعرض والتحليل بشكل خاص الواقع البرازيلي والواقع الإيراني. يجادل إليسيو إستانك وأغنالدو دي سوزا باربوسا في النصّ الأول الحاجة إلى تفسير يتجاوز المدى القصير لفهم الاستقطاب الحالي في البرازيل. في حين يقدم النص الثاني والذي ينشر تحت اسم مستعار لحماية حياة مؤلفه، تحليلاً للتحركات الأخيرة في إيران. لا يمكننا التطبيع مع هذه المواقف ولا يمكن أن نظل صامتين إزاء حالة الاستبداد المُسْتَشري. بل ستواصل نشريّة حوار كوني لا محالة في الالتزام بتحليل اجتماعي دقيق مع اتخاذ مواقف ضد الحيف العالمي! نحن نقف للذود عن أممية متجددة! ■

برينو برينغل، رئيس تحرير نشريّة حوار كوني

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بلغات متعددة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج GD website.

> ترسل المقالات المقترحة للنشر على العنوان globaldialogue.isa@gmail.com.

> فريق التحرير

رئيسا التحرير: برينو برينو برينغل

محرران مساعدان: كارولينا فيستينا وفيتوريا غونزاليز

محرر مشارك: أربانا سوندار

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بورروواي

مستشار إعلامي: خوان لياراغا

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانبر، سيلي سكالون، نازانين شاه روكني.

محررون إقليميون:
العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، منير السعيداني، فطيمة الرضواني، (تونس).

الأرجنتين: ماجدالينا ليموس، خوان بارسيو، دانتي ماركيسيو.

بنغلاديش: حبيب خوندكر، خير شودري، بيجوي كريشنا بانيك، عبد الرشيد، سركر سهيل رنا، محمد شهيد الإسلام، هلال الدين، مسعود الرحمن، ياسمين سلطانة، روما بارفين، شارمين أكتر شابلا، صالح المأمون، أكرمول الكبير رنا، فرحين أكتر بهويان، خديجة خاتون، عائشة صديق حميرة، عريفور رحمان، إستياق نور محيط، مرشد شاهين أكتر.

البرازيل: فابريسيو ماسيل، أندريزا جالي، ريكاردو فيسر، خوسيه جيرادو نيتو وجيسيكا مازيني مينديز.

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل.

الهند: راشمي جاين، راكيش رانا، مانيش ياداف، براغيا شارما.

إيران: ريحانة جوادي، نيايش دولاتي، سيد محمد المطلبي، إلهام ششتاريزاد.

كازاخستان: يجل زابيروفا، بيان ساماغامبت، عادل روديونوف، ألمش تليسباييفا، كوتنيش تل، المغول موسينا، أكنور إيمانكول، ماديار ألديريانوف.

بولندا: ألكساندرا بيرناكا، جوانا بيدناريك، آنا تيرنر، مارتا بلاشتزينسكا، أورسولا جاريكا.

رومانيا: رالوكا بوبسكو، ياسا-غابرييلا زامفيريسكو، لوليان غابور، مونيكا جيوجيسكو، إيونا يانوس، بيانكا ميخايلانا، فيرونيكا أونسيا، ماريا ستوزيسكو.

روسيا: إيلينا جدرافوميسلوفا، داريا خولودوفا.

تايوان: وان جو لي، تاو سونغ لو، تسونغ جين هونغ، سويان لي رن، يو شيا شين، يو وين لياو، برو شونغ هونغ.

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين. تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين.

في هذه المقابلة، أكّد كل من كلاوس دوري وبريجيت أولينباخرعلى بعض تحديات علم الاجتماع العام والعالمي كما وبيّنا هذين المفهومين في جدوليّ أعمالهما البحثية وفي الحوار العالمي.

يقدم القسم المخصص للمؤتمر العالمي لعلم الاجتماع XX ISA تأملات حول بعض الموضوعات المركزية للحدث، مثل تحديات المؤتمرات الهجينة والشخصية، وتجديد علم الاجتماع العالمي والحوار العالمي، ونمو اليمين المتطرف.

يستكشف القسم المواضيعي حول التحولات المتعددة التنوع والاجتماعية الإيكولوجية بعض المفاهيم الأساسية، مثل Buen Vivir، والتنمية، النسويات الإيكولوجية، والمواثيق الخضراء، وحقوق الطبيعة، وأوبونتو ubuntu.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

> حديثٌ في علم الاجتماع

التحدّيات التي تواجه علم الاجتماع العمومي والسوسيولوجيا الكونية
مقابلة مع بريجيت أولنباخر وكلاوس دورر
بقلم برينو برينغل البرازيل/اسبانيا وكارولينا فيستينا، ألمانيا،
وفيتوريا غونزاليز، البرازيل. ٥

> نحو المؤتمر الدولي العشرين للجمعية الدولية لعلم الاجتماع

مرحبا بكم في المؤتمر الدّولي العشرين للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، ملبورن، أستراليا
بقلم ساري حنفي. لبنان ٨

عودة المؤتمرات الحضورية في عالم ما بعد الجائحة (تقريبا)
بقلم أناهي فيلادريتش، الولايات المتحدة الأمريكية ١١

السوسيولوجيا الكونية بصفتها حوارا كونيّا متجدّدا
بقلم جيوفري بلايرز، بلجيكا ١٣

لماذا الحاجة إلى إطار عمل جديد لدراسة اليمين المتطرف في الجنوب الكوني؟
بقلم روسانا بينهيرو ماتشادا، ايرلندا وتاتيانا فارغاس مايا، البرازيل ١٦

> الأكوان المتعدّدة والتحوّلات الاجتماعية - الإيكولوجية

المواثيق الخضراء وجيوبوليتيكا التحولات الإيكولوجية الاجتماعية
بقلم ماريستيلا زفانبا وأونريكي فيالي، الأرجنتين، ألبيرتو أكوستا و ميريام لانغ، الإكوادور،
برينو برينغل اسبانيا/البرازيل، رافائل هويتمير، البيرو، كارمن ألياغا، بوليفيا، وليليانا
بوتراغو، فينزويلا ١٩

تحقيق التنمية بنسبة ١ في المائة
بقلم فاندانا شيفا، الهند ٢٣

العيش الكريم «بوين فيفير»: الأصل والآفاق
بقلم مونيكا شوجي، الإكوادور وغريمالدو رانجيفو، البيرو
وإدواردو غودينياس، الأوروغواي ٢٥

أوبانتو: مفهوم عادل وتمكينيّ وأسلوب عيش
بقلم لاسلي لوغرانج، جنوب أفريقيا ٢٧

تحديد المناقشات النسوية الإيكولوجية
بقلم كريستال تاربلانش، جنوب أفريقيا ٢٩

حقوق الطبيعة وفقه الأرض
بقلم كورماك كالينان، جنوب أفريقيا ٣١

> آفاق نظرية

التّوجّهات ما بعد الجائحة وأطوار الحداثة
بقلم خوسي مورينغو دومينغاز، البرازيل ٣٣

> قسم مفتوح

إعادة فتح العلوم الاجتماعية: تحدّيات العلم المفتوح
بقلم فيرناندا بايغل، الأرجنتين ٣٦

مصطلح لسوسيولوجيات متعدّدة من الجنوب
بقلم محمود الذوّادي، تونس ٣٩

سوسيولوجيا أمريكا اللاتينيّة وأزمة الحضارة المعاصرة
بقلم رابطة أمريكا اللاتينية لعلم الاجتماع(ALAS) ٤٠

البرازيل: البلد المتصدّع
بقلم اليسيو آستينكو، البرتغال، و أغنالدو دي سوزا، البرازيل ٤٢

إيران: هذه ليست باحتجاجات بل إنّها ثورة
بأصوات إيرانية ٤٤

”مع مزيد من الاستقطاب الهرمي في المجتمع،
نعيش في وقت يكون فيه النقاش العام المنطقي
مستحيلًا في الغالب“

ساري حنفي

> التحدّيات

التي تواجه علم الاجتماع العمومي والسوسيولوجيا الكونية

مقابلة مع بريجيت أولنباخر وكلاوس دورر

بقلم **برينو برينغل** المحرّر الرئيس الجديد لنشريّه حوار كوني و**كارولينا فيستينا**، و**فيتوريا غونزاليز** المحرّرتان المساعدتان الجديدتان

كلاوس دوري. المصدر: الأرشيف الشخصي

بريجيت أولينباخر. المصدر: الأرشيف الشخصي

محرّرو حوار كوني: (محك) كيف تترجمون مفهوم علم الاجتماع العمومي في أجندة بحوثكما مع الأخذ في الاعتبار كلا من شبكات البحث المحلّية التي تخصّكما والتزاماتكما الدولية ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

بريجيت أولنباخر (ب.أ): علم الاجتماع العمومي مفهوم يسمح بنشر المعرفة العلمية ويحثّ على إثارة النقاش بين الجماهير الأكاديمية وغير الأكاديمية ملهما بذلك العمل الاجتماعي من خلال تناول مناقشات متعلّقة بمجالات مجتمعية مختلفة. يعدّ المفهوم كما صاغه مايكل بوراووي مفهوما شاملا لوصف التزام علماء الاجتماع الذين يتيحون معارفهم العلمية وجعل الاطّلاع عليها أمرا ميسورا (علم الاجتماع العمومي «التقليدي») أو انخراطهم في المبادرات التي تنبثق من المجتمع المدني (علم الاجتماع العمومي «العضوي»). أعمل بصفتي عالمة اجتماع نقدي، على أجندة مزدوجة تؤلّف بين نظرية المجتمع، لا سيما تحليل الرأسمالية المعاصرة من منظور نسوي وتقاطعي، وبين البحوث التجريبية العملية المتّصلة بالتحوّل الذي شهده العمل واليد العاملة والرّعاية والعلوم - والتي تنطوي على ظواهر مثال الرَّقْمَنة والعمل المنزلي وبيوت الرعاية الداخلية للمسنين والرعاية السّكنية أو سَوَقَنة الجامعات. وإن نحن تمعّنا النظر في الحقبة الثانية من تاريخ عمليّة العولمة (منذ

<<

تسعينيات القرن الماضي) باعتبارها نقطة تحوّل، فسندرك أنّنا شهود عيان على تحوّل في الرأسمالية بلغ ذروته في حدوث أزمات اقتصادية وبيئية واجتماعية وسياسية وإثارة العديد من الاحتجاجات.

يعود هذا التطوّر من وجهة نظري، إلى ما أَسَمِّيْتُه بالإهمال البنيوي للاقتصاد الرأسمالي. ولأنّ نمط هذا الاقتصاد متجذر في فكرة الانسان المبنية على المركزية الأوروبية والمركزية الذكورية، حول الرجل والتقدم العلمي-التكنولوجي والذي يسعى جاهدا لتأكيد سيطرته على كلّ من الإنسان وعلى المخلوقات غير البشريّة، والقائم على المنافسة والنمو، يتناءى الاقتصاد الرأسمالي بنفسه عن الاحتياجات البيئية والاجتماعية بالإهمال أو بالتبعية لها أو بالتثمين من خلال نمط الإنتاج القائم على التراكم والربح والمدفوعة باعتبارات السوق. وينطبق هذا مع الهيمنة في العلاقات الجندريّة والعرقية والطبقيّة. إذ يتجلّى هذا واضحا في الآثار المدمّرة التي نشهدها في سعة نطاق تغيّر المناخ وتنامي الفقر وتفاقم أوجه التّفاوتات، فضلاً عن ردود الفعل السياسية مثال التحوّل الاستبدادي في جميع أنحاء العالم. أشير إلى أننا أعدنا في النمسا، اكتشاف الأعمال الكلاسيكية الحديثة لكارل بولاني Karl Polanyi وأسّسنا جمعية كارل بولاني الدولية مستنيرين بفهمه لتاريخ رأسمالية السوق كنتاج لـ «حركة مزدوجة»: و هي «حركة» سلعنة السوق الأصولية المدمرة للطبيعة والعمل والمال، ويمكننا إضافة الرعاية والمعرفة وغيرها من «السلع الوهمية»؛ سويّا مع «الحركات المضادة»، نسوق مثال عنها الحركات العمالية والاجتماعية المتمثلة في النقابات العمالية، وفي أيام الجمعة من أجل المستقبل، و في المبادرات الخاصّة بالرعاية وغيرها من المبادرات بعدد لا يحصى، و التي تناضل ضد الآثار الكارثية لرأسمالية السوق النيو ليبرالية. لقد أبرز علم الاجتماع العمومي في الشبكات المحلية والدولية الخاصة بي وفي محتويات أقسام نشريّه حوار كوني التي تعني بتحليل تحوّل الرأسمالية، والعمل، واليد العاملة، والرعاية، والعلوم في ظلّ الليبرالية الجديدة، على النظرية الاجتماعية مشدّدة كذلك على التوصيات العملية أو السياسية.

ثمّة في تخصّصنا، غياب صارخ في الاتفاق حول مسألة ما إذا كان ينبغي على علم الاجتماع أن ينحى منحى العمومي وكيفية القيام ذلك: نعني بهذا هل يتولّى علم الاجتماع مراقبة التطور المجتمعي وتحليله وتمثيله أم يتوجّب عليه التدخّل؟ نظرًا لأن علم الاجتماع هو جزء من المجتمع الذي يدرسه، فلا وجود إذن لوجهة نظر مميزة تسمح لنا أن نملي على الناس ما يجب عليهم القيام به ولا يحق لنا ارغامهم - سواء فيما يتعلّق بآرائهم وأفكارهم حول التطورات المعاصرة وتحاليلهم أو إكراههم فيما يتعلق بالأنشطة التي يقومون بها. ومع ذلك يمكن لعلماء الاجتماع توفير المعرفة العلمية وإثارة المناقشات، كما بإمكانهم، بوصفهم باحثين أن يكونوا جزءًا من تحالفات التي تُقيمها جهات فاعلة مختلفة تتفاوض بشأن وجهات النظر المستقبلية وطرق حماية واستدامة سبل العيش. تجدر الإشارة إلى أنّه ثمّة في مجالات بحثي العديد من أوجه التعاون مع المتاحف ومؤسسات التعليم العمومي (Volkshochschulen) والكنائس والنقابات وغيرها الكثير. أليس في جمع حوار كوني لمقالات من جميع أنحاء العالم معًا، حيّز ذو أهمية بالغة للمناقشات المحلية والدولية.

كلاوس دورر (ك.د): في حالتي أدركت مصطلح علم الاجتماع العمومي لمايكل باروويي أول مرة خلال مؤتمر SWOP[1] الذي عقد في جوهانسبورغ سنة ٢٠١٢. وحتّى حينها كان المصطلح مجهولا في علم الاجتماع الناطق باللغة الألمانية. في تلك اللحظة أصبت بالذهول لأنه وأثناء النقاش مع فريق المعني بعلم الاجتماع العمومي في جوهانسبورغ Public Sociology Group in Johannesburg أدركت قدرة هذا النهج على التأسيس للبحث بشكل مبتكر من الناحية المفاهيمية، على الطريقة ذاتها التي كان فريقي يقوم بها بالفعل بدرجة ما. سعيت- مع بريجيت أولنباخر وآخرين –إلى تضمين النقاش حول علم الاجتماع العمومي إلى دائرة عالم علم الاجتماع الناطق بالألمانية الذي كان جاهلاً إلى حد ما حتى الآن. أشير إلى تحقيقنا للنجاح رغم استمرار هول التحفظات ضمن قطاعات الاختصاص وجسامتها. وغدا مفهوم علم الاجتماع العمومي في يينا المدينة الألمانية معيارًا. كما ينطبق هذا أيضًا على فريقي البحثي، الذي يتناول بالدرس على سبيل المثال، العلاقات الشغلية والنقابات العمالية بمعنى علم الاجتماع العمومي العضوي.

تستند أهمّ تجربة لي راهنا والبالغة الأهمية مع علم الاجتماع العمومي العضوي إلى تعاون وثيق الصلة مع الجناح اليساري لحركة المناخ. ألّفت كتاب *يوتوبيا الاشتراكية: بوصلةٌ لثورةٍ مُستدامةٍ* (Die Utopie des Sozialismus: Kompass für eine Nachhaltigkeitsrevolution) استوحيته من تأسيس طلاب من أجل المستقبل الذي يضمّ ١٥٠٠ مشارك في مدينة لإبزيغ الألمانية Leipzig والذي تتم مناقشته حاليًا على نطاق واسع ضمن حركات المناخ. وبالتعاون مع هؤلاء الطلبة انطلقتُ في مشروع «تجديد السياسة الاشتراكية من القاعدة». نتولّى ضمنه دراسة الحالات التي تقوم بتنفيذ السياسات الاشتراكية التحرّرية بنجاح محلّيا وإقليميّا وفي بعض الحالات مناهضة الاتّجاه السائد – وحيث ما أمكن دوليًا. أشير إلى أنّه بالإضافة إلى الأفرقة العاملة في ألمانيا ثمة حتّى الآن أطراف معنية في البرازيل، والأرجنتين، والتشيلي، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، والبرتغال، وبعض البلدان الأخرى. ونصبو إلى توسيع نطاق الشبكة وإن أمكن تقوية خيوطها لتمتدّ إلى كلّ القارّات. تتمثل الخطة في التّوليف بين دراسات الحالة التّجريبية ننجزها مضمّنةً في دراسة على نفس نحو كتاب *بؤس العالم La misère du monde* -- لبيير بورديو Pierre Bourdieu رغم أننا معنيون بالبحث عن نُهُج إزاء التغلب على بؤس العالم. نحن معنيون بشكل خاص بالأشكال الجماعية الجديدة للملكية والتفاعلات بين الصراع الطبقي والنزاع الاجتماعي البيئي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون.

(محك): ما هي أكبر التحدّيات التي واجَهْتُمانِها في تولّي مهمّة تحرير حوار كوني وخاصّة حينما يتعلّق الأمر بتعزيز برنامج المجلّة ونشرها عالميّا.

ب.أ.: على الرغم من أن فريق التحرير الأساسي لدينا وثيق الارتباط دوليًا، لم يكن هذا وحده كافياً ليشمل سوسيولجيات العديد من البلدان. نقف هنا على ثلاث تحديات على الأقل. أولا، تمنح الهيمنة والتسلسل الهرمي وعلاقات السلطة داخل الاختصاص امتيازًا لعلم الاجتماع الشمال الكوني والغرب من حيث التعميم والتثمين والتأثير. فإن تقدم باحثون شباب من فرق التحرير الإقليمية أو خارجها لإعداد تركيز قطري أو قسم خاص يعنى ببلد مثال قسم» حديث في علم الاجتماع « ضمن حوار كوني، فغالبا ما يذهبون إلى القول بوجود نتائج اجتماعية مهمّة في علم الاجتماع الوطني الخاص بهم والتي لم تبلغ النقاش العالمي على الإطلاق. ثانيا: ساهم التأييد القويّ لرئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ساري حنفي وكذلك مساندة اللّجنة التنفيذية بصفتهم محررين استشاريين في طرح علم الاجتماع الكوني. ففي رحلات ساري حنفي ومارغريت إبراهام دعا من خلال رحلاتها الزملاء من مختلف البلدان ويحثّهم على تقديم مساهمات. كما ساهم الزملاء في اللجنة التنفيذية على تنظيم المنتديات ذات التركيز القطري في مناطق مختلفة. ثالثًا، ثمّة فجوة أخرى تتخلّل إنتاج المعرفة، وهي لعمري التحدّي الأكثر صعوبة في التعامل: يعني هناك الكثير من البحوث التي يُعدُّها المتخصّصون بشأن التنمية في الجنوب الكوني وفي الشرق وَلَوْ أنّها من منظور الشمال الكوني والغرب، لكن لا تتوفّر مثل تلك البحوث إلّا بنسبة قليلة في الاتجاه المعاكس. وطالما مثّل ذلك تحدّيا في اكتساب طريقة بديلة من هذا المنظور الأخير.

ك.د: تكمن المشكلة الرئيسية في نظري في ضيق الأفق المحلانية (provincial) الذي يميّز علم الاجتماع الناطق باللغة الألمانية وعلم الاجتماع (الغربي) الأوروبي بدرجات متفاوتة والذي لا يزال سائدا في المقاطعات. فلنتحمّل عميقا نتيجة تلك الأخطاء ومنحى البحوث داخل لأسوار الرأسمالية الاجتماعية لأوروبا الغربية المتآكلة منذ فترة طويلة. أعتقد أنّه ليس بالأمر السهل التحرّر من ضيق الأفق هذا. لقد ازداد

<<

هذا وضوحا وعمّق وجهة نظري خلال التعاون القائم بين نشريّة حوار كوني وشبكة مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (CLACSO) ولطالما سمعنا، وبشكل مبرر غالبا، الاتّهامات التي تطال المركزية الأوروبية المَرَّةَ تِلْوَ المَرّة ممّا يحول دون عمليّة التّبادل السّوسيولوجي العالمي. ومع ذلك، ثمّة وجهات نظر أوروبية تعتبر كذلك مشروعة تماماً اجتماعيًا على نطاق عالمي. دعني أستحضر مثالا، حين اقترحتُ تخصيص عدد خاص من حوار كوني للحرب في أوكرانيا، قوبلت الفكرة بقدر من الارتياب والرفض. أعتقد خطأ مثل ذلك الارتياب: فالحجة القائلة بأن أكثر من عشرين حربٍ متزامنة تدور رحاها في جميع أنحاء العالم لم تحظى بنفس الاهتمام رغم ارتفاع عدد ضحاياها وحجم الخسائر المرتفع، أمر مفهوم وشديد الإدراك ولكنه خاطئ من الناحية التحليلية. فالحرب على أوكرانيا حرب من أجل إقامة نظام عالمي جديد والتي تنطوي على خطر حدوث مواجهة بين القوى النووية. إنها حرب عالمية في عواقبها، وهو ما يستلزم إحضار مصطلح أ.ب. طومسون Thompson E.P. عن «الإبادة الجماعة» «Exterminism» وملئه بمحتوى جديد. تشير الإبادة إلى آليات الاقتصادات والأنظمة السياسية والأيديولوجيات التي تعمل كقوة دفع في اتجاه يفضي حتمًا إلى إبادة شعبيّة لا متناهية. إذ تدفع حرب أوكرانيا نحو إذكاء فتيل «الإبادة المزدوجة» على حد تعبير جون بيلامي فوستر. John Bellamy Foster. أعتقد أنّه حتى في حالة تجنب الحرب النووية، فسيعمّق التسليح المتسارع واستمرار الأنماط الاستخراجية بشكل حثيث من مخاطر الإبادة البيئية.

(محك): سؤال أخير لِكلَيْكما: حين التفكير في البرنامج المستقبلي ماهي المنظورات الخاصّة بعلم الاجتماع العالمي التي تعتبر في اعتقادكما المسائل الأكثر أهمية والأجدر بالتناول؟ دعونا نقلب التّرتيب ونبدأ معك، كلاوس.

ك.د.: يتطرّق علم الاجتماع أيضا إلى أخطار الإبادة الجماعية باعتباره موضوعا للتناول ونشريّة حوار كوني مشمولة ضمن ذلك. يتوجّب علينا أن نتساءل ما يمكن القيام به استنادا إلى وسائل علم الاجتماع وأساليبه حتّى نَفِي بحاجة العالم الماسّة ألا وهي ثورة استدامة اجتماعية وبيئية. يتوجب علينا تخطّي العلاقة الضروريّة المؤثّرة مع الطبيعة غير البشرية والكائنات الحيّة الأخرى القائمة منذ ثورة العصر الحجري الحديث. ومحاولة استكشاف القيم الجوهرية والعلائقية للاستدامة. لكن لن يأت هذا أُكُله إلا في المجتمعات الأكثر مساواة وأعتى ديمقراطيةً من المجتمعات الراهنة في ظل الرأسمالية المعاصرة. ولإنْ حال بلوغ مثل هذا التحوّل فسيلوح في الأفق ضرب من الاستبداد القائم على فكرة «أنقذ نفسك!». يبدو بروز هذا الضرب من الاستبداد الجديد، أو حتى الفاشية، أكثر احتمالا وأرجح من احتمال سبيل تقدمية للخروج من أزمتنا الاقتصادية البيئية الكارثيّة. يتوجّب علينا وضع مشكلة التحول بشكل قويّ في قلب عمليّة التبادل الاجتماعي العالمي. لأقد أدركنا على سبيل المثال منذ صدور التقرير الأول لنادي روما اتّجاه العالم نحو «الهاوية» مردّها الاحتباس الحراري واستغلال الموارد. وما هو الأمر الماسّ والواجب القيام به بعد مرور ٥٠ سنة. فقط غياب الاستدامة هو المستدام؟ كيف يمكن لهذا أن يتغير؟ ما نوع المجتمع المطلوب لدعم ثورة الاستدامة؟ في هذا السياق، يجب أن نكون واضحين: فالاستدامة كما حدّدها عالم الاجتماع الألماني كارل هيرمان تيادن Karl Hermann Tjaden نقيضٌ العنف الذي يتغذّى ويجد تعبيراته وتبرز تمظهراته جلية في الحروب والعلاقات الجندرية، والعلاقة بين المجموعات العرقية أو الاستغلال الطبقي.

تتطلب الاستدامة الثورية أيضًا أن نعيد نحن علماء الاجتماع التفكير في دورنا في المجتمع. إذ لا نحتاج فقط إلى الخروج من برجنا العاجي كما ورد ذلك في اقتراح مايكل بوراووي منذ سنوات، بل تقضي الضرورة أيضًا التفكير في كيفية إعادة توجيه علم الاجتماع العام. يطرح كارل فون هولدت في كتابه الجديد فكرة «المشاركة النقدية» بوصفه بديلا تحرريا لعلم الاجتماع العمومي الذي لا يخجل من المعالجة النقديّة للتيار المهني الرئيس للاختصاص الذي يقضي بالحفاظ على الوضع الراهن. أشير إلى أنّ هذا النهج المثمر الجدير بمناقشة عالمية قوبل بحماس من طرف الطلبة لأن علم الاجتماع العمومي الذي يمكن أن يكون أيضًا «يمينيًا» غامض وغير واضح المعالم في نظرهم. أعتقد أن حقيقة أسلوب تفكير الطلبة الملتزمين رغم مواجهتهم لكلّ القيود المهنية، لهي بارقة أمل بالنسبة لي.

ب أ.: أودّ التطرّق إلى نقطتين اثنتين. أوّلا ومن وجهة نظري، ثمّة أمكانيات هائلة من التعاون بين علم الاجتماع والفنون. تعدّ السلسلة الجديدة للبحوث الفنية وإسهامات الفنانين في النقاش حول تطوّر المجتمع المعاصر والمستقبلي أمرا رائعا. لقد انطلق فريقنا التّحريري في نسج خيوط بعض التعاون من خلال توجيه طلب لعرض قصة مصوّرة وصور ورسوم وبحوث فنية. ومع ذلك، بات الكثير والكثير ممكنا من شأنه أن يفتح سبلا جديدة لبلوغ الجماهير الأكاديمية وغير الأكاديمية من خلال التأليف بين علم الاجتماع والفنون على الصعيدين المحلي والعالمي. أمّا النقطة الثانية فتتمثّل في امكانية إثارة حوار كوني لمناقشات عالمية من خلال التوحيد بين تحليلات التنمية المجتمعية المعاصرة وتشخيصاتها من تشمل توجهات بحثيّة مختلفة حول العالم. ومع ذلك، تستدعي الخطوات الواجب اتخاذها أو العمل على تحقيقها إرساء شبكات بحث دولية توفّر مساحات لتبادل منظورات السوسيولوجيات والبلدان المختلفة، وتتبّع الرؤى والتصوّرات المشتركة للتنمية المجتمعية إضافة إلى إيجاد الحلول لأشدّ القضايا الملحّة في عصرنا. أعتقد أنه يستوجب على علم الاجتماع العمومي - تطوير استراتيجيات النشر والتعميم وكذلك التعاون مع مختلف الأطراف المعنية في مختلف المجالات – أن يكون جزءًا لا يتجزأ من أجندة البحوث هذه وشبكات البحث على حدّ سواء. ■

توجّه كل المراسلات على البريد الإلكتروني إلى
بريجيت أولنباخر Brigitte.Aulenbacher@jku.at
وكلاوس دورر klaus.doerre@uni-jena.de

[1] SWOP معهد المجتمع و العمل والتنمية بجامعة ويتواترسراند، جوهانسبرغ، (Wits University) جنوب أفريقيا. المترجمة

> مرحبا بكم في المؤتمر الدّولي العشرين للجمعية الدولية

لعلم الاجتماع، ملبورن، أستراليا

بقلم **ساري حنفي**، الجامعة الأمريكية بيروت، لبنان ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (٢٠١٨– ٢٠٢٣)

أخيرا سنلتقي مجدّدا وحضوريًا! حين تقرّر أخيرا تاريخ هذا المؤتمر الدّولي العشرين للجمعية الدّولية لعلم الاجتماع ظلّت العديد من التساؤلات عالقة: هل سيُعقد عبر الأنترنت أو سيكون مزيجا بين الإثنين أم سيحظى بالطبيعة الحضورية؟ ومن لن تسنح له الفرصة بالالتحاق؟ وهل لا يزال هناك بعض المتخوفين من التقارب الجسدي؟ وبعد كل الاجتماعات التي تداولناها عبر الإفتراضي على مرّ الثلاث السنوات الأخيرة جرّاء جائحة كوفيد ١٩ ها هنا تبدو اللّحظة التاريخية التي يقدّمها هذا الحدث الرئيس حضوريًا.

لقد تصوّرنا سيناريوهات مختلفة، لكن تبدو المخرجات أكثر تشجيعاً في الوقت الحالي، حيث بلغ مجموع الملخّصات المقدّمة ٧١٢٦ ملخّصا. نشير إلى أنّ ثلثَيْ الملخّصات المقبولة برمجت للتقديم حضوريًا بينما برمج عرض الثلث الآخر افتراضيا. لقد قام منسقو البرنامج بعمل رائع في إنجاز مهمّة تقييم الملخّصات والموافقة على ٦٤٠٨ ملخصًا من ١٢٤ دولة. كما نلحظ تزايد نسبة الملخّصات المقبولة مقارنة بالمؤتمر الدّولي السّابق في تورنتو Toronto (٢٠١٨) بنسبة ١٩ في المائة . ندعو هنا جميع المقبولين لعرض ورقاتهم هذه المرّة إلى التسجيل قبل تاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٣، الموعد النهائي لتسجيل المشاركين.

لقد مثّل برنامج المؤتمر موضع مناقشات ضمن العديد من اجتماعات اللجنة المعنيّة بالبرنامج والمؤلّفة من نواب الرئيس الأربعة وهم: فيلومين جوتيريز، وإلويسا مارتين، وجيفري بليرز، وساواكو شيراهاس (Filomin Gutierrez, Eloísa Martín, Geoffrey Pleyers, Sawako Shirahase) ومن رئيس اللجنة التنظيمية المحلية دان وودمان (Dan Woodman) وأربعة أعضاء من اللجنة المعنيّة بتنسيق البحوث وهم هيروشي إيشيدا، وأليسون لوكونتو، وسوزان مكدانيل، ونازانين شاهروكني (Hiroshi Ishida, Allison Loconto, McDaniel, and Nazanin Shahrokni). انضمّ إليهم أربعة أعضاء أُخَر من لجنة الاتصال بالرابطات الوطنية وهم إلينا أويناس، وباندانا بوركاياستا، وسيلي سكالون، وبوروت رونتشيفيتش (Elina Oinas, Bandana Purkayastha, Celi Scalon, and Borut Rončević) بمعيّة ضيفنا الذّي وجهنا له الدّعوة أرماندو سالفتوري Armando Salvatore وأنا بنفسي. أودّ أن أنوّه في هذا السّياق بالعمل اللّوجستي الرّائع الذي اضطلعت به اللجنة التّنظيمية المحليّة برئاسة دان وودمان كما أنوّه بالجهد الجبّار الذين ما فَتِئ الجميع القيامَ به ولازالوا في الاضطلاع بمهامهم. لقد أعددنا معا برنامجا رائعا وخطّطنا لمشاركة مجمل المتدخّلين حضوريًا. و هنا أودّ أن أشارككم بعض الملامح البارزة.

حين اختيارنا لموضوع المؤتمر الدّولي للجمعية الدوليّة لعلم الاجتماع (ISA) تحت عنوان *تجدّد انبعاث الاستبدادية: علم اجتماع التشابكات الجديدة للأديان والسياسة والاقتصاد*، لم يبلغ نطاق انتشار الاستبداد كما بلغه راهنا، بما في ذلك انتشاره في الشمال الكوني. إذ يرجع تيسير مدى هذا النموّ إلى «تسميك رمزي» تدريجي للثقافة الشعبيّة من خلال عمليّة تزاوج بين الحميّة القومية والدينية المتطرفة لا سيما حين حلول مشروع محافظ وطني محلّ المشروع السياسي الليبرالي وحين يفقد العقل العمومي (public reason) قدرته على التعامل مع أي مفهوم موحّد للعدالة أو تعددية مفاهيم الخير والحياة الطيبة في مجتمع ما. نحن نعيش ضمن هذه المصادفة التاريخية في زمن يشهد تَضاعُف الاستقطاب الهرمي في المجتمع، زمن غالباً ما تغدو فيه المناقشات العمومية المنطقية أمرا مستحيلًا. هذه أزمنة ديماغوجية يُغذّيها صعود الرهيب للشعبوية ويحرّكها تعاظم درجات سوء الفهم بين العلماني والدّيني، وضمن بحوثنا ووسائط الإعلام، وفي علاقتها بالسياسة والاقتصاد والثقافة. نشير إلى اتساع رقعة التديّن في معظم مناطق العالم، حيث غدت العلمانية في بعض البلدان، دينًا مدنيًا أصبح مناهضا للأديان الأخرى لا سيما للأقليات المهاجرة.

> جلسات الافتتاح والاختتام والجلسات العامة

لقد أعددنا ضمن هذا الإطار النظري برنامجا يشتمل على جلستين رئاسيتين معنيّتين بربط علم الاجتماع بالفلسفة الأخلاقيّة والسياسيّة. يتناول ضمن الجلسة الرئيسيّة الأولى المُعَنْوَنةُ «الليبيرالية والآخر والدّين» اثنان من الفلاسفة رفقة اثنين من علماء الاجتماع جدالَ هذا المحور. ويتولّى خلاله الفيلسوفة الفرنسية سيسيل لابورد Cécile Laborde الدّفاع عن علمانية الحد الأدنى فيما يعتقد الفيلسوف الفلسطيني عزمي بشارة في إمكانية تعزيز الليبراليّة الشاملة إن كانت قِيَمُها الجوهرية، كالحرّيات المدنيّة والاستقلالية الفرديّة، قابلةً لإعادة الإنتاج في سياق الثقافة السائدة. أما عالم الاجتماع البرازيلي- البلجيكي فريدريك فاندنبرغ Frédéric Vandenberghe فيعتقد أن الانتقادات السوسيولوجية للحيف الاجتماعي والأمراض الاجتماعية تندرج ضمن «التكاتف الجماعاتي الليبرالي» (liberal communitarianism): حيث تنحرف أحيانًا وبشكل بالغ نحو القطب المجتمعي للهوية والأصالة، وتميلُ أحيانًا أخرى نحو القطب اللّيبرالي للاستقلالية والعدالة. وأخيرًا وفي اعتقاد عالمة الاجتماع الأسترالية آنا هالافوف Anna Halafoff يكمن دور الدين بنفس الوقت في تمكين ومقاومة الإرهاب المناهض للكسموبوليتية والذي يتجلى واضحا في صعود القومية الدينية.

تتناول الجلسة العلمية الثانية محور «بناء عالم ما بعد كوفيد تسوده العدالة». إذ كشف السياق السّيريالي لجائحة كوفيد ١٩- عن خطوط الصدع في الثقة فيما بين البشر وبين البلدان وضمن المواطنين والحكومات. ممّا حضّنا على إثارة مسائل عميقة حول أنفسنا وحول علاقاتنا الاجتماعية والحياة بصفة عامّة. ليست لحظة الأزمة هذه إلّا لحظة الكشف والاكتشاف وقد تكون مناسبة مواتية لتناول هذا الواقع الجديد وما يصاحبه من أوجه عدم اليقين المستشري بشكل فعال. ففي حين أن هذه الأزمة العالمية قد تكون قد دفعت إلى استراتيجيات جديدة لتعزيز الاستغلال، وانتزاع الملكية، والرأسمالية النيو ليبرالية مع ازدياد جشعنا وأنانيتنا، فقد أتاحت لنا أيضًا مساحات للبحث في مسارات جديدة وتوفيرها حتّى نحقّق فهم واستعادة إنسانيتنا

<<

والعدالة الاجتماعية. يورد الانثروبولوجي ديدييه فاسان Didier Fassin الدروس غير المستقاة من الجائحة بتركيزه على مسألة الصحّة العموميّة والتفاوتات الاجتماعيّة إذ يعتقد إماطة الأزمة الصحيّة اللّثام على الهينات التي تشوب الصحّة العمومية في جلّ البلدان، إضافة إلى عمق التفاوتات الاجتماعيّة داخل البلدان وفيما بينها. تهتمّ إيفا إلوز Eva Illouz بمسألة الخوف كما تبرزه مشاعر أزمنة ما بعد كوفيد ١٩ المناهضة للديمقراطية. أمّا آفي أدوغام Afe Adogame فيكشف بحساسيته الغانيّة عن الصلة القائمة بين الدّين والعلوم والجوائح والتي تُطرح بطرق لا تحصى و لا تعدّ. فبينما يواجه العلم شرعية الدين وفاعليته في توفير الحماية والمعالجة والأمن والأمل، يواجه الدّين بدوره فعالية العلوم وسلطتها باعتبارها الدواء الناجع والحلّ السحري. وأخيرًا، ومقابل تأثير جائحة كوفيد ١٩، يجادل شين كوناجين Chen Gunagjin حول الوضع الحالي والتحديات والطريق المستقبلي للتنمية الاجتماعية والعدالة في الصين في فترة ما بعد كوفيد من منظور علم الاجتماع ويدافع عن إجراءات الصين في إعادة توزيع الثروة.

إضافة إلى هذه الجلسات الافتتاحية والختامية، سيشهد المؤتمر ثماني جلسات رئيسية غيرها تتناول أربعة مجالات مواضعيّة تشمل العلمانية من منظور ما بعد العلمانية أو العلمانيات المتنوّعة، ومسألة الاستبداد لا سيما في نسخته المتوحّشة الهمجية وفي أثاره في المعرفة وما بعد الحقائقيّة، ومسألة الشعبويّة بأشكالها المحلية المختلفة للظاهرة العالميّة والدعوة إلى وضع منهج تقاطعي لإدراك بناء «الشعب» و النيو ليبراليّة المسبّبة لأوجه تفاوتات عديدة تحيل دون ضمان الحقوق الفردية والجماعية في الحياة و تَعرضها للخطر.

> الجلسات العلميّة البارزة (Spotlight)

وكما كان السعي في هذا المؤتمر إلى خوض مناقشات ليس فقط مع تخصّصات أخرى بل مع وسائط الإعلام وفاعلين من داخل منظمات المجتمع المدني وواضعي السياسات، أعددنا مساحات لجلسات بارزة ثلاث تركّز على اتجاهات ونزاعات متّقدة ثلاثة. تتعلّق الجلسة البارزة الأولى بالعنصرية والاسلاموفوبيا. بينما لاقت العنصرية المعلنة إدانة على نطاق واسع بعد حقبة حركة النضال من أجل الحقوق المدنية. كيف إذن وضع تصور مفاهيمي وقياس تجلّياتها الحالية الأكثر دقة وأوسع انتشارا؟ ستركّز هذه الجلسة بشكل خاص على تصاعد ظاهرة الاسلاموفوبيا. وستجادل خلالها نصيرة غينيف Nacira Guénif من جهتها في هذا السياق أنه بدلاً من اعتبار كون الاندماج حلّا للعنصرية ومن باب أحرى للاسلاموفوبيا، فقد أشعل خطاب الاندماج هذا في فرنسا وفي أماكن أخرى فتيل الممارسات والخطابات العنصرية، وسمح بسياسات العزل والازدراء كما أتاح المجال أمام إسلاموفوبيا دائمة.

ولفرانسوا بورغات François Burgat نظر آخر حيث يعتقد في إمكانية تحليل التوترات والتصدّعات بين أوروبا والعالم الإسلامي، سواء في تجلّياتها المحليّة أو الإقليميّة، كونها نتاج لديناميات تاريخية شتّى. يجادل بورغا أنّه لا دخل يذكرُ لأهمّ هذه التصدّعات بالشؤون الدينية العالمية بل تتعلّق بالأحرى بالقضايا الدّاخلية والسياسية. سترفق هذا الجدال مداخلة رندة عبد الفتاح Randa Abdel-Fattah التي ستبرز بصفتها عالمة اجتماع وناشطة كيفية تعرّض المجتمعات المهمشة في أستراليا للخيانة من قبل «القيادات» الإسلامية التي تستسلم للقوة الدائمة والمغرية للأفكار المنطقية والنصوص حول المسلمين «المعتدلين/ غير السياسيين/ المدمجين» بقوة شديدة. والمترسّبة على مدى عقدين من الحرب على الإرهاب وتفضيل امتياز الأطر الليبرالية متعددة الثقافات للاندماج في مسار مكافحة الإسلاموفوبيا. وأخيرًا، سيركز فريد حافظ Farid Hafez على الإسلاموفوبيا في المجتمعات الإسلامية باعتبارها شكلا من أشكال تنظيم المسلمين وإجراء تأديبي لهم، وبالتالي تأطيرها على أنها مسألة سياسيّة. تضغط مؤسسات الدولة في العديد من البلدان الإسلامية (مثال البعض في غرب آسيا) على التشريعات حتّى تتّسق مع التمييز ضد المسلمين المعارضين سياسيًا لمن هم في السلطة. وهكذا ينقل حافظ الجدال خارج دائرة ديناميكيات العلاقة بين الأغلبية والأقلية.

ستوفر الجلسة العلمية المتميّزة الثانية منظورًا اجتماعيًا للحرب في أوكرانيا حيث صدمت نازلة الغزو الروسي لهذا البلد العالم وفزعته على حين غرّة. فهذه ليست حربا منفردة معزولة. إنّما هي حرب استثنائيّة بحكم قدرتها على التصعيد إلى حرب عالمية ثالثة وربما تبلغ شفا حرب نووية. وفي تخطّي لأثرها الجيوسياسي سيبحث أربعة متدخّلين وهم نيكولاي جينيف Nikolai Genov و أولغا كاتسينكو Olga Kutsenko ولاريسا Larissa Titarenko, وتمارا مارتسينيوك Tamara Martsenyuk التحوّلات التي شهدها كلا المجتمعين الروسي والأوكراني والتي أتاحت تطوّر ظروف اجتماعيّة أفضت إلى نشوب الحرب. وفي تناولهم لهذه المسألة سيتبصّرون أيضًا في العواقب المحتملة لهذه الحرب في التحولات المستقبلية لكلا المجتمعين. كما أن للحرب تداعيات أوروبية أوسع وتثير أسئلة متنوعة مثل تطور فكرة أوروبا، والآثار المترتبة على أزمة اللاجئين، والآثار الاجتماعية العالمية لندرة الغذاء والطاقة، ومسألة الحريات الأكاديمية لتقييم الحرب بشكل نقدي وهلمّ جرّا.

أمّا الجلسة الأخيرة المتميزة فهي حول قضيّة الصراع العربي الإسرائيلي. إذ يرى البعض الصراع كونه مشروعا استعماريًا استيطانيًا داوم منذ سنة ١٩٤٨ وأقام بذلك نظام الفصل العنصري ضدّ الفلسطينيين بينما يقرأه آخرون على أنه تنازع قوميات بين العرب واليهود الإسرائيليين. وبقطع النظر عن كيفية قراءة هذا الصرّاع، يتجلّى زحف عملية «إبادة المكان»[1] (spaciocide) تدريجيًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في جميع المستويات وفشلت عملية السلام (المعروفة باسم عملية أوسلو) في إيقاف هذا الزحف. يجادل العديد من الباحثين الإسرائيليين والفلسطينيين انهيار حلّ الدولتين مع فشل عملية أوسلو مما يستدعي السعي إلى إقامة دولة علمانية واحدة

<<

لجميع مواطنيها. سيركّز أربعة من المشاركين التأمّل حول هذا الموضوع: ألا وهما عالما الاجتماع الفلسطينيان محمد باميه Mohammed Bamyeh وأريج صباغ خوري Areej Sabbagh-Khouryفي مناقشات مع اثنين من علماء الاجتماع الإسرائيليين وهما إيان لوستيك Ian Lustick المقيم في أمريكا والآخر الرديكالي ورئيس للجمعية الإسرائيلية لعلم الاجتماع ليف غرينبيرغ Lev Grinberg.

> الجلسات الرئاسية السّابقة وتاريخ الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

سنحتفي في جوان/حزيران ٢٠٢٣ بمؤتمر العشرين للجمعية الدولية لعلم الاجتماع بمدينة ملبورن. وعليه وسعيا منّي إلى ابراز هذه الذكرى السنوية الجليلة ركّزتُ في جزء من مشروعي الرئاسي على نشر كلّ الملخّصات التي احتضنتها جلّ المؤتمرات السابقة وتحيين مؤلّف جانفير بلات المرموق *تاريخ موجز للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ١٩٤٨-١٩٩٧* Jennifer Platt's *A Brief History of ISA 1948-1997*. كما تمّ التكليف باجراء دراستين. قامت جيزال سابيرو Gisèle Sapiro باحديهما تناولت فيها النظر في الجلسات العامة وبرامج لجان بحوث منتقاة من المؤتمرات السابقة، بالإضافة إلى تحليل أشكالها و محتوياتها المتغيّرة من حيث الموضوعات و النظريات والمنهجيات. أمّا توم دواير Tom Dwyer فقد أجرى من جهته الدراسة الأخرى التي تعنى بتحيين مؤلّف *تاريخ الجمعية لعلم الاجتماع منذ ١٩٩٧ إلى اليوم*. وسيتناول رؤساء الجمعية الدولية لعلم الاجتماع السابقون مارغرات أرتشر Margaret Archer وت. ك. أومّيين T.K. Oommen وألبيرتو مارتينالّي Alberto Martinelli ومايكل بوراووي Michael Burawoy ومارغريت أبراهام Margaret Abraham بمناقشة هاتين الدراستين.

> جلسة لقاء المؤلفين بالنقّاد

انتقينا لمساحة هذه الجلسة ستّ من خيرة الكتب التي ألّفها علماء اجتماع من مختلف المناطق الجغرافية أو قاموا بتحريرها. تحتوي هذه المؤلفات المنتقاة على موضوعات مثيرة وحسنة التوقيت. وهي كالآتي:

- *Critical Engagement with Public Sociology: A Perspective from the Global South* edited by Andries Bezuidenhout, Sonwabile Mnwana, Karl von Holdt
- *The Gift Paradigm: A Short Introduction to the Anti-Utilitarian Movement in the Social Sciences* by Alain Caillé
- *Aesthetic–Cultural Cosmopolitanism and French Youth: The Taste of the World* by Vincenzo Cicchelli and Sylvie Octobre
- *After the Arab Uprisings: Progress and Stagnation in the Middle East and North Africa* by Shamiran Mako and Valentine M. Moghadam
- *Diaspora as Translation and Decolonisation* by Ipek Demir
- *Refuge beyond Reach: How Rich Democracies Repel Asylum Seekers* by David Scott FitzGerald

> وغير ذلك الكثير...

للجان البحثية ادراكها الخاص لموضوع هذا المؤتمر وقد انتقت أوراقًا ذات مناهج مختلفة. ولدينا علاوة على ذلك أربع جلسات مواضيعية أسترالية رائعة نظمتها لجنة التنظيم المحلية في أستراليا حول موضوعات ملحّة ألا وهي موضوع اللاجئين، وتغير المناخ، وثقافة وأدبيات السكان الأصليين، وأوجه التفاوتات المعاصرة في أستراليا. كما يحتوي البرنامج، بالتأكيد، على جلسات تكاملية و جلسات تنظّمها مختلف الجمعيات الوطنية والإقليمية واللغوية والمواضعية، بالإضافة إلى الجلسات المخصّصة وجلسات التطوير المهني. و كنّا قد قمنا قبل انعقاد المؤتمر أيضًا بتنظيم بعض الأنشطة السابقة للمؤتمر رعتها لجان البحث المختلفة ورابطة علم الاجتماع الأسترالية (مضيفنا المحلّي). أودّ أن أسلط الضوء بشكل خاصّ على الندوة المعنيّة بالفائزين والمتسابقين النهائيين لمسابقة العالمية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع الشبّان، والتي ستجمع بين خمسة عشر من علماء الاجتماع الشباب من أربعة عشر دولة.

من نافلة القول أن مدينة ملبورن مكان رائع للقاء والتلاقي. وهي مدينة مفعمة بالحياة وصديقة للبيئة[٢]. مدينة تزخر بالفنّ الشعبي وعديد الحدائق والمأكولات الشهيّة الرائعة وبعض بدائل الإسكان الميسورة التكلفة. أتشوّق إلى لقائكم كلّكم أواخرَ شهر حزيران ٢٠٢٣! ■

توجّه كل المراسلات إلى ساري حنفي على البريد الإلكتروني sh41@aub.edu.lb
وعلى حسابه على تويتر Twitter: @hanafi1962

[١] انظر ساري حنفي،
Explaining spacio-cide in the Palestinian territory: Colonization, separation, and state of exception, Sari Hanafi على أعمدة Volume *Current Sociology* المجلّد ٦١، العدد ٢،على الرابط https://doi.org/10.1177/0011392112456. المترجمة.

[٢] احتلّت مدينة ملبورن سنة ٢٠٢٢ المركز الأول في تصنيف ويليام راسل William Russel للمدن الأكثر صداقة في العالممن بين أفضل ٢٣ مدينة من أكثر المدن زيارة في جميع أنحاء العالم بناءً على عوامل منها سعادة المقيمين والأمن، والشمولية للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والجذب السياحي. William Russell شركة مقرها المملكة المتحدة تأسست سنة ١٩٩٢ لتوفير التأمين الصحي الدولي للأفراد المغتربين في ١٦٠ دولة. المترجمة.

> عودة المؤتمرات الحضورية

في عالم ما بعد الجائحة (تقريبا)

بقلم **أناهي فيلادريتش**، جامعة مدينة نيويورك، (CUNY) الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: Unsplash

ستقلتُ الطائرة في أغسطس ٢٠٢٢ إلى لوس أنجلوس لحضور الاجتماع السنوي ال ١١٧ للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع والذي مثّل أوّل نشاط حضوري لي منذ أكثر من سنتين. كنت سعيدة باستئناف اللقاء مع رفقائي رغم أنني كنت مازلت متخوّفة من التقارب الجسدي من آخرين. كانت تسكنني مخاوف ويراودني قلق بشأن المشاركة في مثل هذا التجمّع الحضوري لمدّة أربعة أيّام في جمعٍ من أربعة آلاف ونصف من الحضور. ورغم تلقّي لجرعات التطعيم ضدّ كوفيد ١٩ وتناولي للجرعات التّعزيزية ورغم حصولي على نصيبي اللّطيف من العدوى (أصبت بكوفيد وتعافيت تحديدا مرّتين) ظللت متردّدة حول المكوث في الداخل مع ألوف الرفقاء حتى وإن كنت واضعة للكمامة.

قمت أثناء تقييمي لخياراتي بالتأمل في إيجابيات الاجتماعات الافتراضية وسلبياتها مقابل الاجتماعات الحضورية، وقررت الانخراط فيما يبدو أنّ علماء الاجتماع يمارسونه بشكل أفضل وهو البحث في فوائد كل خيار. أراجع في هذه المقالة ما تعلّمته وأتقاسم معكم بعض الدروس التجريبية حول كيفية جعل المؤتمرات الحضوريّة نشاطا فعّالا يعمل بشكل أفضل خلال حقبة ما بعد الجائحة (تقريبًا).

> عود على بدء

بعد فترة وجيزة من تفشّي جائحة كوفيد ١٩ الأولى، تم الاقرار بمؤتمرات على منصّة زوم Zoom وذلك لإضفائها الطابع الديمقراطي على نفاذنا إلى المعارف وإتاحة فرص التواصل عبر بناء التّشبيك. وعلى مدار السنتين ونصف السنة التاليين أثبتتْ الاجتماعات الافتراضية أنها أرخص وأسهل طريقة للجمع بين المجتمعات الأكاديمية والمهنية من مكاتب منازلنا المريحة - وحتى من داخل غرف نومنا. لا يعني التدفّق فقط أنه يمكننا حضور المناسبات من أي مكان في العالم، بي يساعد أيضا على التقليل من حجم البصمة الكربونية[1] مما يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ. فقبل جائحة كوفيد ١٩ كان يتوجّب علينا استقطاع الوقت للسفر لحضور المؤتمرات والتي غالبًا ما تُعقد في أماكن نائية، مما كان يستدعي في الواقع مفاوضات طويلة مع إدارات الكلية بهدف تأمين التمويل للتسجيل في المؤتمر واقتناء تذاكر السفر والغرفة والمأكل.

يبدو أن معظم هذه التحديات قد اختفت في اللّحظة التي بدأنا فيها استخدام الإنترنت في مارس ٢٠٢٠. ولكن ومع مرور الزمن، أضنتنا تلك الممارسة وأصبحنا مرهقين بشكل متزايد حدّ الاجهاد (وبعبارة الزووم فقد تمّ تصغيرنا) نتيجة الاستنفاد جرّاء المكوث طويلا أمام الشاشة، ناهيك عن الثغرات التكنولوجية التي لا تنتهي ومشكلات الميكروفون المُربكة والتي لم نسلم جميعًا من مواجهتها من حين لآخر. من بين هذه الحكايات الشائعة جدًا حكايات تدفّق المراحيض أو بكاء الأطفال في منتصف عرض أحدهم لورقته عبر الإنترنت! وغالبًا ما يعني تحقيق أقصى استفادة من المؤتمرات الافتراضية في الكثير من الأحيان يكلّفنا قضاء القليل من الوقت لتتبّع عروض زملائنا والاستفادة منها وحضور الجلسات الجانبية. وفي الواقع، تتوقع العديد من المؤسسات أن يواصل أعضاء هيئة التدريس بها في أداء مهامهم اليومية أثناء مشاركتهم في المؤتمرات الافتراضية.

<<

لقد أسهمت رغبتي الجامحة في التفاعل حضوريًا في الموازنة بين تردّدي الأوّلي فيما يتعلق بحضور اجتماع الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ASA هذه السنة بالتوازي مع تخوّفي من التواجد في نشاط محتمل فائق الانتشار كما كان للنصائح والحلول المفصّلة والملائمة الموسّعة اسهام في تهدئة مخاوفي. فيما يلي ملخص لما تعلمته وكيف سارت الأمور في النهاية.

١. إرشادات السلامة ومعرفة ما يجب توقعه: جعلت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ASA كغيرها من غالبيّة المنظمات المهنية التي تعقد راهنا أنشطة حضورية، من السلامة أولوية قصوى وكانت البروتوكولات الصحّيّة سارية طوال انعقاد الاجتماعات. لم يكن التواصل بين منظمي المؤتمر والحضور قبل انعقاد النشاط أساسيًا فقط في توضيح إستراتيجية السلامة، بل في مساعدة المتدخّلين على إدارة توقّعاتهم. إذ طُلب من المشاركين قبل الوصول، تحميل بطاقات التطعيم الخاصة بهم إلكترونيًا، والتي تم فحصها أيضًا في موقع المؤتمر عند الوصول. لقد أدركنا جميعًا ما يمكن توقعه نتيجة لذلك: يعني لا دخول في غياب التطعيم أو عدم وضع قناع.

٢. مدوّنة المساءلة والشرف: على الرغم من استحالة القضاء وبشكل قاطع على خطر الإصابة بالفيروس المروّع وانتقاله، فقد حاولنا التقليل إلى أدنى حدّ من الانكشاف وذلك من خلال خضوعنا للمساءلة تجاه بعضنا البعض. وعليه، حققنا الحفاظ على مسافة التباعد الجسدي مع مواصلة وضعنا للكمّامات في الداخل في الأوقات دون فترات الأكل أو الشرب --وسرى ذلك حتّى خلال عرض الورقات. أقيمت العديد من الفعاليات في الهواء الطلق بفضل الطقس الصيفي الجميل في لوس أنجلوس ممّا سمح لنا بمساحات وافرة للتفاعل.

٣. كسر الجليد : لا أحد في منأى عن الشعور بإحساسنا المشترك «بالغرابة» الجماعية (collective "weirdness). أشير إلى معاناتنا لهاجس عدم اليقين (uncertainty) فيما يتعلّق بالاقتراب من رفقائنا والاقتراب منّا رغم امتناننا بفرصة التواصل مع الآخرين في التعامل مع مستويات الطمأنينة المتباينة بشأن الحفاظ على مسافة التباعد الجسدي. أضِفْ إلى ذَلِكَ أنّ الكثير منا غدا أنانيًا بعض الشيء حين التحدّث مع مشارك على انفراد. لقد أخبرني بعض زملائي الأصغر سنًا والأقل خبرة أن عمليّة «كسر الجليد» لم يكن شيئا مريحا لهم. إذ يتطلّب الذكاء الاجتماعي كأيّ مهارات حياتية أخرى وضعه على محكّ الممارسة. وثبت هذا وبشكل خاص مع أولئك الذين روّعتهم الصدمة بفقدان عزيز عليهم أو إصابتهم بفيروس كوفيد ١٩ ولمن ترقى الفضاءات المغلقة في نظرهم إلى أكثر قليلاً من أماكن انتشار الجراثيم . تـجدر الإشارة إلى أنّه ولحسن الحظ لم تتضمن شارات المؤتمر سوى أسماء المشاركين وألقابهم – دون معلومات إضافية حول انتماءاتهم المؤسسية أو المهنية. ولقد ساهم هذا الإجراء في تجنّب الأفكار المسبقة حول المكانة والرتبة والانتماء الجامعي وبالتالي تيسير عمليّة التواصل التلقائي بين الحاضرين. بالإضافة إلى ذلك، عانى معظمنا من الانزعاج أو الاضطراب تقريبًا في التفاعل مع رفقائنا وتقاسم الحكايات حول كيفية صمودنا أمام الجائحة والتغلب عليها جسديًا وعاطفيًا. إن التحدث إلى البشر الحقيقيين ومصافحة بعضهم البعض أمر لم يعد مسلّما. وفي النهاية، وفرت لنا قصص كوفيد ١٩ البسيطة منها والعميقة، أرضية مشتركة للتواصل مع بعضنا البعض بطرق فريدة.

٤. العودة إلى الحضور بشكل كامل: لا وجود لمنصة افتراضية بديلة تحلّ بالفعل محلّ سحر العلاقات الواقعية وروعتها في العالم الحقيقي وهي أساسا جوهر ما يُطلق عليه في المصطلحات السوسيولوجية «رأس المال الاجتماعي» الموضعي. وفي اللغة الإنجليزية البسيطة، تشبه وظيفة «الدردشة الفورية» في أماكن انعقاد المؤتمرات الفعلية تقريبًا المواعدات السريعة: حين تصطدم برئيس قسم أو بمحرّر أو بزميل شابّ -لنَقُلْ- في طابور لاحتساء القهوة، وإذا بنا نحصل على محادثة غير رسمية تصبح نافذتنا لفرصة وظيفة جديدة أو لتوقيع عقد كتاب. أو ربما تقابل شخصا تنجذب إليه أيما انجذاب فتقع في حبّه وتجد حب حياتك. كما قد يفضي التعرف على المشاريع ذات الصلة أثناء عروض الزملاء لورقاتهم إلى اثارة أفكار جديدة وتعزيز أدبيات أحدهم أو قد يثير محادثة مثمرة أثناء استراحات القهوة أو حفلات الاستقبال التي تعقدها المؤتمرات.

> السبيل إلى المضي قدما

كدتّ أفوّت على نفسي فرصة حضور مؤتمر الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع هذه السنة. وأنا سعيدةٌ لعدم تفويتها. لقد غدت العبارة المأثورة القديمة بأن حضور المؤتمرات أهمّ بكثير من مجرد تقديم عملك أكثر وضوحا لي من أي وقت مضى. ومع ذلك، ورغم أهمية الأنشطة الحضورية في استدامة المنظمات المهنية، ما فتئت تلك الأنشطة تعكس التفاوتات الهيكلية الرئيسية المستبطنة قبل تفشّي جائحة كوفيد ١٩. وتشمل هذه ما سميّته ب«أسلوب المؤتمرات من فئة فندق خمسة نجوم،» والذي يفضل من يحظون بموارد مؤسسية (مثال المال) على حساب الجامعات الأقل حظًا والأقليات والطلاب المتخرّجين. ولحسن الحظ غدت الدعوات لجعل الأنشطة الحضورية في متناول الجميع، بما في ذلك استقبال مشاركين من البلدان النامية، أولوية العديد من المنظمات المهنية من بينهم الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع.

لا يزال من غير الواضح ما يخبئه المستقبل. وبغض النظر عن سيناريوهات الجائحة المحتملة، تظلّ البثّ المباشر للأنشطة و وعبر الإنترنت (المتزامنة وغير المتزامنة) بالتأكيد قائمةً وسيستمرّ وجودها- حتى في صيغها الهجينة. وفي تلك الأثناء، لا يسعني الانتظار أكثر لحضور المناسبة الحضورية القادمة مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الذي ستدفعنا آملين أن نتطلّع متلهفين أثناء تواجدنا «في المكان الحالي وفي اللحظة الحالية» إلى تقاسم أفضل ما لدينا، بصفتنا أكاديميين ملتزمين وبشر متعاطفين. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى أناهي فيلادريتش
على الحساب الإلكتروني Anahi.Viladrich@qc.cuny.edu
وعلى حسابها على تويتر Twitter: @prof_anahi

[١] أفادت الدراسات أن نقل المؤتمرات عبر الإنترنت يمكن أن يقلل من انبعاثات الكربون بنسبة ٩٤ في المائة واستخدام الطاقة بنسبة ٩٠ في المائة. المترجمة

> السوسيولوجيا الكونية

بصفتها حوارا كونيّا متجدّدا

بقلم **جيوفري بلايرز**، جامعة لوفان الكاثوليكية، بلجيكا، ونائب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع المسؤول عن البحوث (٢٠١٨– ٢٠٢٣)

مونتاج الصورة: Arbu، 2023

طالت علم الاجتماع الكوني بعد بلوغه الذّروة في تسعينيات القرن الماضي، حملة موسّعة من الانتقادات القاسية من مناهج تشمل دراسات التابع ، ودراسات ما بعد الكولونياليّة، و الدراسات الديكولونياليّة والدراسات النسوية والجندريّة، ونظريات من الجنوب الكوني إلى جانب «نظريات معرفيّة من الجنوب» أخرى. تتألّف هذه المناهج فيما يتجاوز تجانسها وتبايناتها لتجد لها موطنَ تلاقي في تحديها/ مواجهتها لشرعية علم الاجتماع العالمي و اتي تمّ تحديدها على أساس نزعة المركزية الأوروبية وهيمنة علماء الاجتماع من الشمال الكوني /الغربيين.

تؤلّف الأجندة المعرفية التي تطرحها هذه النظريات النقدية بين خطوتين. تتمثّل الأولى في تفكيك المركزية الأوروبية المتأصلة والتي استمدّ منها وفق نظر سوجاتا باتيل Sujata Patel، علم الاجتماع العالمي ومعظم الأطر المعرفية في تخصصنا جذوره. وهذا يتحدى الأشكال التي يهيمن عليها الغرب في إنتاج المعرفة ونشرها بقدر ما تتحدى وجهات النظر العالمية ذات المركزية الأوروبية. لقد بيّن إنريك دوسل Enrique Dussel أن الاستعمار وغزو الأمريكتين لا تمثّلان قضايا جانبية للحداثة بل يعتقد أنّها حدثًا تأسيسيًا قامت عليها الحداثة واستمرت من خلالها في إعادة إنتاج نفسها. لقد بنت الذواتات الغربية نفسها في علاقة هيمنتها على «الآخرين». و عليه، يُعدّ تحليل الفاعلين والآليات والمؤسسات الاجتماعية التي قامت ببناء هذه الأشكال من الهيمنة الاجتماعية والمعرفية والمحافظة عليها وإعادة إنتاجها وتحديثها مهمةً ضروريّة تقع على عاتق العلوم الاجتماعية اليوم. وهي مهمّة تشمل التحليل الانعكاسي لدور أولئك الفاعلين ماضيا وحاضرا في إعادة إنتاج هذه المنظومة الاجتماعية والمعرفية.

بينما تتمثّل الخطوة الثانية في إيلاء الاهتمام للرؤى الكونية والتجارب والمعارف وإبراز مكانتها التي طمستها عملية التحديث وأنكرتها. فلقد جعلت حركات الشعوب الأصليّة والحركات البيئية والنسوية وحركات الفلاحين والأقليات من هذه المسألة جزءًا مهمًا من نضالاتها التحرّرية كما مثّلت مهمّةً ملحّة للبحث من لدن علماء الاجتماع في كلا الشمال الكوني والجنوب الكوني. بالنسبة لعلماء الاجتماع المحترفين، تتضمن هذه الخطوة بشكل خاص الكشف عن اسهامات الباحثين والفاعلين والمؤلفين والعلماء ذات الصلة بتخصصاتنا، اسهامات تمّ تجاهلها وأزيحت عن دائرة الضوء لفترة طويلة.

> النضالات الاجتماعية والمعرفيّة

نشأت الأفكار الرئيسية التي تبني عليها مثل هذه المنظورات النقدية موازاة مع علم الاجتماع الأكاديمي أو على هامشه. في أمريكا اللاتينية ، يعد بروز «المنظور الديكلونيالي» في حد ذاته واحدا من أبرز الأمثلة التفسيرية في ظاهرة أخرى مثيرة وأكثر لفتا للانتباه على حقيقة مفادها أن المناقشات التي احتلّت حيزا بالغ أهمّية في العلوم الاجتماعية بدأت في صلب الحركات الاجتماعية ولا سيما الحركات السكّان الأصليين، قبل نفاذها تدريجيّا عالم الأكاديميا. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية أحدث الفاعلون النقديون والحركات الاجتماعية والعلماء من الجنوب الكوني ومن «خلفيات مضطهدة» (لا سيما النسويات والأقليات) تغييرا جذريا في الطريقة التي نرى بها العالم، والحداثة والإنصاف و «التقدم». كما طور صغار المزارعين والشعوب الأصلية والنشطاء والحركات من الجنوب الكوني منظورات مثل النسوية البيئية و «الحياة

<<

الجيدة» (مثال منظور سمّاق كاوسي Sumak Kawsay في الإكوادور) رؤى كان لها الأثر العميق في الطريقة التي نرى بها البيئة والطبيعة (التي ننتمي لها) ونرى بها أنفسنا. وحدثت عمليات مماثلة في الشمال الكوني. حيث برز مفهوم «التقاطعية» في نضالات الحركات النسائية والسود بدءا من كتابات كرينشو ، الذي لم تكن عالمة اجتماع بل ناشطة ومحامية. وهكذا نشأت العديد من مفاهيمنا الأساسية من رحم الحركات الاجتماعية «من القاعدة».

يؤدي انفتاح نظرية المعرفة في الشمال الكوني على التعلم والمواقف واستعاب الدروس من الجنوب الكوني إلى الإقرار بالفاعلين الاجتماعيين بصفتهم منتجين للمعارف التي تتضمّن المعرفة العملية وكذلك الرؤى النظرية، والإبيستيمولوجيّات و الرؤى الكونية (cosmovisions). ولئن اعتبرت الحركات الأصلية أو الفلاحية أو النسوية حقًا الدفاع عن التصورات الكونية البديلة جزءا أساسيا في النضال من أجل العدالة الاجتماعية. و في عبارة للويس ماكاس Luis Macas حينها زعيم اتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور (CONAIE) «نضالنا نضال سياسي ومعرفي». و يؤكّد بوافينتورا دي سوزا Boaventura de Sousa Santos مدافعا عن ذات الفكرة في ترجمة هذه النضالات إلى المجالات الأكاديمية، بإقراره أنه «لا وجود لعدالة اجتماعية دون عدالة معرفية» و يناضل من أجل وضع حدّ«للإمبراطورية المعرفية».

لقد تحطّمت الأسوار المحيطة بمناقشات نظرية المعرفة الأكاديمية في أوساط العلماء. إذ لا تمثّل هذه «النضالات الاجتماعية والمعرفية» مجرّد موضوعات في أبحاثنا، إنما تتخطّى تخصّصنا بأكمله. تعدّ الأبيستيمولوجيات وعلم الاجتماع محورا أساسيّا من هذا المعترك الخاصّ بمشاريع التحرّر تلك، و عليه شهدت من خلالهما تغيّرا جزئيًا.

> هل لا يزال علم الاجتماع الكوني محتفظا بأهمّيته؟

هل ظلّ مشروع علم الاجتماع العالمي محافظا على مشروعيته بعد تعرّضه لهذه الموجة الشديدة من النقد؟ أم أن «علم الاجتماع العالمي» مرتبط جوهريًا بمشروع المَرْكزية الأوروبية والرؤية الكونية (الاستعمارية، والبطريركية، والرأسمالية) الحديث؟ نتساءل هل على علم الاجتماع التخلّي عن هذا المشروع حتّى تحقق تنصف المعارف المتجذرة في التجارب المحلية، وفي النضالات وفي ثقافات معيّنة؟ هل ينبغي التركيز على إعادة بناء تواريخ علم الاجتماع الإقليمية والوطنية لتعزيز اسهامات المؤلفين والباحثين الوطنيين والإقليميين المحجوبين والمسكوت عنهم؟

يدعو هذا «المنعرج الديكولونيالي» علماء الاجتماع الغربيين للتخلّي عن عاداتهم في التسريع في عملية إضفاء الطابع العالمي (universalizing) لنتائج بحوثهم والترويج لمناظيرهم و رؤاهم لمسألة الانعتاق. ويطالب بالاعتراف بالهيمنة المعرفية المتجذرة في علم الاجتماع المَرْكزي الأوروبي يرفقها الاعتراف بالاسهامات النظريّة البليغة لعلماء الاجتماع والفاعلين من مناطق مختلفة من العالم ومن خلفيات مضطهدة في مجال تاريخ تخصّصنا وأهميته. تدعو الضرورة في هذا السياق إلى مراجعة المبادئ التي تحكم تخصّصنا تخصصا و تجديد «علم الاجتماع العالمي» الذي التحف ولفترة طويلة للغاية بعباءة علم اجتماع الغربي (وفي الواقع جزء فقط من علم الاجتماع الغربي). ومع ذلك ، لا يبطل المنعطف الدي كولونيالي مشروع علم الاجتماع العالمي. فقد بيّنت حركة الشعوب الأصليّة زاباتيستا المكسيكية أن تعزيز عالم يمثّل كلّا مكوّنا من كلّ العوالم «عالم تحظى فيه عديد العوالم بمساحة «. لا يعني بالضرورة التخلي عن أي منظور عالمي ... إن العكس تماما هو الصحيح.

وسعيا إلى إعادة بناء علم الاجتماع الكوني بعد اجتياز المنعطف الديكولونيالي (وعبره) يجب استكمال نقد المركزية الأوروبية وإبراز المعارف البديلة بخطوة ثالثة لا غنى عنها: ألا وهي الحوار فيما بين الثقافات. وهذا يستدعي تأكيد الباحثين لوضعياتهم والانفتاح على التعلّم من الآخرين. يعدّ مثل هذا الموقف موقفا اجتماعيا وثقافيا وشخصيا في آن معا. ويتحتّم أن يكون متجذرًا في الاستعداد في تحمّل المخاطر (والأمل) بفقدان بعض اليقين والاستفادة من التلاقي مع الآخر. و يغدو علم الاجتماع في ظل هذه الفرضيات مشروعًا جماعيًا يؤلّف بين تأمّلات الباحثين في سعي مشترك لفهم أفضل لعالمنا وكذلك فهم الجهات الفاعلة التي تعمل على تغييره.

ودون هذه الدعوة إلى حوار عالمي مفتوح ومتعدد الثقافات، سيؤدّي تجديد المواقف والنظريات النقديّة إلى ثلاثة مخاطر ألا وهي التجزئة، والاقصاء (من خلال الصعوبات في الوصول إلى ما وراء الأطراف الأكثر نشاطًا للحركات والباحثين النقديين)، وتجانس العلوم الاجتماعية الغربية. بوصفها معارف مهيمن والعلوم الاجتماعية من الجنوب الكوني بوصفها معارف تحرّرية. يتطلّب تجديد علم الاجتماع العالمي واستعادة أهميته يتطلب منّا «إضفاء الانتماء الإقليمي» على جذوره الأوروبية واسهاماته. كما يوضّح شاكرابارتي Chakrabarty بحقّ، لا يعني هذا التخلّي عن جلّ الإسهامات الغربية في علم الاجتماع وفي النظرية النقدية بل اعتبارها جزءًا مهمًا من علم اجتماع كوني أكثر شمولاً وقائمة على الجذور والمقترحات من مناطق مختلفة من العالم.

بعد تطويره لانتقادات جذريّة و وجيهة تجاه البُعد الاستعماري للحداثة ولِعصرنا عَنون أشيل ميمبي Achille Mbembe خاتمةَ رائعتِه *نقد العقل الزنجي Critique of Black Reason* «لا يوجد إلّا عالم واحد لا غي» وهو في ذلك يشدّد على التّرابط بين الإنسانية وعلى الحاجة إلى تطوير منظور كوزموبوليتاني جديد: «سواءا أبينا أو قَبِلنا، تظلُ الحقيقة أننا جميعًا نَتقاسم هذا العالم ونستمدّ منه كينونتنا [...] وإن اشهار الاختلاف وجه واحد فقط من مشروع أوسع - مشروع عالم قادم، هدفه كوني، عالم متحرّر من عبء العِرق، ومن الغيظ، ومخلِّص من الرغبة في الانتقام التي تستدعيها كل العنصرية». يهدف تاريخ إنهاء الاستعمار إلى إعادة بناء تاريخ مشترك، وليس فقط تاريخ الشعوب المستعمَرة. وبالمثل، فإن هدفنا هو إعادة بناء علم اجتماع مشترك، مع علماء اجتماع وممثلين من جنوب الكرة الأرضية ومن وجهات نظر ورؤى مهمشة، ليس فقط لهم ولكن لنا جميعًا.

وبالتالي يتمثّل التحدي الأكبر في عصرنا في النشوء التدريجي للوعي الكوني. و إن بدا علم الاجتماع على قدر المهمة. فسيساهم في هذا الوعي الكوني. و لتحقيق ذلك، يعسر على علم الاجتماع العالمي أن يظلّ متجذرًا في بوطقة الجامعات والشرائع الغربية التي تعتبر نفسها كونيّة، ولا أن يقتصر على الانتقادات التي تطاله. إنه بحاجة إلى، على حدّ تعبير طرح غورميندر بامبرا Gurminder Bhambra، إلى عمليّة وصل بين السّوسيولوجات ومن ثمّ إلى إعادة بناء علم اجتماع مشترك ، علم اجتماع متنوع ولكنه يبنى على أسس مشتركة تنبثق من الحوارات الكونيّة.

> الجمعية الدولية لعلم الاجتماع: أداة لتجدّد السوسيولوجية الكونية و انتعاشها

لقد شكّلت عملية بناء علم الاجتماع العالمي المتجدد هذا نهج الأبحاث و الابيستيمولوجيات والباحثين من الجنوب الكوني والخلفيات المضطهدة في علم الاجتماع العام بطرق أفضل، أحد المهام الأساسية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA على مدى العقود الأخيرة.

لقد قامت الجمعية الدولية لعلم الاجتماع على الاعتقاد بأن الحوار المفتوح بين مختلف علماء الاجتماع من مختلف القارات و على حدّ تعبير ساري حنفي Sari Hanafi وتشين شون يي Chin-Chun Yi «أمر حاسم في معالجة القضايا الاجتماعية الرئيسية في جميع أنحاء العالم،» تجدر الإشارة إلى تجميع ساري حنفي و تشين شون يي لاسهامات التي قُدّمت في المؤتمر الرابع للجمعيات الوطنية في كتاب بعنوان *سوسيولوجيات في حوار*[1] *Sociologies in Dialogue* كما شكل مجلس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع للأبحاث فريق عمل لتبادل الممارسات الجيدة وتقديم مقترحات ملموسة لتعزيز المساواة والتنوع والشمول داخل الجمعية وضمن لجانها البحثيّة. كما مثّلت عملية توفير المساحات أمام المؤلفين من الجنوب الكوني المهمة المشتركة في الدوريات و السلسلة من الدراسات والكتب التي تصدرها الجمعية ISA .

<<

يعدّ نشر الرؤى الاجتماعية من مختلف القارات وتعزيز التلاقح المتبادل بينها مُبرّر وجود مجلة حوار كوني من اصدار الجمعيّة ISA *Global Dialogue*. حيث توفّر وسائل التواصل الاجتماعي لـلجمعية فرص تبادل المعلومات والتحاليل ووجهات النظر من مختلف القارات. ومع ذلك ، وحتى في مرحلة اللقاءات الافتراضية عبر منصّة زووم Zoom ، غالبًا ما تظل اللقاءات الشخصية أفضل حيّز لتعزيز العلاقات الشخصية التي تضع أسس التفاهم المتبادل بما يتجاوز الاختلافات في المواقف والحجج والثقافات. و عليه تظلّ المؤتمرات والمنتديات العالمية لعلم الاجتماع مناسبات مهمّة و لمثل السبب ذاته تجمع اللجان البحثية بين المؤتمرات الافتراضية والاجتماعات الشخصية. و يظلّ قائما أمامنا تحدّي بناء مجتمع دولي شامل ومتنوع من العلماء القادرين على تجديد علم الاجتماع الكوني. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على علم الاجتماع العالمي والانضمام إلى المجالات الدولية مع المحافظة على أهمية بناء الروابط الاجتماعية المتجذرة في اللقاءات الشخصية.

لا يعدّ الإقرار بـ «ابراز» علم الاجتماع الجنوب الكوني و الفاعلين ذات العلاقة في التمثيلات السائدة علاوة على التعلم من علم من الباحثين والفاعلين ومن الخلفيات المهمشة مسألة جعل علم الاجتماع أكثر ديمقراطية من خلال تلبية بعض معايير التنوع وضمان النفاذ العادل إلى نشر المعارف فحسب بل هو سعي إلى إقامة سوسيولوجيا أكثر استنارة وأكثر دراية كذلك ، سوسيولوجيا قادرة على تقديم تحليلات أكثر تعقيدًا ومتعددة المواقف للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا. لقد علّمنا المربّي البرازيلي باولو فريري Paolo Freire أن منظورات الفاعلين المضطهدين وتحليلاتهم تقدم فهماً أفضل لواقعهم ولمجتمعهم. لقد أثبت اسهامات الباحثين/الباحثات والناشطات النسويات خلال جائحة كوفيد ١٩قدرتها على تحسين المعرفة بعالمنا وتحدياته التي تتجاوز القضايا النسوية والمساواة بين الجنسين. وبنفس الأسلوب، وفّرت لنا اسهامات علماء الاجتماع من الجنوب الكوني من التحليلية والنظرية فرص فهم واقع تلك المنطقة وادراك تحديات بقدر ما سمحت بتوفير فرصة فهم أفضل «وأكثر كونية» للحياة وللمجتمع في الشمال الكوني. تعتبر اليبيستيمولوجيات الجنوب الكوني إضافة إلى النهج النسوية والبيئية ونهج الشعوب الأصلية والنهج التقاطعية أكثر من مجرد خيارات بديلة لعلم الاجتماع في القرن الحادي والعشرين. إنها في صميم علم الاجتماع الكوني و تثير مشاغله و أحدثت تغيّرات داخل تخصّصنا بشكل عميق. ■

توجّه المراسلات إلى جيوفري بلايرز

على البريد الإلكتروني Geoffrey.Pleyers@uclouvain.be

وعلى حسابه على تويتر Twitter: @GeoffreyPleyers

[1] ساري حنفي وتشين شون يي، سوسيوليجيات في حوار . يتضمّن الكتاب توليفا بين اسهامات عدد من علماء الاجتماع المتمرّسين الذين يعنون بأهمية تلاقح الرؤى الاجتماعية المتنوعة لتعزيز فهمنا لدور علم الاجتماع بصفته منظومة أكاديمية و أداة للتغيّر الاجتماعي. انظر الرابط https://uk.sagepub.com/en-gb/eur/sociologies-in-dialogue/book271773. المترجمة.

> لماذا الحاجة إلى إطار عمل جديد لدراسة اليمين المتطرف في الجنوب الكوني؟

بقلم **روسانا بينهيرو ماتشادا**، جامعة كلية دبلن، ايرلندا و**تاتيانا فارغاس مايا**، جامعة ريو غراندي دو سول الفيدرالية، البرازيل

رسم توضيحي قدمه الفنان البرازيلي وعالم السياسة Ribs. أنظر (https://twitter.com/o_ribs و https://www.instagram.com/o.ribs) لمرصد الحركات الاجتماعية لنواة الدراسات في النظرية الاجتماعية وأمريكا اللاتينية (NETSAL-IESP/UERJ). المصدر: Ribs، 2021

لقد حاولت الأدبيات الهائلة توضيح صعود - أو عودة - اليمين المتطرف في عالم ما بعد العقد الأول من الألفية الثالثة. نجادل في هذا المقال الموجز حاجتنا إلى وضع نهج جديد لادراك مثل هذه الظاهرة بالاعتماد على منظور من الجنوب الكوني[1] حيث يضطلع ضمنه الاستعمار والكولونيالية بدور تحليلي محوريّ (Masood Nisar, ٢٠٢٠; Tavares Furtado and Eklundh, ٢٠٢٢) . فغالبًا ما يقع تقديم بلدان الجنوب الكوني في الأدبيات العالمية بوصفها أمثلة أو دراسات افرادية أو متغيرات لأحداث سياسية أوسع والتي تضع الولايات المتحدة الأمريكيّة وأوروبا في مركز تحليلها. تكمن مشكلة هذه الذهنيّة الأكاديمية المستعمَرَة في أن دولًا مثال البرازيل والفلبين قد شهدت - وأعادت تحديد- أحد أشدّ تعبيرات الاستبداد راديكالية وعنفًا في العالم. فلا حدود للأضرار العميقة الذي أحدثتها إدارة جاير بولسونارو Jair Bolsonaro على البيئة إلّا أنّه لا يحظى سوى باهتمام أكاديمي وصحفي دولي فُضاليّ متبقٍّ مما يعيق الادراك الأفضل لأشد الآثار شراسة يحدثها المتطرفون في العالم.

تتباين الاعمال التي استجابت لبروز الموجة الشعبوية الاستبدادية سوى القليل بين خصائص الشمال الكوني والجنوب الكوني وذلك استنادا إلى التحليل الذي قامت به الأحزاب والحركات الأوروبية و الأمريكية مثال براون غوردن، و بانسكي ٢٠١٨- إيتوال و غودوين ٢٠١٨- هاولي ٢٠١٧-هيرماسّون، لاورونس و مولهال و ميردوك ٢٠٢٠- إتغيل هارت و نورّيس ٢٠١٦- موندون و وينت ٢٠٢٠- مود ٢٠١٧-مود و كالتواسر ٢٠١٨. (Brown, Gordon, and Pensky, ٢٠١٨; Eatwell and Goodwin, ٢٠١٨; Hawley, ٢٠١٧; Hermansson, Lawrence, Mulhall, and Murdoch, ٢٠٢٠; Inglehart and

<<

Norris, ٢٠١٦; Mondon and Winter, ٢٠٢٠; Mudde, ٢٠١٧; Mudde ٢٠١٩; Mudde and Kaltwasser, ٢٠١٨.). وأفضت النتجية إلى تصانيف أعمال محدودة – ولكن بلحافٍ كوني يركز على العمليات التي تبرز الركود في البلدان الغنية وتوضّح انهيار دولة الرعاية و مسائل الهجرة و افقار الطبقة العاملة واستياؤها و إزاحة الديمقراطيّة والانتفاضة ضدّ الديمقراطية الليبيراليّة.

> سياق عودة بروز اليمين المتطرّف المعاصر

تقودنا الحاجة أوّلا إلى الاستدلال على السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي وجد فيه اليمين المتطرّف طريقه للبروز. ويبدو النظر في بعض الاقتصادات الناشئة ذا دلالة خاصة في هذا المضمار. فحين اعتلى كلّ من نارندرا مودي Narendra Modi (٢٠١٤ في الهند) و رودريغو دوتيرتي Rodrigo Duterte (٢٠١٦ في الفيليبين) وجاير بولسونارو (٢٠١٨ في البرازيل) سدّة الحكم، لم تكن بلدانهم حينها تعاني من انهيار في أي شكل سابق من أشكال دولة الرفاه: أي كأن يتخلّص الفقراء من مصيدة الفقر ولم يكن الاستبداد ممارسة جديدة. بل شكّل ذلك طريقاً واعدة للغاية وحمل معه رياحا مبشّرة. حينها، كانت الهند والفلبين دائمتيْ الحفاظ على مستويات عالية من النمو الاقتصادي. ورغم انتخاب البرازيل لبولسونارو في خضم الركود اقتصادي، إلا أن عودة اليمين المتطرف حدثت موازاة مع ذروة النموّ الاقتصادي الذي شهدته البلاد (Rocha, ٢٠١٨) . كما لم تكن هذه البلدان تواجه ما يسمى بأزمة اللاجئين مفترضين أن المهاجرون يأخذون فرص عمل السّكان الأصليين. ولكن وبدلاً من ذلك، كانت تلك البلدان في مواجهة «أعداءها الداخليين» من إثنيات وأعراق الأقليات.

يبدو من الصعب إذن إيجاد تفسير لانتعاشة اليمين المتطرّف في أجزاء وقعت تحت حكم الاستعمار وهامشيّة من العالم - والذي اتسم بالاستبداد الثّابت والرجعيّة والهشاشة والكولونيالية من خلال موشور إطار نظري غير متمايز والذي تم تطويره في الأصل من خلال العدسات الأوروبية- الأمريكية الغربية. يشير مسعود ونصار من خلال نقد دي كولونيالي ثاقب للخطاب الأكاديمي لتيّار ليمين المتطرف، (Masood and Nisar ٢٠٢٠) إلى وجوب اعتبار التحليل الشامل للشعبوية اليمينية المتطرفة لمسألة التباينات التي تشقّ هذه الحركات عبر أنحاء الشمال الكوني والجنوب الكوني وهي الأرجح قبولاً. نحن لا نقترح البتّة استبعاد التجربة في الشمال الكوني أو رفضها. لقد مثّل الركود الاقتصادي العالمي لسنة ٢٠٠٨ واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة (Brexit) سنة ٢٠١٦ وانتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة أحداثا محورية في موجات استبداد سرت كالنار في الهشيم في مختلف أنحاء العالم وأدّت إلى ايجاد دوافع ظرفيّة وتثبيت فرص لانتعاشة مثل هذه الحركات. وفي إشارة إلى هذا السياق تمارس دول الشمال الكوني سلطتها على الجنوب الكوني وتتحكّم فيه وهي تصدّر باستمرار الإيديولوجيات المتطرفة. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية والاقتصاد العالمي المترابط وشبكات القوة العابرة للحدود الوطنية ونظريات المؤامرة أداة دعائية قوية وبعض العناصر التي تسهم في تمدّد الموجة الشعبوية الاستبدادية عالميا.

> أدبيات حول اليمين المتطرّف الجديد: عناصر لوضع أجندة عالمية مقارنة

لئن كانت دراسة الاستبداد والشعبوية في الجنوب الكوني تمتلك تقاليد عريقة، إلا أن الأدبيات التي تعنى باليمين المتطرف الجديد كانت تتّسم بالبطء في ملاحظة بلدان مثل البرازيل والهند وتشملها بوصفها جزءا من نفس الظاهرة التحليلية. فكتاب اليمين المتطرّف الشعبوي: كتاب مبسّط الصادر سنة ٢٠١٧ بإشراف عالم السياسة الهولندي كاس موديه Cas Mudde، كتاب إقليمي في المقام الأول لتركيزه بشكل أساسي على أوروبا بل وتمّ اعتباره كونيّا. كما حظيت ظاهرة بولسونارو باهتمام عالميّ. ومع ذلك، بدا المسار المعرفي لهذه العملية مهيمنا عليه من قبل الأشكال المستعمرة لإنتاج المعرفة والتي ظلّت قائمة في الأوساط الأكاديمية. وراهنا تمّت عملية اقحام البرازيل في العديد من المشاريع البحثيّة التي تعنى باليمين المتطرف الجديد باعتباره دراسة حالة من الجنوب الكوني، ويتم تطبيق نفس الأدوات التحليلية عليه. وهنا لا يسعنا إلّا أن نؤكّد منظور مسعود ونصار (Masood and Nisar ٢٠٢٠)، في الاعتقاد بأن على هذا المسار اتباع منحى متباين وأن ينقلب رأسًا على عقب: أعني أنّ جذور بعض الدّلائل على بروز هذه الظاهرة العالمية الرّاهنة على وجه التحديد كامنة في عملية التحديث غير المكتملة أو الهجينة للجنوب العالمي.

يظلّ فهم الظاهرة رغم تحليل مجموعة كبيرة من المؤلّفات للدوافع وللظروف الاجتماعية وراء انتعاشة السياسة اليمينيّة الشعبويّة في بلدان الجنوب ضيّقا ومُجزئا لافتقاده الإطار الذي يمكن من خلاله استكشاف سبب تحوّل العديد من القوى الديمقراطية الناشئة --مجدّدا- إلى فرض سياسة استبدادية. يتوجّب علينا في تركيزنا على تجارب من الجنوب إعادة ضبط العدسات التي يمكننا من خلالها إدراك تجارب البلدان المستعمرة ومن ثمّ توسيع مدى النطاقات والحدود المفاهيمية (بدلا من تجاهلها). تدعو الحاجة في إطار إعداد أجندة بحث جديدة إلى طرح التساؤلات التالية: ما الجديد في تيار اليمين الجديد؟ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين شعبويّة بولسونارو أو دوتيرتو الاستبدادية وبين الأنظمة الدكتاتورية السابقة؟ وما هي أنواع الدروس التي يمكن للشمال العالمي الاستفادة منها من البلدان التي طالما تميزت بتعبيرات عن السياسة المتطرفة منذ أمد بعيد. تتّحد هذه الأشكال المتجددة من التطرف ومن الحكم الاستبدادي مع منطق نيو ليبرالي حادّ في خضمّ أوضاع هشاشة اجتماعية إلى جانب تمظهرها من خلال التقنيات الجديدة التي تعزز الشعبوية- وتُعمّمها- في القرن الحادي والعشرين.

ولعلّ الاختلاف الرّئيس بين اليمين المتطرّف في الشمال الكوني وفي الجنوب الكوني لا يغدو أن يكون مسألة حجم وكثافة. ومع ذلك، فإن مثل هذه الكثافة والنطاق على وجه التحديد هي ما يتعيّن علينا فهمه ووضعه في سياقه ضمن الخصائص التاريخية. نسوق هنا مثالا، قد يعبر ترامب وبولسونارو عن تصريحات مماثلة غير محتملة عبر نفس قنوات التواصل الاجتماعي معتمدين في ذلك على أساليب متطابقة لصافرة الكلاب. ومع ذلك، نلحظ اختلاف آثار المواقف البغيضة التي تخلّفها تلك البيانات تمامًا في البلدان التي تقدم درجات مختلفة من النموّ الاقتصادي والتوطيد الديمقراطي لمؤسساتها. يستنفد معظم الباحثين من اليمين المتطرف تحليل أوجه التشابه بين الطغاة المستبدّين الشعبويين، إلّا أنه يبدو من المهم أيضًا إيلاء المزيد من الاهتمام وتحديد اتّجاه البوصلة إزاء حقيقة أنه ستُحْدِثُ الحملة شديدة العنف ضدّ الجندر والحقوق الجنسية في الجنوب الكوني آثارا أكثر عمقًا – وعليه، مؤذية – من مثيلتها في الشمال الكوني.

> مميّزات الجنوب الكوني

يمكن أن تشكل خمسة جوانب إطارًا جديدًا يأخذ في الاعتبار بعضا من المميّزات العديدة التي يتميّز بها الجنوب الكوني.

١. *الركود الاقتصادي والذاتية السياسية*: لقد ركّزت أدبيات اليمين المتطرّف على الشخصيّة المفقَّرة الضاغنة من الرجال البيض. وفي المقابل، لطالما تميّزت البلدان المستعمرة من الجنوب الكوني ومنذ أمد طويل بالنزاعات والركود. ومع ذلك، يعتبر النمو الاقتصادي السريع للاقتصادات الناشئة كذلك موضوعا يعزز اشكالا جديدة من الالتزام السياسي ويثبّته. في حين يعتبر الحنين إلى الماضي المجيد أمر أساسي يستحق التقدير لفهم الذاتية الفاشية الجديدة في الشمال الكوني. تطرح الحاجة هنا إلى إعادة النظر في هذه الفئة في الجنوب الكوني.

٢. *الفروق الدقيقة بين النزعة القومية وكره الأجانب*: للقومية تعبيرات مختلفة في البلدان المستعمرة. وكما تمّت الإشارة إليه سابقا، قد لا تحظى بعض البلدان بماض جليل تمجّده ولكنها تمتلك مستقبلا تـأمل في بناءه. ومن المرجّح أن يكون لتلك البلدان أعداء داخليون (أقلّيات عرقية) بدلا من أعداء خارجيين (مهاجرون أو لاجئون). فعلى سبيل المثال ورغم أن الميز العنصري يحتلّ جوهر مشاريع اليمين المتطرّف إلاّ أنّ لمسألة تفوق البيض البريطاني معان و دلالات تختلف عن التفوّق الهندوسي.

٣. *ارث الدكتاتورية والرجال الأشدّاء*: لقد ضاقت العديد من البلدان في الجنوب الكوني الأمرّين من عواقب الدكتاتوريات الدموية التي أدت إلى وجود روح (ethos) عنيفة دائمة داخل مؤسّسات الجيش والشرطة تجاه المجموعات العنصرية والمستضعفة والتي لم تشهد أي نوع من الديمقراطية.

<<

٤. *الرجعية الدينية والأخلاقية في الديمقراطيات غير العلمانيّة*: تعبر العلمانية مبدأ أساسيًا في الديمقراطيات الراسخة. لكن تناضل الديمقراطيات الجديدة في الجنوب الكوني للتغلّب على التدخّل الديني في الشؤون السياسية، والآثار الشنيعة للأصولية التي تعمل بمثابة أسلوب يتحكّم في أجساد النّاس وفي حياتهم الجنسية.

٥. *المقاومة:* لقد برز اليمين المتطرّف من جديد في الجنوب الكوني ويبدو أن هذه الظاهرة ستستمرّ. لكن تتأتّى بعض من ردود الأفعال والاستجابات الإبداعية الأكثر أهميّة ضد مثل هذه الموجة السياسية من حركات اجتماعية نسوية من بلدان أمريكا اللاتينية على غرار أرجيتينا والتشيلي.

في الختام، نستخلص أنّ هذه الجوانب الخمسة ليست جازمة حاسمة ولا هي تعمل وفق منظور مقاس واحد يناسب الجميع. إنما هي اقتراحات قد تسلّط الضوء على سيماء تتقاسمها بلدان الجنوب الكوني في تعبيراتها اليومية عن الاستبداد. نقرّ أن التكثيف من الدراسات المقارنة مسألة ضرورية من أجل إدراك أفضل لأسباب بروز اليمين المتطرف وفهم آثاره في الجنوب الكوني. قد يغيّر مثل هذا السعي طريقة فهمنا لهذه الظاهرة السياسية في العالم اليوم. ■

توجّه كل المراسلات إلى روسانا بينهيرو ماتشادا

على البريد الإلكتروني rosana.pinheiro-machado@ucd.ie

وعلى حسابها على تويتر Twitter: @_pinheira

و إلى تاتيانا فارغاس مايا على vargasmaia@gmail.com

وعلى حسابها على تويتر Twitter: @estocastica

[١] انظر بينهيرو ماتشادا و فارغاس مايا، ٢٠١٨. تعد هذه المقالة أيضا نسخة مختصرة ومعدّلة لمقدّمة كتابنا لسنة ٢٠٢٣.

المراجع

Brown, W., Gordon, P. E., and Pensky, M. (2018) *Authoritarianism: three inquiries in critical theory*. Chicago, University of Chicago Press.

Eatwell, R., and Goodwin, M. (2018) *National populism: The revolt against liberal democracy*. Penguin UK.

Hawley, G. (2017) *Making sense of the alt-right*. New York, Columbia University Press.

Hermansson, P., Lawrence, D., Mulhall, J., and Murdoch, S. (2020) T*he International Alt-right: Fascism for the 21st century?*. London, Routledge.

Inglehart, R. F., and Norris, P. (2016) Trump, Brexit, and the rise of populism: Economic have-nots and cultural backlash. *Harvard JFK School of Government Faculty Working Papers Series*. 1-52.

Masood, A., and Nisar, M. A. (2020) Speaking out: A postcolonial critique of the academic discourse on far-right populism. Organization. 27(1), 162-173.

Mondon, A., and Winter, A. (2020) *Reactionary democracy: How racism and the populist far right became mainstream*. London, Verso Books.

Mudde, C. (2017) *The populist radical right:* A reader. London, Routledge.

Mudde, C. (2019) *The far right today*. John Wiley & Sons.

Mudde, C., and Rovira Kaltwasser, C. (2018) Studying populism in comparative perspective: Reflections on the contemporary and future research agenda. *Comparative Political Studies*. 51(13), 1667-1693.

Pinheiro-Machado, R. Vargas-Maia, T. (2018) As Múltiplas faces do conservadorismo brasileiro. *Revista Cult*. 234, 26-31.

Pinheiro-Machado, R. Vargas-Maia, T. (2023). T*he Rise of the Radical Right in the Global South*. London: Routledge.

Rocha, C. (2018) *"Menos Marx, mais Mises": uma gênese da nova direita brasileira* (2006-2018). Doctoral dissertation, São Paulo, Universidade de São Paulo.

Tavares Furtado, H., and Eklundh, E. (2022). Populism or the European condition?. *Journal for the Study of Radicalism*. 16(2).

> المواثيق الخضراء وجيوبوليتيكا التحولات

الإيكولوجية الاجتماعية

بقلم **ماريستيلا زفانمبا** جامعة ناسيونال دي لا بلاتا، الأرجنتين، و**ألبيرتو أكوستا** خبير اقتصادي ورئيس سابق للجمعية التأسيسية، الإكوادور، و**أونريكي فيالي** محام مختص في مجال البيئة، الأرجنتين، و**برينو برينغل** جامعة ريو دي جانيرو الحكومية، البرازيل، وجامعة كومبلوتنسي في مدريد، إسبانيا، و**ميريام لانغ** جامعة أنديا سيمون بوليفار، إكوادور، و**رافائل هويتمير** متخصص في العمليات التشاركية لاعداد الاستراتيجيات والحملات والبحوث، البيرو، و**كارمن ألياغا** مجموعة تنسيق العمل الاجتماعي، بوليفيا، و**ليليانا بوتراغو** مرصد السياسة البيئية، فنزويلا

المصدر: Pacto EcoSocial e Intercultural del Sur.

يثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي والثقافي[1] Ecosocial and Intercultural Pact of the South - Pacto Ecosocial Del Sur منصة واسعة تم إنشاؤها في يونيو/حزيران ٢٠٢٠ حين تفشّي جائحة كوفيد ١٩ ترمي أساسا إلى دعم الانتقال البيئي الاجتماعي لأمريكا اللاتينية من القاعدة إلى القمة. سعت المنصّة منذ نشأتها إلى تعزيز وتوسيع وتنظيم الخبرات المحلية المتنوعة ذات العلاقة بسيطرة المجتمعات المحلية وتكريس مبدا إدارتها والتحكم فيها، والاستقلالية الإقليمية بإضفاء الشرعية على ملكية المجتمعات المحلية، والسيادة الغذائية، والإيكولوجيا الزراعية وكذلك تلبية احتياجات المجتمعات المحلّية من الطاقة وتعزيز النسوية البيئية، من بين أشكال نضال أخرى.

كانت المبادرة مدفوعة بالحاجة الملحة للاستجابة لتحدّيات الأزمات المختلفة التي يتخبّط فيها العالم المعاصر. ولكن أيضاً لتقديم بدائل، من منظور أمريكا اللاتينية، لمقترحات التحولات الإيكولوجية الاجتماعية والمواثيق الخضراء التي ظهرت في السنوات الأخيرة. وخلافا للتقدم الذي تم إحرازه في جميع القارات من خلال التجارب المحلية المختلفة، ندرك تماما أنّ هذه المواثيق الساعية إلى الهيمنة وتوسيع مدى سلطاتها غير

<<

كافية ولا تفي بالغرض، بما أنها ترمي في الأخير في خانة إعادة إنتاج الوضع القائم وتؤدّي إلى استفحال عدم التناسق الجيوسياسي العميق وتعميق التفاوتات بين الشمال والجنوب.

ها قد مضت أكثر من سنتين، والوضع العالمي في تدهور. إذ نجد أنفسنا الآن غارقين نتخبّط في سياق الحرب (الغزو الروسي لأوكرانيا) الذي أدّى إلى حدّة تفاقم أزمة الطاقة والغذاء جرّاء انقطاعات سلاسل الإمداد، فضلا عن مواجهتنا لتسارع أزمة المناخ. كما ساهمت الحرب في تكثيف كل من الأشكال الاستخراجية التّقليدية والجديدة المرتبطة بالتحوّلات الخضراء المهيمنة. يروم هذا المقال تحليل ثلاثة عناصر: أوّلا نقوم بدراسة بعض السمات الرئيسية للمواثيق الخضراء الساعية للهيمنة لنصيغ بعدها نقدنا. ونناقش في المرحلة الثانية جيبوتيتيكا التحوّلات الإيكولوجية الاجتماعية من حيث الدّيون الايكولوجية. ثمّ نخلص في خطوة ثالثة إلى إبراز المقترحات والتحدّيات التي تعترض تقدّم التحوّلات على نحو عادل لنرسم في الأخير ما يمكن أن يشكّل أفقًا للعدالة البيئية الاجتماعية المتكاملة.

> ميثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي وما بين الثقافات في مواجهة المواثيق الخضراء المُهيمنة

لقد تناولت القطاعات السياسية وقطاعات الشركات الواسعة في جميع أنحاء العالم في مواجهتها للحقائق الحتمية للانهيار المنظومة البيئيّة الشامل systemic collapse مسألة التحوّل الطاقي باعتباره هدفا. إذ ترى هذه القطاعات وإلى حد كبير الحاجة الماسّة إلى خفض انبعاثات الكربون دون التشكيك في الاستقلاب الاجتماعي الراهن لرأس المال. وتستند خطاباتهم «الانتقالية» وبرامجهم وفق ذلك إلى الاستراتيجيات المصالح الخاصّة والتكنوقراطية والاستعمارية الجديدة وحتى الاستراتيجيات الاستخراجية التي لا تفترض تحولات هيكلية. نحن نطرح تساؤلات من منظور الميثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي والثقافي مشكّكين في هذه المقاربات ونقرّ بضرورة اقتلاع التحول البيئي الاجتماعي بمنطق العدالة العالمية التي يعتبر حاسمًة وبديلاً حيويا وضروريا لمقترحات التحوّل الساعي إلى الهيمنة.

لقد عمّت في السنوات الأخيرة مقترحات الاتفاق الأخضر والاتفاقيات البيئية الجديدة وهي اتفاقيات متنوعة وغير متجانسة إلا أنها توصّلت وبشكل عام إلى تشكيل إطار لالتقاء خطابي سياسي في الشمال الكوني ذات اصلة بكيفية خفض انبعاثات الكربون وتعزيز النمو الاقتصادي «المنصف» والمستدام المفترض. غالبًا ما تحتلّ مسألة العدالة البيئية جوهر أجندات هذه المواثيق المراعية للبيئة، مع «صناديق للجبر » المخصّصة للمجتمعات المحلّية التي عانت تاريخيًا من آثار بيئية سلبية. لكن غالبا ما تقتصر العدالة البيئيّة عند حدود تناول مسألة المياه. وفي حرصه على التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة نادرا ما يَعْنَى الشمال الكوني بآثار هذا التحول على الجنوب الكوني. هذا هو الوضع حتى مع معظم الاقتراحات المضادة التي صاغتها مجموعات مختلفة من اليسار السياسي، والتي تسمّى *الاتفاقيات البيئية الجديدة* في إشارة إلى الاتّفاق الجديد التاريخي الذي وضعه فرانكلين دي روزفلت Franklin D. Roosevelt، والذي بخلاف ذلك كان يحمل منظورا أقوى بشأن تدخل الدولة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وفي التنظيم الاقتصادي وخلق فرص العمل، بينما تترك المواثيق البيئية الأخرى مجالات أوسع للشركات والأسواق لتقود الانتقال البيئي.

تقرّ جميع الاتفاقيات البيئية في الشمال الكوني عموما بأهمية تغيّر المناخ وبالحاجة الماسّة إلى الجمع بين العدالة الاقتصادية إزالة الكربون. يمثّل هذا دون شك خطوة إلى الأمام في مواجهة الاتجاه نحو التنمية والإنكار التنموي. لكن تفتقد حتى الاتفاقية البيئية الأوروبية، التي يمكن اعتبارها الأكثر طموحاً من بين البرامج الحكومية حتى الآن، اقتراحات ذات الصلة بتحول اقتصادي كامل بل تعترض عليها أكثر الجهات الفاعلة أهمية داخل المنطقة. بل وتبدو الاتفاقية البيئية الامريكية الجديدة (US GND) طموحة إلى حد كبير. حيث اتخذت شكل قرار غير ملزم من الكونغرس عوضا عن قانون. ولئن مثّلت مسألة الاتفاقية البيئية الامريكية الجديدة (GND) جزءًا من برنامج جو بايدن الانتخابي Joe Biden، فقد سبق لنفس الإدارة القيام بإخلاء ملايين الهكتارات للتنقيب عن النفط واستغلاله في المياه الساحلية. ومن جانبها، تظلّ الصين، رغم إعلانها انتهاج النوايا الحسنة في خطتها الخماسية الأخيرة، البلد الذي يشهد أعلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم من حيث القيمة المطلقة والاستخدام المكثّف للفحم.

ينتهي الأمر بالعديد من الاتفاقيات البيئية إلى الحد من التحول البيئي الاجتماعي نحو انتقال طاقي تهيمن عليه السوق. تتمثل الرؤية السائدة في تحول الشركات في كلا الشمال الكوني والجنوب الكوني. وعليه، يمكن اعتبار مثل هذا المسار ديمومة لنموذج، يحمل ذات منطق التركّزات والأعمال المطابق لنظام الوقود الأحفوري والذي يعمّق إدامة المخطط العمودي للتدخل الإقليمي والذي يطابق ذلك النمط من الاستخراجية المتوحّشة النهّابة.

يشكّل «مثلث الليثيوم» "lithium triangle" مثالا على التحوّل الشركاتي (عند الحدود بين شمال الأرجنتين والتشيلي وجنوب بوليفيا)[٢] حيث تتمّ عملية إعادة تنظيم الاستخراجية من حيث التحول البيئي في خدمة الشمال الكوني والذي يحتاج في توجّهه المتزايد نحو تقنيات الطاقة النظيفة إلى امدادات بطاريات الليثيوم القابلة لإعادة الشحن وتوفيرها والتي تستخدمها المَركبات كهربائية. كما تعدّ إزالة الغابات في منطقة غابات الأمازون الأكوادورية من أجل التصدير الضخم لخشب البلسا الذي تستخدمه الصين في بناء شفرات توربينات الرياح مثالا واضحا آخر لهذا التحوّل الشركاتي.

لا بد من التنديد بهذا التكثيف الجديد للنزعة الاستخراجية باسم الانتقال الطاقي للشمال العالمي و «المراعي للبيئة «الخضراء» وتحليله. ولا يعدو أن يمثّل ما تُطلِق عليه المواثيق البيئية المهيمنة «انتقالا» إلا «تنويعًا» لمصفوفة الطاقة. وحتى في الحالات ذات النوايا الحسنة في الشمال الكوني والتي ترفقها مراعات حقيقية للبيئة والتزام بتوحيد العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، غالبًا ما يقتصر «الانتقال العادل» على المستوى المحلي دون اعتبار الأثر التي تحدثه في الجنوب الكوني.

وفي غياب سياسة اللامركزية وعدم تركيز الطاقة وغياب تغيير في نمط الإنتاج لا تعمل هذه المواثيق إلا على تعزيز نوع من الانتقال البيئي لا يخرج عن دائرة منطق التراكم الرأسمالي لا يتخلى عنه. منطق يضع رهاناته في دوام السعي إلى تحقيق نمو غير محدود. وبذلك، تتم المحافظة على عدم استدامة نموذج الوقود الأحفوري تترتب عليه عواقب من التوترات الجغرافية السياسية وعدم الاستدامة، حيث يتطلب نموذج النمو هذا تفاقم استغلال الطبيعة وتدميرها.

تقترح خلافا لهذه المقترحات وسعيا إلى منازعتها ومعارضتها، وضع تصوّر للتحولات العادلة من منظور الجنوب الجيوسياسي، حتّى يتوقّف الشمال الكوني من مواصلة تحديد كينونتنا وإعادة استعمارنا. كما ندعو إلى وضع حدّ للمفاهيم القطاعية وتطوير بدلا من ذلك لرؤية متعدّدة الجوانب، أكثر تعددية وشمولية وتكاملية للتّحولات الاقتصادية والاجتماعية. لن يقدر التحوّل الطاقي القائم دون معالجة التفاوت الجذري في توزيع موارد الطاقة ودون مراعاة مسألة انهاء الاستعمار وحذف السّلعنة ويعمل بعيدا عن تعزيز قدرة المجتمع المدني ونسيج الحياة على الصمود والبقاء والتجدد، على إحراز سوى اصلاح جزئي دون تغيير الأسباب الهيكلية للانهيار.

> الديون الايكولوجية وجيوبوليتيكا التحوّلات البيئية الاجتماعية

تحتلّ جيوبوليتيكا التحوّلات البيئية الاجتماعية في مقترحاتنا الواردة في ميثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي والثقافي مركز الصدارة. ينطوي هذا وعلى المدى الطويل، قراءة في العلاقات بين الشمال والجنوب، وفي المساحات، والتدفقات وفق ما اتّسمت به بعلاقة النموذج التاريخي الاستعماري للسلب وانتزاع الملكيّة في أمريكا اللاتينية مقابل الرأسمالية - الإمبريالية في الشمال الكوني. ولا تعدو أن تمثّل على المدى المتوسط والقصير مسألة ابراز «للحلول الزائفة» التي تروج لها الدول والشركات، وإقرارها لكيفية اضطلاعها بالدور مدمّر في مناطق متعددة.

لجيوبوليتيكا التحوّلات البيئية الاجتماعية أوجه متعددة. يتمثّل أحدها في تفاقم التفاوتات العالمية المرتبطة بالاستخراجية المكثّفة للمواد الخام من أمريكا اللاتينية. إلى

<<

جانب الأثر السلبي المباشر الذي تخلّفه تلك الممارسات الرامية إلى تكثيف الطاقة المشتقة من الوقود الأحفوري في المجتمعات المحلّيّة وفي تلف للتنوع البيولوجي يرفقها التسارع الشديد لانقراض الأنواع التغييرات في الأحجام السكانية للفقاريات ومساكنها التي شهدت انخفاضا منذ ١٩٧٠ بمعدّل ٦٨ في المائة عالميا حتّى بنسبة ٩٤ في المائة المناطق الاستوائية بأمريكا اللاتينية، وفقا لصندوق العالم العالمي للطبيعة. ويؤكّد هذا كله الدّين البيئي. ولئن تعود جذور هذه الظاهرة إلى النهب الاستعماري، إلا أنه اشتدّت تفاقمه نتيجة التبادل غير المتكافئ بيئيًا والمطالبة بالحيّز العام البيئي القائم في البلدان المفقّرة من خلال أسلوب العيش اللّصوصي النهّاب في البلدان المصنّعة.

تشمل المقترحات في هذا السياق ضرورة إعادة النظر في الضغوط التي تتكبّدها البيئة واليد العاملة والأراضي والناجمة عن تصدير الموارد الطبيعية من بلدان الجنوب الكوني. حيث تتعمّق الديون البيئية أيضًا ذات علاقات متبادلة تؤثر وتتأثر ببعضها، حيث تتغلب البلدان الغنية على اختلالات نظمها الإيكولوجية «الوطنية» عن طريق نقل مواد التلوث (النفايات أو الانبعاثات) بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مناطق أخرى خارج حدودها أو مطالبتهم بالتعويض (تعويضات الكربون) دون اتخاذ أي خطوة تجاه تحمل مسئولية عن العواقب الناجمة عن ذلك.

الدين البيئي هو أيضًا دين مناخي إذ بتنا نشهد اليوم فجوة هائلة في نسبة الانبعاثات التاريخية بين الجنوب الكوني والشمال الكوني. فعلى سبيل المثال تعتبر أوروبا وأمريكا الشمالية، مسؤولتين عن أكثر من ٦٠ في المائة من انبعاثات الكربون منذ عام سنة ١٧٥٠، في حين لا ترقى مسؤولية أمريكا الجنوبية في ذلك إلى ٣ في المائة فقط. وليس من الممكن تجاهل ذلك بأي حال تمامًا كما لا يمكننا حصر الدين البيئي في مجال التعويض النقدي. وذلك لأن سَلْعَنة الطبيعة والتكلفة البيئية المقابلة قد تركت ولا تزال تترك نظامًا من الاستغلال الكوكبي الذي يلحق الضرر بالشعوب المستعمرة سابقاً والأقليات العرقية التي تتعرض للعنصرية بطريقة غير متناسبة تمامًا. على نحو غير متكافئ.

نشير إلى أنّ في مطالبتنا الحق في الحصول على تعويض عن الدين الإيكولوجي نحن ندعو إلى وضع استراتيجيات شاملة لضمان حياة كريمة لشعوب الجنوب الكوني فيما يخصّ تحقيق عدالة تخصّ كينونتنا، عدالة تعويضية ومتكاملة، في المقابل، وبعيدًا عن سدّ الفجوات الجيوسياسية، تتعرّض مقترحات التحوّل الساعي إلى الهيمنة لمخاطر جسيمة تتمثل في تعميق الديون الاستعمارية والبيئية المستحقة الجنوب الكوني. ولا مجال إلى تحقيق عدالة مناخية ولا تحول بيئي اجتماعي دون تضمين تلك المقترحات للتعويضات عن هذه الديون. وبعيدًا عن أي ثنائية وتبسيط، نشدد على الأهمية الكبرى للحوار بين النضالات والقطاعات الحاسمة في الشمال الكوني والجنوب الكوني في هذه المرحلة والذي يعدّ أمرًا استراتيجيًا للدفع بالنقاش الكوني حول من يدين لمن، ولتعزيز أشكال جديدة من الأمميّة بين النضالات الايكولوجية الإقليمية من خطوط العرض المختلفة.

> بين تحوّل طاقي عادل وآفاق ايكولوجية اجتماعية لعدالة أساسية كاملة

ففي مناقشاتنا مع الحقائق أخرى من الجنوب الكوني (انظر بياننا الأخير بيان من أجل انتقال الطاقة الاقتصادية والاجتماعية من شعوب الجنوب الكوني) نلحظ وجود توجّها لزيادة رقعة استغلال الخاصة باستكشافات النفط البحرية، والتكسير الهيدروليكي وحتى المزيد من المشاريع الضخمة لتغذية استهلاك الشمال الكوني المفرط. إذ يستولي الاستخراج الزراعي في شكل زراعة أحادية صناعية مكثفة على جميع موارد المياه والهواء والأرض. حيث ينذر المدى الهائل لسيطرة الشركات المفزع في جميع بلداننا بالخطر.

على الرغم من أن التّحولات الاجتماعية البيئية لا يمكن أن تقتصر على مسألة الطاقة، بات من البديهي الآن أن من الضروري بإلحاح اعتماد تغيير هيكلي على تحول نظام الطاقة، وفي أنماط الإنتاج غير المستدامة التي تغذّي تغيّر المناخ، وفي العلاقات بين المجتمع والطبيعة أمرا حاسما لضمان انتقال سلس وعادل. تنطوي الخطوط الرئيسية لميثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي وما بين الثقافات من حيث مدى إدراكنا لمسألة الانتقال الطاقي إذ يردُ الإقرار بأنّ:

- الطاقة حقٌّ وباتت ديمقراطية الطاقة ضرورة كفيلة بالحفاظ على شبكة الحياة.

- من الضروري ربط العدالة الاجتماعية بالعدالة البيئية للقضاء على الافتقار إلى الطاقة. تستدعي العدالة الاجتماعية البيئية تفكيك علاقات القوة التي ما انفكّت تُولي الأولوية لنفاذ مجموعة مميزة من المجتمع دون غيرها، مع اقصاء القطاعات المستضعفة واستغلال أجساد النساء والطبيعة.

- نزع الكربون عن مجتمعاتنا واقتصاداتنا وإزالة انبعاثات غازات الدفيئة بالقدر الذي يرسمه الميثاق الساعي إلى تعزيز الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. يعدّ هذا في هذه الحالة، تحدّيا جسيما أشدّ منه في الجنوب الكوني من الشمال الكوني جرّاء الأثر الإيكولوجي والتاريخي والاستعماري الذي خلفه استغلال الموارد الطبيعية وجراء الاحتياطات الخفيّة للمواد الخام القابعة في الجنوب الكوني.

- الضرورة الملحّة لفصل البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصّة بنا عن الوقود الأحفوري المستخدم لإنتاج الطاقة الأحفورية وفكّ ارتباط هذه البنى عن الصلاحيات التي تسمح باستغلال الطبيعة، مع فصل ذات البنى عن المخيال ذي التوجّه نحو التنمية الذي لا يزال يُدرج أمريكا اللاتينية كموطن أُسطوريّ الثروة Eldorado.

- ضرورة تغيير المنظومة من أساسها لا فقط/المصفوفة النسيج من الطاقة والذي ينطوي على طيف من الإجراءات كعدم تمركز (السلطة) والقضاء على الخوصصة وضمان اللامركزية وعدم انتهاج مسرى السَّلْعَنة، وتخليص المجتمعات من النزعة البطريركية والقضاء على الاستعمار، والإصلاح ورَأبَ الصّدْعِ.

- وجوب تغيير نمط الإنتاج يرفقه تغيير في نسيجنا الخاصّ بالعلاقات الاجتماعية وعلاقتنا بالطبيعة.

- علينا إدراك الطاقة بشكل علائقي مما يدفعنا إلى جعل ترابطنا واعتمادنا الإيكولوجي على الطاقة أمرين واضحين في غاية الشفافية.

- أنّ الانتباه إلى «الحلول الزائفة» أمر جوهري لا غنى عنه. مثال حدود الطاقة المتجدّدة والمعايير المزدوجة المطبقة عليها في التحوّل الطاقي: الليثيوم lithium ومواد خام أخرى. وهذا يشمل منظورا نقديًا للتوافقات التي تتوصل إليها الشركات والدول في فضاءات على غرار مؤتمرات الأطراف COPs الرامية إلى تنفيذ نماذج الطاقة تطرح قضايا مثيرة للجدل في الجنوب الكوني. نسوق في هذا المضمار مثال الهيدروجين الأخضر أو الرمادي أو الأزرق، والزراعة الذكية مناخيا، وأسواق الكربون، الهندسة الجيولوجية، وغيرها من مقترحات المشاريع التي ترمي إلى الحفاظ على علاقات القوة الحالية وعدم والتباينات بين الشمال الكوني والجنوب الكوني بشأن الطاقة.

- يجب أن يظل الوقود الأحفوري في باطن الأرض.

- وجوب استعادة الدين البيئي ليس فقط بالقيمة النقدية بل من حيث القيمة الهيكلية والرمزية من منظور إقليمي أو من الجنوب.

- تخفيف حدّة الاستقلاب الاجتماعي ونزع الفتيل لتهدئة الأوضاع الاجتماعية والتي تتمثّل في ضمان إنتاج مواد وطاقة أقل واستهلاك أقل-- إعادة النظر في فهمنا لمسألة الرفاه بعيدا عن اعتبار الأبعاد الماديّة والنقديّة.

- تمشّيا مع اتجاه هذه الخطوط الاستراتيجية وجبت إضافة مقترحات محدّدة لكل سياق يأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق الواقعية وهذا ما سعينا إلى القيام به بالتعاون مع منظّمة Censat Agua VIVA[٣] ومنظّمات بيئية أخرى من أمريكا اللاتينية من أجل دعم وثيقة التقليل المرسوم للاعتماد على الوقود الأحفوري في كولمبيا وهو اقتراح جماعي

<<

يسعى إلى الحوار مع اقتراح الانتقال الطاقي الذي قدمته الحكومة الكولومبية برئاسة غوستافو بتروGustavo Petro وفرانسيا ماركيز مينا Francia Márquez Mina.

- إدراكا منّا لمراعاة عملية التغيير الجارية في منطقتنا وادراكنا لثقل القوى الرجعية وقوى الأوليغارشية على حدّ السواء سنسعى نحن المنضوين تحت ميثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي وما بين الثقافات للمضيّ قدما اعتماد مخطّطات باعتبارها عنصرًا جوهريًا نؤلّف من خلالها بين الاحتجاجات والمقترحات، والنقد وبدائل التنمية. وسنتناول الأفكار والمفاهيم التي تمت صياغتها في العقود الأخيرة في خضم نضالات الحركات حتى تستطيع وضع أنفسها في تلك المناظير يكون فيه ضمان حقوق الطبيعة، والعيش الكريم، وإرساء عدالة إعادة التوزيع، والرعاية، والتحوّلات العادلة، والحكم الذاتي، وما بعد الاستخراجية، والحركة النسوية الإقليمية الأيكولوجية، والسيادة الغذائية، والاستقلالية أمرا مفصليّا. ولهذا السبب نحن ندافع عن نوع مختلف جذريًا من المواثيق لا علاقة له بميثاق الاتفاقات والصفقات الأخضر الساعي إلى الهيمنة والتي تُمضيها الجهات الغنيّة المكدّسة للثروات الهائلة والتي تسمّى القطط البدينة. نحن نناصر ميثاقا مع الأرض من الجنوب وخدمة له ميثاق لا شيء يزول فيه ولا شيء يضيع، يُكفل فيه احترام النسيج البيئي الثري على النحو الذي اقترحه أرتورو آسكوبار Arturo Escobar في عرضه لمبادرتنا. ميثاق يفهم على أنّه التزام بأساليب عيش أخرى بحيث تكون مع العالم وفي تعاريفه. ■

توجّه كل المراسلات إلى ميثاق الجنوب الإيكولوجي الاجتماعي وما بين الثقافات

على البريد الإلكتروني pactoecosocialdelsur@gmail.com

وعلى حساب المؤلّفين لهذه الورقة على تويتر

@SvampaM / @AlbertoAcostaE / @EnriqueViale / @brenobringel / @PactoSur / @ColectivoCasa / @lilib17

[١] ميثاق الجنوب الإيكولوجي والثقافي قامت هذه المبادرة من طرف مجموعة من الأشخاص والمنظمات من مختلف بلدان أمريكية اللاتينية تدفعهم حاجة ملحّة لبناء ديناميات اجتماعية قادرة على الاستجابة وعلى مواجهة ديناميات إعادة الترتيب الرأسمالي وتركيز الثروة وتدمير النظم الإيكولوجية التي تشهدها في خضم أزمة حضاريّة سعيا إلى تشكيل، مع الرّاغبين في الانضمام معا، أفقًا جمعيًا في مجال التحوّل المجتمعي لأمريكا اللّاتينية وتعظيم فرص تعد بمستقبل أفضل. وهي دعوة إلى كل من الحركات الاجتماعية والجهات الفاعلة على مستوى القاعدة والموظفين العموميين من جميع مستويات مؤسسات الدولة لتعزيز الانتقال البيئي الاجتماعي الذي يشمل العدالة الاجتماعية والبيئية والعدالة العرقية والمتعددة الثقافات والجنس. المترجمة.

[٢] يمثل «مثلث الليثيوم»، الذي يضم الأرجنتين وبوليفيا وتشيلي، حوالي ٥٦٪ من إمدادات «الليثيوم» العالمية، وبين عامي ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠. انظر الرابط «الليثيوم والصناعات العسكرية: الصين تتحكم بأميركا والعالم.» المترجمة.

[٣] Censat Agua Viva منظمة بيئية تعمل على تعزيز العدالة البيئية واحترام الأكوان المتعددة والاهتمام بالحياة. تأسست سنة ١٩٨٩. يعمل أعضاؤها على الدفاع عن الأراضي مع المجتمعات المحلّيّة والمنظمات كمنظمة استباقية في مواجهة الأزمة البيئية. كما تعمل المنظّمة على تثبيت وجودها بوصفها معيار ا في وضع المفاهيم والبناء الجماعي للتحولات البيئية وبدائل الطاقة المجتمعيّة التي تعزّز الاستقلالية. المترجمة

> تحقيق التنمية بنسبة ١ في المائة

بقلم **فاندانا شيفا**، مؤسسة نافدانيا لأبحاث العلوم والتكنولوجيا والبيئة، نيو دلهي، الهند

صغار المزارعين هم في الواقع أكثر إنتاجية من مزارع الشركات الصناعية الكبيرة ، دون استخدام إضافات تجارية ضارّة بالبيئة مثل الأسمدة ومبيدات الآفات و البذورالمهندسة وراثيا. رسم توضيحي بواسطة Arbu، ٢٠٢٣

نحن بحاجة إلى تجاوز خطاب «التنمية» والناتج المحلي الإجمالي كما شكله الفكر البطريركي الرأسمالي، واستعادة إنسانيتنا الحقيقية بصفتنا أعضاء في عائلة الأرض على النحو الذي صاغه ليسيم Lessem وشيفر Schieffer في كتابهما *العلوم الاقتصادية المتكاملة*: «لو كان آباء النظرية الرأسمالية قد اختاروا الأمّ كأصغر الوحدات الاقتصادية في بناءاتهم النظرية بدلاً من رجل برجوازي واحد لما كانوا قادرين على صياغة بديهية الطبيعة الأنانية للبشر على النحو الذي قاموا به.»

تتشكّل الاقتصادات الرأسمالية البطريركية من خلال الحرب والعنف—الحرب على الطبيعة والحرب ضدّ ثقافات متعدّدة وكذلك العنف ضدّ المرأة. فبينما يتمثل الهدف في امتلاك الثروة الحقيقية التي تنتجها الطبيعة والناس والتحكم فيها، ثمّة استعاضة مُطّردة للعمليات المادية بخيالات اقتصادية مثال «منطق» الأسواق التّنافسية. حيث يعدّ الفصل السمَةَ المميّزةَ للباراديمات الناشئة عن التقارب بين القيم البطريركية والرأسمالية. نشير أولاً، إلى انفصال الطبيعة عن البشر، بعدها يتمّ فصل البشر وتمييزهم على أساس الجندر والدين والطائفة والطبقة. يكمن جوهر العنف في هذا الفصل بين ما هو مترابط ومتداخل – حيث تنطلق بدايتُه في الذهن ثم يتجلّى في السلوكيات اليومية. ليس من قبيل المصادفة أن تأخذ التفاوتات الاجتماعية من الماضي شكلاً جديدًا ومتوحّشا مع صعود عولمة الشركات. وكثيراً ما يُلاحظ اليوم أنه وطبقًا للاتّجاهات السارية، أنّ ١ في المائة من سكان العالم سيحكمون قريبًا قبضتهم على الثروة المتبقّية والتي تعادل ٩٩ في المائة.

تطالب الشركات راهنا بالشخصية الإعتبارية للمؤسسات والتي تتجاوز حقوق الأشخاص الحقيقيين. لكن تخطّى إبعاد البُنى الوهمية الزائفة عن المصادر الحقيقية لتكديس الثروة إلى أبعد من ذلك. إذ يجري الآن استبدال التمويل برأس المال وذلك

<<

باستخدام الأدوات والتقنيات التي تسمح للأثرياء بتجميع الثروة بوصفهم أشخاصا يعيشون على نسبة مئوية من رؤوس أموالهم /» رَيْعِيين« دون بذل أدنى مجهود. إذ يستند صنع المال في الاقتصاد المالي على المضاربة. حيث تسمح عمليّة إلغاء القيود المالية للأثرياء فرص المضاربة باستخدام أجور الآخرين الكادحين. برزت فكرة «النمو» كمقياس للنجاح بين الأفراد والحكومات. وهي تعبّر على ضرب من ضروب التنمية وأزماتها والتي تنطوي على التجارب العالمية وعلى التموّل: وهو النموذج الذي وضعته الأموال الطائلة البطريركية الرأسمالية الرامية فقط إلى نمو الأموال الضخمة لتتكدّس وتغدو طائلة.

إنّ ما عجز نموذج النموّ الاقتصادي في إدراكه هو مسألة القضاء على الحياة داخل الطبيعة وضمن المجتمع. إذ يُستمدّ مصطلح علم البيئة وعلم الاقتصاد من الكلمة اليونانية *oikos* والتي تعني سكن/ موطن، نلحظ انطواء كلتا المفردتين على شكل من أشكال التَدْبِيرُ المَنْزِلِيّ /إدارة الأسرة المعيشية. فحين يعمل علم الاقتصاد بشكل مقاوم لعلم البيئة يؤدي ذلك إلى سوء إدارة الأرض: موطننا.

وليست أزمة المناخ وأزمة المياه وأزمة التنوع البيولوجي وأزمة الغذاء كُلُّها إلّا أعراضا مختلفة لسوء إدارة الأرض وسوء استخدام لمواردها. يسيء الناس إدارة الأرض ويدمرون عملياتها الإيكولوجية بعدم اعترافهم بالطبيعة باعتبارها «رأس المال الحقيقي» و «مصدرا» لكل شيء آخر مستمدّ من باطنها. إذ تنهار أعظم الاقتصادات وتتلاشى الحضارات دون الطبيعة وعملياتها الإيكولوجية التي تسهم في استدامة الحياة على الأرض.

ففي إطار نموذج التنمية النيو ليبرالي المعاصر يظل الفقراء فقراء نتيجة استيلاء الواحد في المائة على مصدر أرزاقهم وعلى ثرواتهم. يتّضح ذلك جليّا في حالات التشرّد داخليّا لمجتمعات كوردستان الغربية روجافا Rojava وشعب الروهينجا Rohingya في ميانمار. ويزداد الفلاحون الفقراء فقرا جرّاء تعزيز ١ في المائة للزراعة الصناعية القائمة على شراء البذور والمواد الكيميائية المُكْلفة والتي توقعهم في فخ الديون المتراكمة وتدمّر التربة، وتقضي على الموارد المائيّة وعلى التنوّع البيولوجي و الحرّية.

يبيّن كتابي ديمقراطية الأرض، Earth Democracy، كيفية احتكار شركة مونسونتو Monsanto إمدادات بذور القطن من خلال التسويق الضخم للقطن المعدل وراثيًا. وغالبًا ما يُجبرون على الاستدانة من خلال شراء بذور الكائنات المعدلة وراثيًا باهظة الثمن وغيرها من تقنيات الثورة الخضراء. أقدم حوالي ٣٠٠٠٠٠ مزارع هندي على الانتحار خلال العقدين الماضيين مع تمركز معظم حالات الانتحار في حزام القطن. لقد أنشأتُ مزرعةَ أبحاث ريفية باسم نافدنيا Navdanya لمواجهة تلك الاحتكارات المفرطة. تشير إلى محافظتنا على الأنواع التقليدية الخاصة بالمزارعين من القطن العضوي لتوزيعها في حركة Seed Freedom.

وإنْ غدا المزارعون أكثر فقراً، فذلك يعود إلى الكارتل السّمّ -Poison Cartel الذي انخفض عدده راهنا إلى ثلاثة فاعلين و هي العملاق الكيمياوي مونسانتو باير: Monsanto Bayer و دو دوبن Dow Dupont و سينجينتا شام تالصين Syngenta Chem China – و الذي يجعل المزارعين في وضع التبعيةّ بإكراههم على الاعتماد على شراء البذور والمواد الكيميائية باهظة الثمن. تسرق الشركات المتكاملة رأسياً والتي تقوم بعملية ربط البذور بالمواد الكيميائية وبالتجارة الدولية وبعمليات تصنيع الأكلات السريعة ٩٩ في المائة من القيمة التي ينتجها المزارعون. وعليه، فهم يزدادون فقرًا جرّاء تشجيع «التجارة الحرة» الإغراق وتدمير سبل العيش وكساد أسعار المزارع. إضافة إلى ذلك، نلحظ أنّ صغار المزارعين أكثر إنتاجية في الواقع من مزارع الشركات الصناعية الكبرى، وهي إنتاجية تخلو من استخدام الإضافات التجارية الضارة بالبيئة مثال الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المعدلة وراثيًا. مقابل ذلك، تشير حركة طريق الفلاحين العالمية «لا فيا كمبسينا» Via Campesina إلى أن الطرق التقليدية للإمدادات لا تسمح بمزيد من استقلالية المزارعين فحسب بل قادرة على أيضا على التخفيف من آثار الاحتباس الحراري.

غني عن البيان إذن أن «اقتصاد النمو» بنسبة ١ في المائة يناهض بحدّة الحياة، وتزيد آثاره العديدة لدى من العاملين في الشمال الكوني آثاره أيضًا. تؤكد المنظمة غير الحكومية IBON International من أجل الشعب الفلبيني أنه وإن جرى استخدام العنف الذكوري تقليديًا لإبقاء المرأة قابلة للاستغلال كعاملة منتجة وكجسد للإنجاب، يقع توظيف العنف الذكوري راهنا في خدمة جني الأرباح الرأسمالية وتكديسها. لا تخلو رقعة من العالم تزداد سوءاً على سوء من إفقار الناس المتعاظم لأن الحكومات التي تتحكّم فيها نسبة ١ في المائة تفرض سياسات خصخصة تحقق أرباحًا في مجالات الصحة والتعليم والنقل والطاقة معزّزة بتفويضات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

نشهد تحويل العمال والمزارعين وربّات البيوت والطبيعة بوجه عام إلى «مستعمرات» من خلال تكريس النموذج الاقتصادي البطريركي الرأسمالي المهيمن. حيث يعبر النموذج الرأسمالي للتطور من خلال العولمة عن تقارب شكلين من أشكال العنف وهما سيطرة ثقافات النظام الأبوي البطريركي القديمة مقترنة بالقاعدة النيو ليبرالية الحديثة لرأس المال. ■

توجّه كل المراسلات إلى فاندانا شيفا
على البريد الإلكتروني vandana@vandanashiva.com
وعلى حسابها على تويتر Twitter: @drvandanashiva

> العيش الكريم / 'بوين فيفير':

الأصل والآفاق

بقلم **مونيكا شوجي**، مثقفة أمازونية من جماعة كيتشوا، وزيرة الاتصال السابقة للإكوادور، و**غريمالدو رانجيفو**، مشروع الأنديز لتكنولوجيات الفلاحين (PRATEC)، البيرو، و**إدواردو غوديناس**، مركز أمريكا اللاتينية للإيكولوجيا الاجتماعية (CLAES)، الإريغواي

لوحة جدارية رسمتها لويسا أكاوان لورينتز على الجدار الخارجي لمنزل في الريف.
المصدر: لويسا أكاوان لورينتز ، ٢٠٢٢

تعبّر تصنيف buen vivir أو «العيش الكريم» عن طيف من المناظير الأمريكية الجنوبية التي تتقاسم المساءلة الجذرية لمسألة التنمية والتشكيك في المكونات الأساسية الأخرى للحداثة مقدّمة في الآن ذاته بدائل تتجاوز ذلك. ولا تتماثل فكرة العيش الكريم في شيء مع الفهم الغربي للرفاه أو لرغد العيش، ولا يستقيم وصفه كونه أيديولوجيا أو ثقافة. فهو يعبر عن تغيير أعمق في المعارف وفي العواطف وفي القيم الروحانية. وهو تغيّر ينطوي على مدخل أنطولوجي وفرصة لأشكال أخرى من فهم للعلاقة بين البشر والكائنات غير البشرية والتي لا تعني الفصل الحديث بين المجتمع والطبيعة. تعدّ تصنيف العيش الكريم من التصنيفات الجمعيّة قيد البناء يتخذ أشكالًا محدّدة في مختلف الأماكن والمناطق. وهو تصنيف غير تقليدي من حيث تهجينه للعناصر ذات الصّلة بالشعوب الأصلية مع الانتقادات الدّاخلية تجاه الحداثة. تشير إلى أنّه تمّت الإشارة إلى هذه الأفكار حول العيش الكريم *buen vivir*. في منتصف القرن العشرين لكن تمّ اعتماد هذا المصطلح بمعناه الحالي في تسعيناته.

ومن المهم في هذا السياق تبدو اسهامات مشروع الأنديز لتكنولوجيات الفلاحين Proyecto Andino de Tecnologías Campesinas - PRATEC في البيرو ومركز الأنديز للزراعة وتنمية الثروات الحيوانية Centro Andino de la Agricultura y el Desarrollo Agropecuario في بوليفيا إلى جانب مثقفين على اختلاف مشاربهم وزعماء اجتماعيين ومن الشعوب الأصلية، ممارسات جديرة بالتنويه. يبرز من بينهم ألبيرتو ألكوستا[1] Alberto Acosta من الإكوادور. كما حظيت هذه الأفكار بتأييد طيف واسع من الحركات الاجتماعية التي دفعت نحو تغييرات سياسية في كلّ من بوليفيا وإكوادور وحظيت بالاعتراف الدستوري. تنطوي منظور العيش الكريم Buen vivir على صيغ مختلفة خاصة بكل سياق اجتماعي وتاريخي وإيكولوجي والتي تحدث من خلال الابتكار وبفضل عمليات ربط وتهجين المفاهيم النابعة من تقاليد الشعوب الأصلية مع المواقف الحاسمة في تضاعيف الحداثة نفسها. من أبرزها مفهوم «سوماك كاوساي» لمجتمع الأيمارا. حيث تتماثل مفاهيم أناندي ريكو ñande reko في مجتمعات الغوراني البوليفية، وسوماك كاوساي ، sumak kawsay وألين كاوساي allin kawsay الإكوادوري في مجتمعات كيتشوا ، وألين كاوساي allin kawsay. في مجتمعات الكيتشوا البيروفية و مفهوم شور واراس shür waras الإكوادوري/ البيروفي ومفهوم كوما مورجان küme morgen المابوتشي التشيلي. جدير بالذكر مراعاة كلّ هذه المفاهيم ذات المعنى ذاته لقيم الشعوب الأصلية الموسّعة لتشمل الثنائية والتكامل والتناغم. ومن أبرز الاسهامات الغربية نشير إلى الانتقادات الجذرية للتنمية بما في ذلك ما بعد التنمية. الاعتراف كولونيالية السلطة والمعارف والانتقادات النسوية للنظام البطريركي الأخلاق البديلة التي تعترف بالقيمة الجوهرية للكائنات غير البشريّة وكذلك الرؤى البيئية مثل الإيكولوجيا العميقة.

ما من عيش كريم وحيد. إذ يختلف سوماك كاوساي الإكوادوري عن سوما كمانا البوليفي. ففي الحالة الأولى يحيل هذا المفهوم وفقا للترجمات التقريبية للتصنيفات الغربية، إلى فنّ جودة الحياة في وئام ضمن المجتمع المحلّي رغم تحديده في إطار الأبعاد الإيكولوجية والاجتماعية أمّا حالة سوما كمانا الأخيرة فهي تتناول أيضًا العيش معًا في مجتمعات مختلطة ولكن في مناطق معيّنة. وعلى نحوٍ مماثل من غير الصحيح أيضا القول إنّ أطروحة العيش الكريم تخص حصريًا الشعوب الأصلية أو توحي بالعودة إلى وضع ما قبل الاستعمار وإن يكن إسهامها جوهريا في بنائها.

ثمّة مكونات مشتركة تتجاوز تنوع هذا التصنيف (غودياناس ٢٠١١)[2]. إذ تشكّك جميع وجهات النظر في مفهوم التقدم وتناقش مفهوم تاريخ كونيّ واحد وحيد. بل هي منفتحة على عمليات تاريخية متعددة ومتوازية وغير خطية وحتى دائرية. فهي مناظير تطرح تساؤلات حول التنمية بسبب هوس هذه الأخيرة بالنمو الاقتصادي، والنزعة الاستهلاكية، وحرصها على سَلعنة الطبيعة، وما إلى ذلك. يَجْتَسر هذا النقد تنويعات للتنمية الرأسمالية وكذلك الاشتراكية. وعليه، ومن هذا المنظور، لا معنى للحديث عن عيش كريم اشتراكي المنحى. فالبدائل تحتمل مجال ما بعد الرأسمالية وما بعد الاشتراكية، في انفصال عن النمو والتركيز على الإشباع الكامل لنهم الاحتياجات البشرية من وجهة نظر التّقشف. تفضي أطروحة العيش الكريم إلى استبدال مركزية الإنسان باعتباره الموضوع الوحيد الممنوح للتمثيل السياسي وكمصدر لجميع التقييمات.

<<

وهذا يعني ضمنا انفتاحا أخلاقيّا (بالتسليم بالقيمة الجوهريّة للكائنات غير البشرية والاعتراف بأهمّية حقوق الطبيعة) كما يكتسي انفتاحا سياسيّا (من حيث تقبّل الأهداف غير البشريّة). وهي بذلك تتصدّى للبطريركية وان كان ذلك في رقعة جغرافية في عمق الأحياز الريفية ومجالات السّكان الأصليين القرويين. تنطوي هذا على التسليم جدلا بالبدائل النَّسَوية التي تعيد إحياء الدور الرئيسي للمرأة في دفاعها عن تلك المجتمعات وعلى حماية الطبيعة. يمثّل الفصل الحديث بين الانسانيّة والطبيعة أيضًا تحديات إذ تقرّ أطروحة العيش الكريم بالمجتمعات الممتدة التي يسكن في أحضانها كلّ من الانسان والكائنات غير البشرية والنباتات والجبال والأرواح وغيرها والتي تتعايش في مناطق محددة. يتجلّى مفهوم الأنديز الآيلو ayllu وهي المجتمعات الاجتماعية - الإيكولوجية المختلطة الضاربة جذورها في إقليم معين أبرز مثال على ذلك

نلحظ رفض أطروحة العيش الكريم لجميع أشكال الاستعمار ومحافظتها على قدر من المسافة بينها وبين التعددية الثقافية بل تتمسّك بدلا من ذلك بضرب من التواصل بين الثقافات التعددية الثقافية التي يقرّ بتقاليد الشعوب الأصلية وتثمّن أدقّ جزء من معارفها التقليدية، وبالتالي تفترض الحاجة إلى إعادة تأسيس السياسة على أساس التعددية القومية. كذلك، تولي مسألة العيش الكريم أهمية بالغة للعواطف وللروحانيات. حيث لا تنحصر العلاقات ضمن المجتمعات الممتدة على عمليّات تبادلات السوق أو الروابط النفعية فحسب بل تجسّد بدلاً من ذلك، التبادليّة، والتكامل، والمشاعيّة communalism وإعادة التوزيع من بين ميزات أخرى.

كانت الأفكار الكامنة وراء أطروحة العيش الكريم موضع انتقادات لاذعة. إذ يرى البعض أنها تجسّد اختزالًا لتقاليد ومعارف الشعوب الأصلية، بينما يؤكد البعض الآخر في الحقيقة كونها ابتكار عصر جديد. أمّا المثقفون من اليسار التقليدي فيعتقدون أنّ هذه البدائل تصرف الانتباه عن الهدف الحقيقي وتُشتّته متمسّكين بأنّها لا تمتّ في شيء إلى بدائل للتنمية بل هي بدائل للرأسمالية. إضافة إلى رفض هؤلاء المثقّفين للقيمة الجوهرية للكائنات من غير البشر. على الرغم من هذه الحجج المقدّمة، حظيت أفكار العيش الكريم بتأييد قوّي وواسع النطاق ضمن بلدان الأنديز المنطقة التي انطلقت منها تلك الأفكار لتنتشر، سريع و تجد لها رواجا في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وفي الساحة العالمية، ممّا وفّر الأساس لبدائل تنمويّة محددة، كما تبيّن الحال في الاعتراف الدستوري بحقوق الطبيعة وحقوق باتشا ماما (الأرض الأمّ) Pacha Mama، والوقف الاختياري لعمليات حفر الأمازون ونماذج التحولات إلى ما بعد الاستخراجية أو السياسة الكونية القائمة على مشاركة الجهات الفاعلة غير البشرية.

غدا التناقض الحادّ بين هذه الأفكار الأصلية لـلعيش الكريم واستراتيجيات التنمية اتي تضعها الحكومات البوليفية والأكوادورية، التي شجعت الممارسات الاستخراجية مثل التعدين الضخم أو استخراج النفط الأمازوني، أمرا واضحًا جليّا. نشير إلى سعي مثل هذه الأنظمة «التقدمية» إلى التغلب على هذه التناقضات من خلال وضع تحديدات جديدة لـمسألة العيش الكريم، سواء اعتباره نوعا من الاشتراكية في الإكوادور، أو ضربا من التنمية المتكاملة في بوليفيا من خلال وضعه ضمن بوطقة الحداثة. وقد حظيت هذه المواقف بتأييد بعض وكالات الدولة والمثقفين ومثقفين من غير أمريكا الجنوبية الذين، ورغم عزمهم، يؤكّدون على تشريع كولونيالية الأفكار. على الرغم من كل شيء، تم الالتزام بالأفكار الأساسية لـلعيش الكريم إذ ما انفكت هذه الأطروحة تغذّي مسرى المقاومة الاجتماعية للتنمية التقليدية. يبرز هذا الدفع على سبيل المثال في حالة مظاهرات السّكان الأصليين والمواطنين في بوليفيا والإكوادور وبيرو للدفاع عن الأرض والمياه وعلى أمّنا الأرض التي لا ينضب معينها. وهذا يقيم الدليل على أن أطروحة العيش الكريم لا تنحصر على عدد قليل من المثقفين والمنظمات غير الحكومية فحسب، بل حظيت بمستويات عالية من الدعم الشعبي. بِوَجِيزِ العِبَارَة فإن مسألة العيش الكريم أطروحة جارية تغذّيها الحركات الاجتماعية ويثقّفها نشطاء بتقدمها وإنجازاتها ونكساتها وابتكاراتها وتناقضاتها. وهي لا محالة قيد الإنشاء إذ ليس من السهل تجاوز الحداثة. إذ يستوجب أن يكون بالضرورة تعدّديًا جمعيًا لأنّه ينطوي على المواقف التي تضع الحداثة في الميزان بينما تفتح طرقًا أخرى للتفكير والشعور والوجود - أنطولوجيات أخرى - أساليب متجذرة في عمق تواريخ وأقاليم وفي ثنايا ثقافات وبيئات محدّدة. ومع ذلك، ثمّة توافقات بيّنة داخل هذا التنوع والتي تميزه عن الحداثة مثال استنكار مسألة إيمان الحداثة بالتّقدم، والاعتراف بالمجتمعات الممتدة النابعة من وجهات النظر العالمية العلائقية، ونشوء أخلاق «إيكولوجية» تقبل بنواة القيم الجوهرية الجوهرية للكائنات من غير البشر. ■

تابعو المؤلفين على تويتر
Twitter: @Monicachuji / @PratecPRA / @EGudynas

[1] ألبرتو أكوستا Alberto Acosta عالم في الاقتصاد إكوادوري. ناشط ورفيق ذائع الصيت في نضالات الحركات الاجتماعية. وهو أستاذ جامعي ومؤلف لعدة كتب. شغل أكوستا منصب ووزير سابق للطاقة والتعدين. كما شكّل قوة دافع وراء مبادرة Yasuní-ITT الرائدة في الإكوادور الرامية إلى مكافحة تغير المناخ من خلال التخلي عن التنقيب عن النفط وإنتاجه في مساحات كبيرة من الغابات المطيرة البكر وتحديدا في حديقة ياسوني الوطنية Yasuní. وهو الرئيس السابق للجمعية التأسيسية التي وضعت دستور مونتكريستي الشهير الذي دخل حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٨ وكرّس حماية حقوق الطبيعة الأم. ترشح أكوستا لمنصب الرئيس في ٢٠١٣ ضد رافائيل كوريا - يعمل حاليًا باحثًا في FLASCO-Ecuador (كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية). المترجمة.

[2] انظر مقال «العيش الكريم: عالم الغد راهنا» على الرابط التالي:
https://www.researchgate.net/publication/241764771_Buen_Vivir_Today's_Tomorrow

> أوبانتو:

مفهوم عادل وتمكينيّ وأسلوب عيش

بقلم **لاسلي لوغرانج**، جامعة ستيلينبوش، جنوب أفريقيا

مدغشقر، شارع الباوباب. المصدر: أنتوني سوساس، Unsplash

أوبانتو Ubuntu مفهوم جنوب أفريقي يعني النزعة الإنسانية ويعني ضمنيًا كلاً من حالة الكينونة وحالة من الصيرورة. وهو يتعلّق بالتعبير عن أنفسنا كبشر في علاقة بالكائنات البشرية الأخرى وبالعالم أكثر من إنسان من الطبيعة غير البشرية. بعبارة أخرى، يعتمد تطور الإنسان على الكائنات البشرية الأخرى وعلى الكون. كذلك يشير مفهوم أوبونتو إلى أن الكائن البشري ليس الفرد المذري للتقاليد الغربية بل هو جزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية ومضمّن في العلاقات البَيوفِيزْيائِيّة

وهو نتيجة لذلك مفهوم معادي للإنسية يشدّد على الكينونة العلائقيّة وعلى صيرورة الكائنات البشرية. أوبانتو لفظة مشتقّة من تعبيرات وأقوال مأثورة أو أمثال موجودة في عدة لغات في أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى. وهي بلغة نغوني Nguni أحد لغات الزولو المستخدمة في جنوب أفريقيا، والخوسا Xhosa، وندبيلي Ndebele المستخدمة في جنوب إفريقيا، تستمدّ أوبانتو ubuntu دلالاتها من التعبير: *Umuntungumuntungabanye Bantu* الذي يوحي إلى أنه يتمّ التعبير عن إنسانية الشخص بشكل مثالي في علاقته بالآخرين- نحن الجميع. وهو بدوره تعبير حقيقي عن الهوية الشخصيّة: «أنا ما أنا بسبب من نحن كلنا.» وهو يُعادل «بوثو» في لغات «سوثو تسوانا». وتولّدت هذه المفردة من القول المأثور: موثوكيموثوكاباثوبابانغ «*Mothokemothokabathobabang*». يستوعب مفهوم أوبونتو أحد العناصر الجوهرية للإنسان. فالمفردة التي تطلق على للإنسان عند شعب الزولو هي أومانتو umuntu وهو عبارة عن الشخص الذي يتكون من الخصائص: أومزينبا umzimb (الجسم، الشكل، والصّلب)، وأومويا umoya (التنفّس، الهواء، الحياة) وأمفوفوميلا، umphefumela (الظل، النفس، الروح) وأماندلا amandla (الحيوية، القوة، الطاقة)، وإنهليزيو inhliziyo (القلب، محور المشاعر)، وأومكوندو umqondo (العقل، الدماغ ، الفكر)، وايلويمي ulwimi (اللغة، الكلم)، والأوبونتو (النزعة الإنسانية).

> أسلوب عيش تقليدي مستردٌّ

ومع ذلك، ليس أوبانتو مصطلحا لغويًا فحسب بل يحمل دلالة معيارية تجسّد كيفية ضرورة تلاحمنا وتماسكنا بالآخر – وهو يستوعب التزامنا الأخلاقي تجاه الآخر. يشير أوبانتو إلى واجبنا الأخلاقي في رعاية الآخرين، لأنّ ما يمسّهم يمسّنا وما يؤذيهم يؤذينا.

<<

ويمتد هذا الالتزام ليشمل جوانب الحياة كلها لتماسك كل الأشياء في الكون: وعليه فإن أنا آذيت الطبيعة أكتوي بالأذى.

مثل كلّ القيم الثقافية الأفريقية، تم تناقل أوبونتو شفهيًا وتقليديًا حيث تشابك مدلولها بنسيج الممارسات الثقافية والتجارب المعيشية للشعوب الأفريقية. لكن تآكلت تلك القيم الثقافية أو قام الاستعمار بطمسها. ومع ذلك، ورغم الاندثار إلّا أن في أفريقيا ما بعد الاستعمار، جرت عمليّة إعادة مصطلح أوبونتو وما يقابله من مرادفات إلى الأذهان والاستناد إليه كجزء من مشروع لإنهاء الاستعمار، كما أنها حظيت باهتمام متزايد على الصعيد العالمي باعتباره بديلا لمفاهيم التنمية السائدة التي تهدد إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. على سبيل المثال، تستدعي بعض المجموعات المنحدرة من أصل أفريقي في أمريكا الجنوبية أوبونتو لبلوغ فهم أكثر دقة لأطروحة العيش الكريم.

> مفهوم عادل وتمكينيّ

يحمل مفهوم أوبانتو فكرة أنّ لا أحد قادر على تحقيق ذاته الحقيقية أو التعبير عن حقيقة نفسه باستغلال الآخرين وخداعهم أو القيام بأية أفعال تجورهم وتنتهكهم. إذ يبدو المرء عاجزا في غياب الآخرين عن اللّعب، أو استخدام حواسه، أو التخيّل، أو إعمال الفكر، أو النقاش والتبرير، أو إنتاج الأعمال، أو التحكم في بيئته. لذلك يصوّر أوبانتو التضامن بين البشر وبين البشر والعالم أكثر من البشر. يمكن طرحه والاستناد إليه في بناء أشكال تضامن بين البشر في النضال من أجل العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والتي تعد الشواغل الأساسية للحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

يتضمن هذا المفهوم المقترح بأن لا مجال لتقييد مساحات الإبداع والحرية البشرية إلا حين تتسبب في الإضرار بالآخرين. تمثّل هذه الأطروحة مظهرا من مظاهر القوة داخل جميع الكائنات التي تساهم في تعزيز الحياة وعدم احباطها أبدا. فهو قوة منتجة ومترابطة وهو مصدر الرعاية والرحمة والتعاطف من أجل حياة كريمة تخلو من الجور وتجعلنا فعلياً مجتمعين معاً - إنها قوة الحشود وقوّة الدفع التي تعطي زخمًا للحركات الاجتماعية وتُذَكِّيها. يتباين هنا هذا الشكل من السلطة مع القوة التي تفرض وتفرّق، وتستعمر – وعلى نَقِيض سلطة السيادة التي تمارسها المنظمات فوق الوطنية، والحكومات، والجيش، وعالم الأعمال. حيث يتعرّض أوبونتو إلى التآكل جرّاء هذا الشكل الأخير من القوة.

> التحوّل متعدّد الأبعاد

تكمن الاحتمالات التحويلية لأوبانتو في توفيرها لقراءات بديلة لبعض من التحدّيات التي تواجهها الانسانيّة في القرن الواحد والعشرين والتي تنطوي على التفاوتات المتعاظمة بين بني البشر وعلى الكارثة البيئية المحدقة و ارتباط الانسان بالتقنيات الحديثة يعسر فيه تحديد مدى «ماهية الانسان» راهنا.

يعدّ الاستناد إلى أوبونتو في سياق التحدي الأخير، توجيه النظر إلى مسألة أهمية التأكيد على النزعة الإنسانية في مقدمة القضايا الراهنة ليس من خلال تحديد ما يجب أن يكون عليه الإنسان من أجل اعتبار أن الكيانات الأخرى كيانات «غير إنسانية» بل من خلال عملية تتضمن تَكَشُّفَ معالم الإنسان في سياق التكنولوجيات الجديدة المزدهرة. يبيّن تناول عدم المساواة في العالم الانزعاج بشأن الانسان وحده- محوره الإنسان – بينما تُوسّع معالجة الأزمة البيئية هذا الاهتمام إلى العالم أكثر من إنسان – معالجة محورُها البيئة. تعد مصطلح أوبانتو عملية تحويلية من حيث تجاوزها لثنائية التركيز على الإنسان والتركيز على البيئة (متمحور حول البيئة).

تجدر الشارة إلى الحاجة الماسّة إلى اعتبار العلائقيّة ما بين الكائنات البشرية كونها صورة مصغرة للعلائقية داخل الكون. وعليه، تغدو رعاية الذات أو الاهتمام بالكائنات البشريّة الأخرى غير متعارضة مع رعاية العالم أكثر من الإنسان و تقديم المساعدة له- ولا يمكن اختزال أوبونتو ببساطة في تصنيفات تتمحور حول الإنسان أو تتمحور حول البيئة إذ ترتبط الذات والمجتمع المحلي والطبيعة ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا – الالتئام في مجال ما يؤدي إلى الالتئام في كل المجالات، وعلى النحو ذاته تكون المعاناة التي نتعرّض إليها بصفة مشتركة عبر الأبعاد الثلاثة. وانطلاقا من الروح نفسها، يعتبر النضال من أجل الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية نضالا واحد لا غير.

> الحذر من سوء استخدام المصطلح واستلابه

يمكن تحديد حدّين محتملين لأوبانتو. يتمثّل الحدّ الأوّل في استخدام التفسير الاثنيّ الضيّق للمصطلح سياسيا بهدف إقصاء الآخرين. وأعني بهذا ادعاء مجموعات معينة استولت على السلطة السياسية في أفريقيا ما بعد الاستعمار بأنها صاحبة المصطلح. – رغم تعارض هذا مع مدلول المصطلح – أو تبنّي تلك المجموعات لرؤية مفادها غياب إمكانية إخضاع المصطلح للتمحيص على نحو نقدي. بِتَعْبِيرٍ آخَر، يمكن أن يتبنّى مصطلح أوبونتو مفهوما ضيّقا للنزعة الإنسانية قد يؤدي إلى فظائع مثل كره الأجانب التي شهدتها جنوب إفريقيا في الآونة الأخيرة. أمّا الحدّ الثاني ونظرا لجاذبيته الشعبية، ثمّة تهديد باستقطاب مصطلح أوبونتو من قبل المنظمات عبر الوطنية والحكومات وعالم الشركات بما يتلاءم مع مخطّطاتها الخاصة أو قد يجري استيعابها في أرشيف ثقافي غربي بالنظر إلى هيمنة طرق المعرفة والفهم الغربية وبالتالي تآكل محليتها وتبديدها. ■

توجّه كل المراسلات إلى لازلي لو غرانج
على البريد الألكتروني llg@sun.ac.za
وعلى حسابها على تويتر Twitter: @LesleyLeGrange

> تحديد

المناقشات النسوية الإيكولوجية

بقلم **كريستال تاربلانش**. جامعة كوازولو ناتال، جنوب أفريقيا

جدارية على واجهة مبنى في كاراكول أوفينتيك، زاباتيستا في تشياباس، المكسيك.
المصدر: فيتوريا غونزاليس، ٢٠١٧

تّوضح الناشطات في مجال النسوية الأيكولوجية وبعبارات لا لُبْسَ فيها الروابط الإيديولوجية والماديّة والتاريخية القائمة بين إخضاع المرأة والهيمنة على الطبيعة. وباعتبارهنّ عضوات في حركة نَسَوية نامية، فهنّ يتحدّثن إلى مجموعة متنوعة من مكوّنات النظرية السياسية بما في ذلك الأخلاقيات النّسوية، والدي كلونيالية، والبيئية، ويحثّن على دراسة كيف أنّ المفاهيم الأساسية الكامنة في الافتراضات الجنسية والجندرية التقليدية وجزء لا يتجزّأ منها يتخلّلها الفساد جرّاء تلك الافتراضات. لقد استرشدت النظرية النسوية منذ بداياتها في ستينيات القرن الماضي بالعمل المباشر على مستوى القاعدة الشعبية. حيث تنامت النسوية الإيكولوجيّة على نحو متسارع شأنها في ذلك شأن الحركات المناهضة للتسلح النووي وحركات السلام في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وتشقّ طريقها في خضمّ القلق المتنامي إزاء التدهور البيئي. لقد برزت الناشطات النسويات حيث أحدقت المخاطر بالظروف الاجتماعية والإيكولوجية لإعادة إنتاج الحياة سواء تلك التهديدات عن طريق النفايات السامة، أو خطر العنف القائم على أساس العرق، أو استغلال العاملين في مجال الرعاية، أو فقدان التنوع البيولوجي، أو إزالة الأحراج، أو سلعنة البذور، أو نزع ملكية أراضي أجداد السكّان الأصليين بهدف «التنمية».

تقرّ النسويات الإيكولوجيات استحالة تحرّر الانسان من المواقف والسلوكيات البطريركية التاريخية دون تحرير جميع الكائنات «الأخرى المحرومة»، مشدّدات في الآن ذاته على إمكانية اتّحاد النساء في الشمال الكوني والفلاحين والشعوب الأصلية في الجنوب الكوني في صوت سياسي واحد حقيقيّ موثوق به. يعود السبب في ذلك إلى اكتساب هذه التجمّعات الاجتماعية لمهارات الرعاية الإنسانية والحياة غير البشرية. وباعتبارها سياسة، تعدّ النسوية الأيكولوجية إذن فريدة من نوعها sui generis وليست مجرد فرع من النسوية أو الماركسية أو البيئة. على الرغم من بعض تلاقح الأفكار المشترك، تعيد النسوية الإيكولوجيّة صياغة المخاوف النسوية بشأن المساواة الاجتماعية من خلال ربطها بالعدالة البيئية والنزاهة.

> ثورة تعيد البناء وتتيح وعيا ذاتيّا انعكاسيّا

تعتبر النسوية الإيكولوجية أحيانًا نهضة للحكمة القديمة حول الروابط المتبادلة بين «كل أشكال الحياة». نشوق في هذا المضمار نساء تشيبكو Chipko في الهند اللاتي كنّ قد قمن، منذ قرون مضت، بحماية الغابات من عمليّة قطع الأشجار وذلك بلفّ أذرعهن حول الأشجار. إلّا أنّ المصطلح الحقيقي يُنسب إلى نداء الناشطة النّسوية الإيكولوجية الفرنسية فرانسواز ديوبون Françoise d'Eaubonne سنة ١٩٧٤ إلى ثورة لإنقاذ مجال المحيط الحيوي والتي تنطوي على إعادة بناء شاملة للعلاقات بين الانسان والطبيعة، وكذلك بين

<<

الرجال والنساء. لقد كشف/فضح التحليل الذي أجرته المنظرة الرائدة كارولين ميرشانت Carolyn Merchant التاريخي عن الثورة العلمية الأوروبية في مؤلّفها موت الطبيعة: المرأة والإيكولوجيا والثورة العلمية عن إصرار الآباء المؤسسين للحداثة على التحكّم في السيادة الإنجابية للمرأة والسيطرة عليها من خلال مطاردة الساحرات المؤسسية. حيث تم استبدال المعارف المتخصصة لأخصائيي العلاج بالأعشاب والقابلات بـ «مهنة الطب» وافتراض الطبيعة والجسد المرأة «أجهزة/ آلات». لقد قام هذا الاجراء بإلغاء المبدأ الوقائي المتأصل في أعمال تقديم الرعاية للمرأة معززا في الآن ذاته أنطولوجيا ثنائيّة قديمة قائمة على تفوق الرجال المنطقي وسيطرتهم على «الآخرين» مثال أنطولوجيا المرأة «الجامحة» صعبة المراس والطبيعة «الفوضوية».

لطالما قلب الحداثيون الليبراليون الرئيسيون قراءة النقد الإيكولوجي رأساً على عقب باعتباره يرسخ الفكرة البطريركية القائلة بأن النساء أو السكان الأصليين «أقرب إلى الطبيعة بشكل أساسي» وبالتالي فَهُم في مرتبة دُونيّة. تقوم النسويات الإيكولوجيات في الواقع بتفكيك الثنائيات القديمة المهيمنة المنبثقة عن ثنائية «سيطرة الرجل على الطبيعة»، ويكشفن فقط كيف يتم استخدام هذه الثنائيات من قبل الأشخاص من الجندرية والجنس، والعرق، والامتياز الطبقي لتثبيت هيمنتهم الاجتماعية من خلال تصنيف الناس «ضمن الآخر». تسهم رؤية النسوية الإيكولوجية انطلاقا من هذا الفهم في تعميق الوعي الذاتي الانعكاسي للمرء فيما يتعلق بكيفية خدمتهم هم أنفسهم من خلال علاقات القوة الراهنة.

> عمل المرأة والمعارف الايكولوجية والنظريات النقدية المادية

تضطلع المرأة على الصعيد الدولي بنسبة ٦٥ في المائة من الأعمال وتتقاضى ١٠ في المائة من إجمالي الأجور بينما تُنتج في الجنوب العالمي من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من الغذاء الذي يتمّ استهلاكه. اقترحت ماريا مايس Maria Mies وزملاؤها في مدرسة بيليفيلد الألمانية Bielefeld School في أعقاب البحوث في أفريقيا الاستعمارية وأمريكا الجنوبية «منظور الكفاف»"subsistence perspective" تصديقا لصحة المعارف البيئية للنساء والفلاحين بوصفهنّ منتجات ومؤمّنات لشريان للحياة[1]. حيث حشدت هذه الحجّة الاقتصادية ومنذ ثمانينيات القرن العشرين النسوية الإيكولوجية بوصفها سياسة ما بعد التنمية مُسْتبِقة البدائل المعاصرة مثال المنظورالعالمي لأمريكا اللاتينية «العيش الكريم» buen vivir أو الرؤية العالمية التي تدافع عن مطالب الشعوب الأصلية وما لديها من فلسفة احترام «الباتشاماما» والدفاع عن «الحياة الجيدة» وكذلك الاهتمام الأوروبي الأخير بتراجع النمو والاقرار بالاقتصادات التضامنية. يرفق هذا عرض آخر «لسوء التنمية» يتضمّنه تعليل فاندانا شيفا Vandana Shiva لكيفية فقدان السيادة الغذائية الجماعية التي يعود الفضل في تحقيقها إلى المزارعات الهنديات بعد إدخال تقنيات الثورة الخضراء في القرن العشرين.

وبتعميق الحلول الاقتصادية الإصلاحات التكنولوجية للأزمة البيئيّة تُميط النَّسويات الاكولوجيات اللثام عن الطابع الطبقي والعرقي والجنساني المعقد للاستملاك الرأسمالي.

ولأنّ النظرية النقدية المادية سياسة مادية متأصّلة في العمل، فهي ليست جوهرية بالضرورة. بل تربط النقاط بين الاستهلاك المفرط في الشمال الكوني المصنّع الثري وبين الأمراض والآفات «الصنابير والأحواض» "taps and sinks" في الجنوب الكوني. ولأن الأطراف الإنتاجويّة البطريركية الرأسمالية فهي التي تنقل عواقبها الملوثة - مثال الديون البيئية للمجتمعات السكان الأصليين، وكديون مندرجة تتحمّلها النساء الحيوات والأجيال القادمة. تَقْرن النسويات الإكولوجيات الماديات مثال أرييل صالح Ariel Salleh، ماري ميلور Mary Mellor، وإيوا تشاركيفيتش Ewa Charkiewicz، وآنا إيسلا Ana Isla، وآخريات بين الكفاف وبين الاكتفاء البيئي[2]. كما وضعت الإصبع على الجرح في إشارة انتقاداتهنّ الهيكلية لعلم الاقتصاد الاختزالي إلى تعمّيه عن عملية إعادة الإنتاج في المنازل وفي الحقول والمزارع – والتعمّي عن الدورات الطبيعية التي تقوم عليها الرأسمالية.

> استجابة نسوية إيكولوجية صناعية تحليلية للأزمة البيئية

تجادل النسويات الإيكولوجيات بأن مثل هذا العمل ذي الصلة بإعادة الإنتاج يتعارض مبدئيًا مع التقدير الرأسمالي والماركسي للإنتاج ومع قيمة التبادل بوصفها الدافع الأساسي للتراكم. تقدّم صالح تصوّرا لعاملات إعادة الإنتاج غير المعلنات - النساء والفلاحين والمحلّيين- باعتبارهم أغلبية عالمية و«طبقة صناعية فوقيّة» التي تعبر مهاراتها عن نظرية المعارف والأخلاق «المادية المتضمّنة». إذ تعدّ أساليبهم المتجددة في التأمين والإمداد عند أعتاب الطبيعة استجابة سياسية ومادية جاهزة للأزمة البيئية. يتواجد مثل هؤلاء العمال في جميع أنحاء العالم في مزيج مرقّع شاسع، ولكن يبدو غير مرئي، من العمل غير المغترب محافظات على شريان الحياة في شبكة معقدة من العلاقات بين الإنسان والطبيعة. تضفي العمالة الصناعية الكبرى على الدورات البيئية صافي «قيمة استقلابية » إيجابية. يتبيّن جليًا توسيع النسوية الإيكولوجية لنطلق تركيز التحليل الطبقي الماركسي التقليدي. إذ تمّ اعتماد تنظيرهنّ حول أسس الاستلاء الرأسمالي «التي وقع تطبيعها» من خلال الأعمال ذات الصلة بإعادة الإنتاج ويتمّ تناولها من لدن اليسار الأكاديمي. لكن تظلّ المخاطر محدقة بالتصورات النسوية في إعادة تجميعها واستبدال غلافها حدّ ادماجها في السرديات الفوقية البطريركية القائمة.

> التحرّر والرعاية المجتمعية المتقاربة

تسعى السياسة النسوية البيئية إلى تعزيز تحرّر الانسان من خلال اقتصادات تضامنية متجددة قائمة على التقاسم والتكافل. وهي تسبّق التعقيد على التجانس، وتبجّل التعاون على المنافسة، والمشاعات على الممتلكات، وقيمة الاستخدام على قيمة التبادل. تحظى هذه السياسة التحررية بالاعتراف والتمييز لقدرتها على شرح أوجه التقارب بين اهتمامات البيئة والنسوية والماركسية أخلاقيات السكان الأصليين المتمحورة حول الحياة مثال سواراج swaraj في الهند وعقيدة أوبونتو Ubuntu الأفريقية. يقدم التحليل الذي توفره هذه السياسة أساسًا اجتماعيًا منهجيًا لجميع بدائل ما بعد التنمية التي تسعى إلى تحقيق المساواة وإرساء أساليب عيش مستدامة. تدافع من خلاله النسويات الإيكولوجيات عن رؤية عالمية تستند إلى رعاية التنوع الموجود في كافة أشكال الحياة. ■

توجّه كل المراسلات إلى كريستال تاربلانش
على البريد الإلكتروني terreblanche.christelle@gmail.com

[1] Mies, Maria and Shiva, Vandana (1993) *Ecofeminism*. London: Zed Books

[2] Salleh, Ariel (Ed.) (2009) *Eco-Sufficiency and Global Justice: Women Write Political Ecology*. London: Pluto Press

> حقوق الطبيعة

وفقه الأرض

بقلم: **كورماك كالينان**، محام عن القضايا البيئية، جنوب أفريقيا

باشاماما (حبر صيني على ورق).
المصدر: لويسا أكاوان لورينتز، ٢٠١٩

معظم الحضارات المعاصرة منظّمةٌ بهدف تحقيق نسبة فائقة من الناتج المحلي الإجمال (GDP)على نحو يتسبّب في تدهور البيئة ويسهم في تغيّر المناخ. من المرجّح انهيار مثل تلك الحضارات في القرن الواحد والعشرين إلا في حالة إعادة توجيهها الرامي إلى تعزيز رفاه الانسان من خلال النهوض بسلامة الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحليّة وتماسكها من الناحية الايكولوجيّة والتي تمثل هذه الحضارات جزءا لا يتجزأ منها. يجادل مناصرو حقوق الطبيعة والمعروفة أيضًا بحقوق أمّنا الأرض فكرة مفادها أنّه ولتحقيق هذا الانتقال، و عليه، من الواجب القاطع أن تنال حقوق الطبيعة اعتراف النظم القانونية التي تقرّ بأن جميع جوانب الطبيعة تعدّ طائفة عريضة من الموضوعات القانونية ذات حقوق كامنة والتمسك بها وتكفلها. يضع الاعتراف القانوني بحقوق الطبيعة حقوق الانسان في السياق الملائم بوصفه تعبيرا عن حقوق الطبيعة محدّدة لكل نوع ما دامت الشعوب جزءا من الطبيعة ويستحدث مهامًا وواجبات للإنسان والشخصيات الاعتبارية حتّى تحترم حقوق الطبيعة.

يعدّ الاعتراف القانوني بحقوق الطبيعة جانبا من جوانب الخطاب الأوسع حول فقه الأرض ومقاربات بيئية الأخرى متّبعة في إدارة المجتمعات البشرية. فقه الأرض هو فلسفة القانون والحوكمة التي تسعى إلى إرشاد الناس للتعايش بانسجام ضمن مجتمع الأرض بدلاً من إضفاء الشرعية على استغلاله وتيسير وتدهوره. تعتبر حقوق الطبيعة شأنها شأن حقوق الإنسان حقوقا متأصلة وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة، وتنشأ من مجرد وجود صاحب الحقوق. تستدعي حقوق الطبيعة هذه باعتبارها نظرية قانونية وفقهية معنى حقّ كل كائن أو جانب من جوانب الطبيعة،

<<

بما في ذلك البشر على الأقل في الوجود، والحق في أن يشغل مكانا ماديا، والحق في التفاعل مع الكائنات الأخرى على نحو يمكنه من أداء دوره الفريد ضمن العمليات البيئية والتطوّرية.

> التنصيص على حقوق الطبيعة بشكل صريح في القانون

يتجلّى التعبير المعاصر الأكثر أهمية عن حقوق الطبيعة بيّنا في دستور الإكوادور الذي اعتمد في سبتمبر ٢٠٠٨. ثمّ تمّ الإعلان لاحقا عن الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض (UDRME) من قبل المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض في كوتشابامبا Cochabamba، بوليفيا بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٠. ينص دستور الإكوادور على ما يلي: «للطبيعة أو باتشاماما، حيث توجد الحياة ويعاد إنتاجها، الحق في الوجود، والاستمرار، وفي الحفاظ على دوراتها الحيوية وبنيتها ووظائفها وعملياتها وإعادة توليدها في سياق التطور.» (المادة ٧١). يوضح الدستور أن الاعتراف بحقوق الطبيعة يهدف إلى خلق إطار يمكن للمواطنين من خلاله التمتع بحقوقهم والاضطلاع بمسؤولياتهم لتحقيق الرفاه من خلال التعايش المتناغم داخل الطبيعة. إضافة إلى ذلك، سيكون إطارًا من شأنه أن يستدعي من الدّولة ومن الأفراد احترام حقوق الطبيعة والتمسّك بها ويفوض الدولة بكفالة نموذج تنموي يتّسق مع الاحترام والتمسّك بحقوق الطبيعة. تعترف التشريعات في نيو زيلندا بنهر وانجانوي Whanganui ومنطقة تي يوريويرا Te Urewera ككيانات قانونية ذات حقوق. كما اعترفت المحاكم في الهند بنهري جانجا Ganga ويامونا Yamuna وبالأنهار الجليدية جانجوتري Gangotri ويامونوتري Yamunotriالتي تتدفق منها تلك الأنهار والغابات والمجاري المائية ذات الصلة ككيانات قانونية ذات حقوق. وعزّز اعتراف المحكمة الدستورية في كولومبيا بحوض نهر أتراتو Atrato بوصفه كيانا قانونيا له الحق في «الحماية والحفظ والصون الترميم.»

> النظرة الاستهلاكية

تنبع الحداثة والرأسمالية والنزعة الاستهلاكية من وجهة نظر بالغة التركيز على الإنسان مفادها أن البشر مفارقون عن الطبيعة منفصلون عنها ويمكنهم خرق قوانينها وإخضاعها لقوانينهم. تعتقد هذه الاستثناءات البشرية أنّ الأرض مجموعة من الموارد متوفّرة للبشريّة لكن متاحة لغرض إرضاء الإنسان واشباع نهمه. وانطلاقا من الادراك الكامل لندرة تلك الموارد، يدرك منافسة الآخرين والقضاء عليهم من أجل التّحوّز وتأمين قسط أكبر أمرا بالغ الأهمّيّة ويولَى أقصى اهتمام. يعد هذه المنظور أساسا لمعظم الأنظمة القانونية في عالم اليوم. يتجلّى هذا في تعريف القانون للطبيعة (بخلاف البشر) كونها «ملكية» وبذلك يمنح القانون مالك الطبيعة سلطات واسعة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بتلك «الممتلكات». كما يمنحه سلطة احتكار الفوائد المتأتّية منها. يوفر هذا وفق هذا التعريف الأساس للأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تكدّس الثروة وتعزّز السلطة وتضفي الشرعية على القرارات التي تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية قصيرة الأجل وخدمة المصالح الخاصة لأقلية ضئيلة من البشر على المصالح الجماعية لمجتمع الأرض والحياة نفسها.

> رؤية للعالم أكثر مركزيّة على البيئة

يستند الاعتراف القانوني بأن الطبيعة صاحبة حقوق من الناحية الأخرى إلى رؤية عالمية تتمحور حول البيئة تعتبر البشر شكلا معيّنا من أشكال الحياة أو مظهرا من مظاهر الأرض يضطلع بدور فريد، ولكن غير بارز، داخل مجتمع الأرض.. نستدلّ في هذا السياق بمثال ديباجة الإعلان العالمي لحقوق أمّنا الأرض (UDRME) والبند الأول منه واللّذان يشيران إلى كون الأرض مجتمعًا حيًا في ديناميكية مستمرة، لا تعرف الجمود أو السكون وهو مجتمع منظم ذاتيًا من الكائنات المترابطة التي تحافظ على تماسك جميع الكائنات وبالتالي تعطي الأولوية للحفاظ على سلامة وصحّة مجتمع الأرض بأكمله. يشير دُعاة حقوق الطبيعة إلى النتائج التي توصلت إليها فروع العلوم مثل الفيزياء الكميّة quantum physics، وعلم الأحياء، وعلم البيئة الرامية إلى إثبات ترابط كل مظهر من مظاهر الكون ودحض المعتقدات السائدة على نطاق واسع بأن البشر منفصلون على الطبيعة ومتفوقون عليها. كما تعتمد هذا المقاربة أيضًا على الحكمة والتقاليد القديمة، وعلى علم الكونيات للسكان الأصليين cosmologies، الذي يعتبر أنّ الأرض مجتمع حياة مقدس يستوجب من البشر الاحتفاء به والحفاظ على علاقات مع الكائنات الأخرى قائمة على الاحترام.

يطرح فقه الأرض وحقوق الطبيعة تحديًا أساسيًا لكل جانب من جوانب خطاب «التنمية» السائد والرأسمالية والنظام البطريركي. فدعاة فقه الأرض يفترضون فهمًا مناقضا للدور المنوط بالإنسانية وللهدف الأساسي للمجتمعات البشرية ولكيفيّة تعزيز رفاه الإنسان. فعلى سبيل المثال، من منظور متمركز حول البيئة، تُعرّف التنمية على أنها العملية التي يطور من خلالها الفرد مزيدًا من العمق والتعقيد والتعاطف والحكمة من خلال التماسك أو «الوجود المشترك» مع مجتمع الحياة. وهذا مناقض تماما للمعنى المعاصر للتنمية والذي يحتمل استغلال النظم الطبيعية المعقدة وتدميرها للرفع من الناتج المحلي الإجمالي.

> حركة جديدة و مانيفاستو طريف

أصبحت حقوق الطبيعة وفقه الأرض منذ سنة ٢٠٠٨ جانبًا من أهمّ الجوانب البارزة وبشكل متنامي في خطاب الحركات الاجتماعية ونشطاء العدالة البيئية والاجتماعية والشعوب الأصلية في كُلِّ أَنْحاءِ العالَم. وغدت هذه المفاهيم موضوعًا الموضوع المحوري للمناقشات داخل الأمم المتحدة حول «العيش في وئام مع الطبيعة»، ومتضمنة في برامج العديد من الأحزاب السياسية الخضراء وأحزاب الإيكو لوجيين الاشتراكيين. تتناول أطروحة حقوق الطبيعة وفقه الأرض الجذور الأكثر عمقا للمشاكل المجتمعية والبيئية المعاصرة. وهي تقدم بيانًا يسمو على العرق والطبقة والجنسية والثقافة، مستندة في ذلك إلى إدراك كيفية سريان الكون – وهو فهم أكثر دقة من وجهات النظر العالمية المتمركزة حول الإنسان والميكانيكية والاختزالية. توفر حقوق الطبيعة أساسًا لحركة عالمية قائمة على الحقوق باستطاعتها تغيير معايير السلوك البشري المقبول كما كانت الحال مع حقوق الإنسان. تعني نقاط القوة هذه أنه على الرغم من أن حركة حقوق الطبيعة حديث النشأة تشب عن الطوق بعد، بيد أنّه من المرجح أن يستمر تأثيرها في نموه بوتيرة أسرع وهي ذات تأثير عالمي عميق. ■

توجّه كل المراسلات إلى كورماك كالينان على البريد الإلكتروني cormac@greencounsel.co.za

> كيف تؤثّر الحرب الروسية الأكرانية في السوسيولوجيا

بقلم: **خوسي مورينغو دومينغاز**، جامعة ريو دي جانيرو الحكومية، البرازيل وعضو لجنة البحوث المعنيّة بالنظريات السوسيولوجية (RC16) ولجنة البحوث المعنيّة بالسوسيولوجيا التاريخية (RC56) التابعتين للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA

أدّت جائحة كوفيد ١٩ الذي أصابت العالم خلال ٢٠١٩-٢٠ تغييرات جذريّة في الصّلة بين الدولة والمجتمع. كانت النيوليبرالية منذ سنة ٢٠٠٨ تحت السيطرة. بيد أن جائحة كوفيد ١٩ فرضت منحى اجتماعيّا جديدًا وشكلت أرضية خصبة لتحول جذري. وطرأت بعض الأشكال. فولّدت فجأة ما يمكن تسميته بالكينزية الطارئة emergency Keynesianism (يقرّ جون ماينارد كاينز «: حين تتغير الحقائق، أغيّر رأيي فوراً» المترجمة) وتضخيم السياسة الاجتماعية لإبقاء بلدان بأكملها واقفة على قدميها وحفظ التوازنات وتجنّب انهيارها. وأصبح بالإمكان ما كان غير متوقّع تصوره قبل بضعة أشهر أو حتى قبل أيام فقط: حيث اعتبرت التدابير المتخذة وحجم الأموال الهائلة التي تم ضخّها في الاقتصاد وشبكات الأمان أمرا مذهلا. وشهدنا عودة مدهشة للدولة بكل «قدراتها» في مسعى إلى مواجهة الوضع واحتوائه.[1]

هل يمكننا الحديث عن لحظة تاريخية وهل حدث تغير تاريخي؟ أم أنّ ما نلاحظه لا يعدو أن يكون مجرد تغييرات ذات أهمية أقلّ؟ وهل سيطول أمد التحوّلات؟ وهل هذه لحظة تتخلّلها أوقات متقطّعة من مسار السياسات[1] المستقرّ من نواح أخرى؟ سأعرض هنا إجابة حول تدّخل الدولة في الاقتصاد وفي السياسات الاجتماعية مع نقاش مسبق لأوجه الحداثة.

فيما يتعلق بالنظام السياسي البحت، تظلّ الاستمرارية سائدة رغم التغييرات العميقة التي تحتاجها العديد من الأوساط الأخرى من المجتمع. فالديمقراطية الليبرالية هي نظام مختلط، ولم تنقلب الأمور ولم ينعكس الاتجاه نحو المزيد من الأوليغارشية والتقليل من الديمقراطية، الذي تكشّف منذ ثمانينيات القرن العشرين (نحو أنظمة سياسية أوليغارشية متقدمة). لكن يتجلى بوضوح التزايد السريع في المراقبة. حيث ما فتئ السياسيون يعنون وإلى حد كبير بأنفسهم وبتدافعهم نحو السلطة وبالأثرياء رغم تصاعد الضغط من أجل وضع سياسات اجتماعية أكثر متانة. نلحظ استفحال الفردانية وقد يكون الوباء مصدر تفاقمها، مما أثار في الغالب مواقف وسلوكيات دفاعية وذات توجه خصوصي، مقابل تكثيف التواصل الاجتماعي في أعقاب جائحة «الأنفلونزا الإسبانية» قبل قرن من الزمان على سبيل المثال. أعتقد أنّ هذه بالتأكيد قضية في حاجة ماسّة إلى التحليل الاجتماعي. أعتقد أن ما يجب قوله في هذا السياق ينطبق جزئيًا فقط على عالم الأحزاب المتجدّدة لنظام رأسمالية الدولة المتجدّدة حيث وجود الدولة بشكل مؤكّد وبأكثر قوّة يسيّرها نظام سياسي أكثر استبدادًا. ومع ذلك، يبدو انتشار الليبرالية الاجتماعية أمر واضحو وأبلغ دليل فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية.

> الحداثة وأطوارها

تعدّ الحداثة –مع ادراج الحداثة السياسية-- اختلافا تطوّريا طارئا. ومع ذلك، فقد اعتمدتْ على عناصر حضارية ذات خصائص عالمية متزايدة التي تمّ تطويرها سابقا فضلا عن عمليات التهجين، وقواتها المهيمنة التي هزمت التحدي العابر نسبيًا الذي كانت تفرضه الجماعية الاستبدادية. لقد تطورت الحداثة منذ أواخر القرن الثامن عشر واتخذ مسار تطوّرها ثلاث مراحل متميزة (كما يتضح من أعمال أوف Offe ولاش Lash وأوري Urry وفاغنر Wagner وكاستالز Castells ودومينغوس Domingues وغيرهم). تتسّم المرحلة الأولى بالليبراليّة وبتوجههًا نحو السوق (أو هكذا اعتبر البرنامج) ومرحلة استعمارية في آنٍ مَعاً (رغم استقلال الأمريكتين فعليًا). أمّا المرحلة الثانية فقد كانت حداثة قائمَة على الدولة في جميع أنحاء العالم. ورغم أنّ الهياكل القضائية والاقتصادية الليبرالية ظلّت قائمة دون تغيير يذكر، إلا أن «الاشتراكية الحقيقية» (أو بالأحرى الجماعية السلطوية) جعلت من عناصر الدولة التي استعارتها من الحداثة أكثر تجذّرا، غير عابئة البنية التحتية الليبرالية للسوق. لتبلغ مرحلة ثالثة أكثر تعقيدًا وأكثر فردانية مع حضور أوفر للشبكات – جنبا إلى جنب مع تعزيز السوق والدولة – في كنف النيو ليبرالية المحدّدة.

هل نشهد، في عالم ما بعد الوباء، قيام مرحلة جديدة أم هو مجرّد انعطاف نشأ من رحم المرحلة الثالثة؟ وبعيدا عن نطاق الدولة/ الحزب ظلّت النيو ليبرالية وحتّى وقت قريب الخيار الوحيد المتاح (ويسعى مناصروها للحفاظ على هيمنتها). لكن يمكن الاعتقاد بانّ العلاقة بين المرحلة الثالثة وبين النيو ليبرالية حادِثٌ طارِئ بغض النظر عن الأثر العميق الذي سيخلّفه على العالم أياً كان ما سيحدث.

> الدولة والاقتصاد والسياسات الاجتماعية

لقد كان اعتبار إلى النيو ليبرالية الجديدة قبل التفشّي الجائحة جدّ محدودة من حيث عجزها على التكيّف مع الاقتصاد صراحة أو ضمنا، وكانت الحكومات تتحرّك بالفعل بعيدا عن بعض مبادئها، وراهنا يبدو الآن العملاء الأقوياء يزدادون وعيا لهذه المشكلة. ورغم ذلك شكّل تنفيذ التغيير أمرا أكثر تعقيدًا ولطالما كانت التناقضات والمقاومة وانعدام الشفافية والغموض التي كانت تميّز التطورات الأخيرة مرارا وتكرارا. ورغم عدم سماح المجال بتطوير هذه المسألة في هذا الحيّز، أجادل بأنّ فإن الجيوبوليتيكا والمنافسة الشديدة بين الصين والدول الغربية تلوح في الأفق أيضًا بوصفها خلفية للتحولات الراهنة، حيث تستخدم الصين ومنذ فترة طويلة مزيجًا معقدًا من النيو ليبرالية وتدخل الدولة القوي.

فلنأخذ على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي. يمكننا طرح ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة: سيناريو محافظ (سيناريو بقاء الأمور على حالها) و سيناريو فوضوي و نزاعيّ إلى حد ما، وآخر يشكّل تحوّلا تامّا تتحقّق من خلاله أهداف مواجهة تحدّيات تغيّر المناخ (لا سيما من خلال الانتقال الطاقي) وتحقيق الرقمنة

<<

"هل يمكن أن نتحدث عن تغيير تاريخي ، أم أنها مجرد تغييرات أقل أهمية التي نلاحظها؟ هل ستستمر التحولات؟"

وإصلاح آليّة السياسات الاجتماعية فضلا عن التغييرات في السياسة الضريبيّة. إذ يدفع مشروع *الجيل القادم للاتحاد الأوروبّي* NextGenerationEU (خطّة انتعاش مؤقتة للمساعدة في إصلاح الضرر الاقتصادي والاجتماعي المباشر الذي أحدثته جائحة كوفيد١٩:المترجمة) المدعوم بأموال مشتركة من الأموال المقترضة في السوق، بالفعل الاتحاد الأوروبي في اتجاه نحو ثالث هذه الاحتمالات ، مع تعزيز «الدولة الأوروبية» ، والتي يمكن أن تُيسّر مهام الدّول الأمّة ذات السيادة (من خلال دمجها مع بعضها البعض كتمويل على سبيل المثال ما يصل إلى ٤٠ في المائة من خطة إعادة إطلاق التي وضعتها فرنسا والرّامية إلى تفعيل سياسة التجديد التكنولوجي حتى سنة ٢٠٣٠). أمّا فيما يتعلق بالسياسة الضريبيّة، وبصرف النظر عن المعدل الثابت للضريبة العالمي على الشركات والذي يناهز ١٥ في المائة بهدف تجنب مخططاتها في التهرّب الضريبي وبشكل أعمّ الانخراط في مسار الملاذات الضريبية، لم تتم مناقشة هذا الموضوع بصورة مستفيضة (باستثناء الولايات المتحدة، حيث تم خفض الضرائب المفروضة على الأثرياء). و في أيّ ظرف من الظروف، ربّما تظلّ معدلات العالمية لضريبة الشركات والذي شكّل موضع بحث الخبراء والسياسيين لبعض الوقت حين تفشى الجائحة، محدودة، وفق اعتقاد النقاد، بيد أنّه يعدّ أمرا مستجدّا. وتظلّ مسألة ما إذا كان سيتواصل نموّه مستقبلا أمرا خاضعا للمناقشة. (نسوق مثال ألمانيا حيث تمّ اعتماد مناورات لتجنب احترام البند الدستوري الذي يحظر زيادة تراكم الديون، مع القليل من الضجّة)، ولكن من المرجح أن نشهد تحرّكا في هذا الاتجاه. وفي أي حال من الأحوال، سيضطلع النظام السياسي بدور الوسيط في هذه التغييرات التنظيمية. في الولايات المتحدة، تعتبر الموافقة النهائية في أغسطس ٢٠٢٢، بعد جدال شرس، على مشروع الحزب الديمقراطي الذي تبلغ تكلفته ٧٤٠ مليار دولار لمعالجة التضخّم، والضغط من أجل استبدال الوقود الأحفوري بالطاقة المتجددة، وخفض تكاليف الأدوية إنجازًا عظيما، وإن كان يقل كثيرا عن انتظارات اليسار.

تعدّ المقترحات الرامية إلى تمويل تجديد البنية التحتية الاقتصادية جديرة بالذكر عل نحو خاص لا سيما من حيث الرَّقْمنة ولكن أيضًا بشأن الأمور الأكثر واقعيّة كالجسور والطرقات، مقترحات تسنح بانتقال للموارد الطاقيّة قادرة على التخفيف من آثار تغيّر المناخ المستمرّ في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبّا. هذه يعني أنّ المجالات الاستراتيجية، لا سيما التكنولوجيا الفائقة معرّضة للخطر بالدرجة الأولى، ومع بروز الرقائق الدقيقة microchips بالتحديد ستعمل الأموال الهائلة والهيئات الجديدة داخل الدولة على تعزيز مثل هذه الأهداف واقتناء الدولة للمنتجات المبتكرة (تم تعزيز جدوى مثل هذه الاستراتيجية من خلال كيفية دعم الدولة لحملات اللقاحات ضد فيروس كورونا). نلحظ بروز السياسة الصناعية على الساحة مجدّدا. وعلى خلاف تباينها الحادّ عما كانت عليه في أوجها في البلدان الرأسمالية الليبرالية (أي أنها أكثر «دلالة») أصبحت أوثق صلة وتحظى بحيّز أكثر أهمية بكثير، قياسا بما حدث في الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. يتحدث البعض عن عودة التخطيط لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والانتقالي الطاقي. وكَيْفَمَا اتّفَق فقد غدت القيود المفروضة على الميزانيات بشكل عام أكثر ليونة – بينما غدا الإنفاق أخثر مرونة بما في ذلك العديد من عمليات الإنقاذ.

تحدث تغييرات حقيقية في النظام التجاري والمالي. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى التقليل ولعقود مضت من أهمّية سياسات مكافحة الاحتكار جرّاء الافتراض بأنها وسيلة تدمير ذاتية وعديمة الجدوى. حيث كانت تلك السياسات من المفترض منذ إدارة ريغان، أن تولي أهميّة لرفاه المستهلك. وعليه لم ينظر إلى قضيّة الإغراق وخفض الأسعار لإرباك المنافسين، على سبيل المثال باعتبارها مشكلة. إذ مثّل الهدف حماية المنافسة في حد ذاتها وليس حماية منافسين محددين. بالتالي، فإن عمليات الدّمج والاندماج التي تولّد التكتلات الاحتكارية» العملاقة لم تكن تستوجب التدخل. إذ يجري تنقيح ويعاد تشكيله كلّيّة، حيث أصبحت سياسات مكافحة الاحتكار أكثر شمولاً وتفصيلاً. يرفق ذلك توسع المخطط التنظيمي من نهج مؤسسي أمريكي نموذجي وأكثر محدودية نحو التعامل مع خدمات السوق إلى مستهلكي السلع العامة الأساسية الشبيهة بالاحتكار بوجه خاص (الاتصالات الهاتفية والبريد والمياه والصرف الصحي أو القطارات والطيران) ليشمل السياسات الاجتماعية والأنشطة الأخرى.

إلّا أنه يبدو، في العلاقة بالسياسات الاجتماعية أننا مستمرّون في الحصول على المزيد من نفس الشيء. إذ غدت الليبرالية الاجتماعية المتضمّنة لسياسة ثنائيّة المستوى- يقوم المستوى الأول على السّوق في خدمة الأثرياء والآخر توفره الدّولة للفقراء - حكمة شائعة. حتى الآن، لم تبرز أية علامات تقطّع بشدّة في تطور السياسة الاجتماعية، التي تهز استقرار الليبرالية الاجتماعية المتزايدة في التوسع بصورة مطردة. بينما قد تصبح الرعاية الصحية أكثر شمولية إذ يبدو ولأول مرّة بروز الاستجابة الليبرالية الاجتماعية المُعولمة في حالات أكثر عمومية. ورغم وجود اختلافات جوهريّة من قبل، لا سيما بين مركز النظام العالمي (بالإضافة إلى بعض الدول الجماعية الاستبدادية) وبين الهامش، مع اتباعّ الأول لسياسات أكثر قوة وذات المنحى الكوني، اكتسبت الليبرالية الاجتماعية راهنا اليد العليا المؤكّدة عالميا. تؤشّر هذه السطوة حتما على التركيز على مسألة الفقر (على «الإنصاف» وليس المساواة). و رغم مشاعر السخط الاجتماعي المتأجّجة ّ والواسعة الانتشار، لم تبرز أي قوى منظمة ما يكفي من القوة، أو حتى أبدت محاولات فعليّا ترمي إلى توجيه السياسة الاجتماعية نحو العالمية والمواطنة الاجتماعية الكاملة.

يبدو الانصراف إلى مخططات التحويلات النقدية أمرا واضحا. وقد يحدث هذا وفقًا للحد الأدنى من المنح وانتهاج سياسة الاستهداف الخاصة بأمريكا اللاتينية[٣]- لمكافحة الفقر وإدارته سياسيًا أيضًا - الموجود في جلّ تلك البلدان بل في أماكن أخرى أيضًا أو انتهاج تقديم منحة البطالة الألمانية ٢ البسيطة الخسيسة Arbeitslosengeld II و(المعروفة باسم Hartz IV) (حيث يتم دفع منحة البطالة II أو دعم الدخل من قبل مركز العمل المحلي المختص كمخصص نقدي شهري ثابت لإعالة المستحقين

المترجمة) والمعروفة كذلك مع تعليلها المنطقي. وهي في اعتقادي خدعة في عالم متزايد الثراء وغير متكافئ. من المؤكّد أن تكشف المنح الألمانية الحديثة المعدّلة Bürgergeld في نهاية المطاف عن مسارات ديمقراطية اجتماعية جديدة بين مبالغ ضئيلة من المال تمنح للمستحقين من العاطلين عن العمل وبين اعتمادات/مخصّصات عالمية أكثر سخاء، على الرغم من المقاومة الشديدة التي أبداها الديمقراطيون المسيحيون (انظر الدخل الأساسي *Reddito de cittadinanza* الإيطالي الأخير كذلك، الذي ضمّنته حكومة ميلوني إجراءات أكثر شراسة). ومهما يكن، وبالنظر الى ما تبدو عليه الأمور راهنا سيكون التغيير محدودًا.

> المستقبل

الوقت وحده قادر على تحديد ذلك. أي أنه سيصبح بإمكان «بومة مينيرفا Minerva نشر جناحيها فقط مع سقوط الغسق» (مقولة لهيجل. المترجمة). بيد أنّه يمكننا على الأقل ابراز بعض من التوجّهات المحددة التي يبدو أنها قد تكشفت في السنوات القليلة الماضية ومن المحتمل أن يتكثف نطاقها. كل هذا يتوقف وبصورة لا تدعو إلى الانكار على تطور الأفكار والبرامج، لا سيما النضالات السياسية، التي يبدو أن نتائجها تشير فعلا باستمرار في اتجاه واحد. وحيث تبدو التطورات حتى الآن متفاوتة في جميع أنحاء العالم.

قد نأمل أن يؤدي التغيير إلى حقبة أكثر سخاء ا وخضرة وتضامنا في التاريخ الانساني. لكن هذا الأمر يبدو من غير المحتمل بل لا يعني ذلك عدم بروز مرحلة جديدة من الحداثة، أو انقلاب داخل المرحلة الثالثة. ويظلّ اتجاهه النهائي رغم ذلك غامض غير مؤكد. ■

توجّه كل المراسلات إلى خوسي مورينغو دومينغاز
على البريد الالكتروني jmdomingues@iesp.uerj.br

[١] Domingues, José Maurício (2020), "From global risk to global threat: State capabilities and modernity in times of coronavirus", *Current Sociology*, 70(1), 6-23

[٢] Baumgartner, Frank and Jones, Bryan (2009) *Agendas and Instability in American Politics*. Chicago: Chicago University Press

[٣] Domingues, José Maurício (2019) "Social liberalism and global domination". In: Heriberto Cairo and Breno Bringel (Eds.) *Critical Geopolitics and Regional (Re) Configurations: Interregionalism and Transnationalism between Latin America and Europe*. London: Routledge, 49-62

> إعادة فتح العلوم الاجتماعية:

تحدّيات العلم المفتوح

بقلم: **فيرناندا بايغل**، الجامعة الوطنية كويو والمجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية، CONICET الأرجنتين.
عضو اللّجنة التوجيهيّة المعنية بلجنة البحوث المعنيّة بتاريخ السوسيولوجيا (RC08) التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع

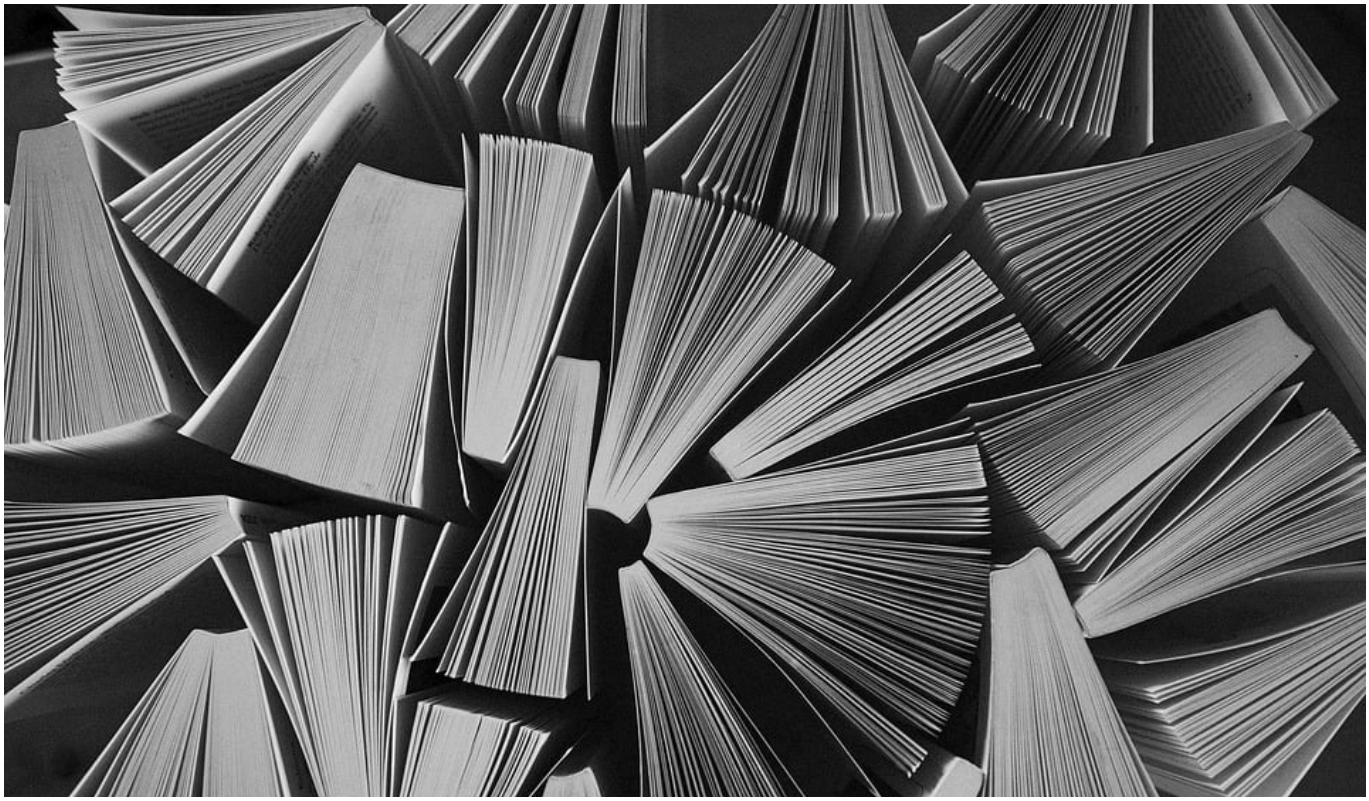

المصدر: Pixabay

كان إيمانويل ولّرشتاينImmanuel Wallerstein الرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم الاجتماع قد دعا سنة ١٩٩٦ في تقرير لجنة غولبانكيان الذائع الصيت إلى إعادة هيكلة العلوم الاجتماعيّة. لقد كانت مسألة تطوّر هذه التخصّصات موضع تساؤل أوجه القصور في هيكلتها، حيث اقترنت بنموّ الدول الاستعمارية الأوروبيّة الذي شهدها القرن التاسع عشر، محوّلة بذلك خبراتها وملاحظاتها الخاصة إلى بناء نظري عالمي مفترض. لقد كانت تلك التخصّصات مُطالَبَةً باعتماد منهجيات متخصصة لتعزيز ها ومؤسستها والذي عزز التقسيمات الفاصلة بين تحليل الاجتماعية. لقد قام التقرير وتحت شعار «من أجل إتاحة العلوم الاجتماعية» بتحديد اتجاهات جديدة في تنظيم المعارف والحاجة الماسّة إلى التخلي عن نزعة المركزية الأوروبية وتعزيز التعددية اللغوية وتعدّد التخصصات وشفافية العمليات البحثيّة وكذلك التعاون الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة اليونسكو اعتمدت مؤخّرا «توصيتها الخاصّة بالعلم المفتوح» (تيسير تشاطر المعارف والبيانات والمعلومات العلمية. المترجمة)، والتي تستند إلى مخاوف مماثلة وتهدف إلى فتح النتائج (من خلال سهولة النفاذ المفتوح إلى المنشورات والانتفاع الحر بها) وعمليّة البحث العلمي (التمكين من النفاذ المفتوح والاطّلاع على البيانات). ويشمل العلم المفتوح كل التخصصات العلمية وجميع جوانب الممارسات العلمية، ومنها التخصصات والممارسات المرتبطة بالعلوم الأساسية والتطبيقية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ويقوم بنيانه على الأركـان الرئيسية التالية: المعارف العلمية المفتوحة، والبنى الأساسية للعلم المفتوح، والمشاركة المفتوحة للجهات المجتمعية الفاعلة لتعزيز تأثير العلم في المجتمع من خلال زيادة فرص المشاركة في عمليات البحث وكذلك فرص نشر النتائج العلمية على نطاق أوسع، بالأهمية المتزايدة للعمليات العلمية الجماعية. كما توصي بالتعاون النشط مع القطاعات المجتمعية المختلفة والمشاركة الفعالة في المشكلات ذات الصلة بالمجتمع (علوم المواطن: العلوم القائمة على إشراك عامة الناس في العمل العلمي. المترجمة).

يكمن الاختلاف الرئيسي بين هذين المشروعين العالميين مع مرور ٢٥ سنة بين منشور وآخر، في الطابع الرقمي للعلم المفتوح وتركيزه على انفتاح عملية البحث (البيانات البحثيّة المفتوحة، التقييم المفتوح) من خلال البنى التحتية التعاونية. ومن جهة أخرى، فإن ما يوحد المشروعين هو الاهتمام بالتفاوتات الهيكلية التي تؤثر على عملية تداول المعرفة والحاجة إلى ضمان التنوع المعرفي والتعددية اللغوية.

<<

> حماية اتاحة الاطّلاع على بيانات العلوم الاجتماعية

نظرًا لخصائصها المعرفية وعلاقاتها مع الموضوعات التي توليها بالدراسة وأساليب البحث، تمثّل العلوم الاجتماعية والإنسانية تمثل تحديات محددة لمشروع العلم المفتوح. نلاحظ أنّ الانفتاح العشوائي لعمليات البحث والبيانات المجمّعة يتيح في الوقت ذاته التعرّض للمخاطر المحتملة التي قد تؤثّر في خصوصية الأفراد وقد تعرض المجتمعات التابعة للخطر. ومع ذلك، ولضمان الانتفاع المفتوح أو الحر، توفّر مدونات قواعد السلوك ومبادئ «إتاحة المعلومات» والتشريعات الوطنية حول استخدام البيانات الشخصية إطارًا كافيًا لحماية هذه الجوانب وحفظها، وحماية ملكية المضامين وتشاطرها ولهذا من الضروري التفكير في تفادي الأضرار الناجمة عن ممارسات العلم المفتوح مقاومة تشاطر البيانات البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

يذكّي الخوف من فقدان حقوق الملكية الفكرية على الأعمال أو اضعاف حصاد الإنجازات الفردية من الناحية الأكاديمية أو النظرية في التخصصات أقلّ اعتيادا على العمل الجماعي هذه المقاومة إلى حدّ كبير. وكما هو الحال كذلك في المجالات العلمية «البحتة» ثمّة اعتراف تفسيري تصريحي بالقيمة الاجتماعية للعلم، بيد أن صعوبة قبول البحوث الممولة من القطاع العام تبدو منفعة عامة. إذ تتمثّل العواقب المباشرة في كون المعرفة معرفة تراكمية وبناء فكري متصاعد ممّا يستدعي تجنب جمع نفس المعلومات بشكل متكرر من أفرقة بحث مختلفة. نلحظ كذلك بعض أوجه المقاومة المعزولة في هذا المجال في علاقة بالاعتراف الوثيق بأوجه القصور التي تنطوي عليها البحوث التطبيقية العاجزة عن الصمود أمام التدقيق المفتوح للأدلة.

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لإتاحة البيانات للمجتمع العلمي وإنشاء بنى تحتية تعاونية في قابليّة هذه المنصات للتشغيل المتبادل وتسمح بتكامل المعلومات حول الأفراد المنتجين لكل كائن رقمي ومؤسساتهم ومشاريعهم ومخرجات النفاذ المفتوح. إذ تضطلع المستودعات المؤسسية بدور أساسي في معالجة المواد الرقمية. من المتوقع أن تُودَع مجموعات البيانات والمنتجات العلمية مختلفة الأنواع فضلا عن التقييم الأكاديمي الذي يمنحها ختم الجودة. حيث يمكن أن ييسّر التقييم المفتوح والذي يمثّل وجها من أوجه العلم المفتوح بل لا يزال غير متّفق عليه عالميًا بعد، مبدأ تيسير إقامة الحوار المعرفي ويسهم في حل أي نزاع أو اعتراض من الاعتراضات الأيديولوجية أو الخلافات النظرية السائدة التي تشق هذه في هذه التخصصات وغالبًا ما ينتهي بها الأمر إلى اعتراض نشر مقال او الطعن فيه.

ومع ذلك، لا ينبئ العلم المفتوح بالمميّزات فقط. إذ يعزّز الاستخدام السائد للغة الإنجليزية بوصفها رمزا للتشغيل البيني التفاوتات، ويقوّي من التجانس المفرط للتواصل العلمي باللغة الإنجليزية ويعرّض «تنوع التعبير الثقافي» للخطر. وتمّ في الآن ذاته وعلى نحو رئيسيّ في أوروبا تحفيز عملية تعجيل النفاذ المفتوح إلى المنشورات العلمية من خلال برامج مثال «خطة س» «Plan S» من «التحالف س» «cOAlition S» وفرض رسوم الباهظة مباشرة على المؤلفين (رسوم إعداد المقالات: APCs). تولّد الزيادة العشوائية والتدريجية في الرسوم المالية على تقديم المقالات و مراجعتها لضمان نسب الربح الباهظة لصناعة النشر بالفعل قدراً أعظم من التجزئة بين الباحثين في البلدان المهيمنة ونظرائهم في البلدان غير المهيمنة. نشير إلى أنّ مشروع العلم المفتوح يعدّ بناء مستمرا ترفقه التوترات والصراعات.

> مسائلة مفهوم المركزية الأوروبية وتنفيذ العلم المفتوح السياقي

تمكّن إعادة النظر في مشروع الانفتاح على العلوم الاجتماعية الذي أطلقه تقرير جولبنكيانGulbenkian Report بتنسيق من إيمانويل ولّرشتاين من امكانيّة استرداد عافية البرنامج الذي كان قد شكّك في أسس نظام المعارف ذات نزعة المركزية الأوروبية والاستعمارية والذي يعد اليوم جزءًا من مشروع العلم المفتوح. يثير البرنامج في الآن ذاته، تساؤلات حول المشاركة للعلوم الاجتماعية والإنسانية الهامشية نسبيًا في مشروع بإمكان هذه التخصّصات احتضانه بصورة أكثر حماسا. تطرح خصوصية البحث الذي يتم إجراؤه في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، سواء في الديناميات الإثنوغرافية أو في الإنتاج المشترك للمعرفة مع الفئات الاجتماعية الضعيفة صعوبات عند تبادل البيانات البحثية وتشاطرها. حيث تعود أسبابه إلى عوامل متنوعة تتعلّق بالطبيعة الحساسة للمعلومات عن الأشخاص أو المنظمات وبأنواع البيانات التي يستحدثونها، والتي لا تجد لها مكانًا في التنسيقات المحددة لمشاركة مجموعات البيانات في المستودعات المؤسسية في بعض الأحيان.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمّيّة بناء القدرات على المستوى المؤسسي في ضرورة استرداد جميع المجموعات المعيارية المعنية ونشر مبادئ العلم المفتوح والممارسات الجيدة. كذلك، تدعو الحاجة إلى تحلّي الباحثين بالتزام أكثر أهمية للتقدم في عملية اتاحة البيانات البحثيّة الممولة من القطاع العام ومراجعة البيانات المفتوحة وتحديد سياق مناهج البيانات المفتوحة من أجل حماية الإبداع الفكري لأساليب العلم المفتوح ومنتجاته وبياناته حتّى تتكيّف مع الاحتياجات المحددة لكل مجال من مجالات الدراسة.

تجد علوم المواطن التي تمثّل أحد الأبعاد الرئيسية للعلم المفتوح، مجالا نظريا وعمليا هائلا لتطوير العلوم التشاركية في العلوم الاجتماعية. جدير بالذكر تطوير أمريكا اللاتينية لتقليد نظريًا ولأساليبه في العلوم التشاركية لعقود مضت. ففضلا عن اسهامات فالس بوردا Fals Borda (عالم الاجتماع الكولومبي أحد أهم مفكري أمريكا اللاتينية، وأحد مؤسسي ا لبحث التشاركي PAR. المترجمة)، تعد تجارب مثال التّعليم الشّعبي لباولو فريري Paulo Freireونظريات المعرفة من الجنوب معالم بارزة. وفي هذا السياق ما انفكت معظم جامعات أمريكا اللاتينية بتنفيذ مشاريع إرشادية (مهمة ثالثة) منذ بداية القرن العشرين. توفر هذه التفاعلات بين الجامعات والمجتمع[1] تراكمًا لممارسات المشاركة المفتوحة للجهات المجتمعية الفاعلة التي تعزز الإنتاج المشترك للمعرفة وتضع خط سيرها لتوسيع الطبيعة التشاركية للعلم المفتوح. ومن هذا المنطلق، لا تنشأ حداثة العلم التشاركي عندما «تُدعى» فئات اجتماعية معينة للتعاون مع العلماء ولكن عندما تتعلّق بالحق في العلم والحق في التحقيق. لكي يكون العلم التشاركي منفتحًا بشكل فعال وممارسته كحق أساسي من حقوق الإنسان، يجب أن ندرك أن الباحثين لا يمتلكون البيانات التي تم جمعها من الأموال العامة. وفوق كل شيء، لا يمكن استغلال المجتمعات التي تشارك في البحث الاجتماعي كمجرد جامعين للمعلومات دون الحق في المعالجة والتفسير.

ليست علوم المواطن من اختصاص العلوم الاجتماعية. في المقابل، تقترن الخبرات التي تشملها الدراسات في الغالب بالعلوم البيئية. ثمّة عدد من التقاليد في مناطق مختلفة من العالم – لا سيّما المناطق الأكثر هامشية - تقليد لبناء علم العمل التشاركي الذي يقدم سلسلة من المبادئ المنهجية القابلة للتوسيع. أمّا على المستوى الجامعات، تمثل مجموعة الممارسات والخبرات التي يتم جمعها وفق تقليد الملحق المهمّ تراكمًا للمعارف الجوهريّة نحو تطوير علوم المواطن والمعارف المتعددة الجامعات.

> التحوّل الديمقراطي والعدالة المعلوماتيّة والقضاء على التفاوتات

لا بدّ من تقويض أوجه عدم التماثل المعلوماتي وعلاقات القوة غير المتكافئة من أجل تعزيز العلم المفتوح والتشاركي والحدّ من الفجوات الرقمية والمعرفيّة. تعتقد في الحاجة الماسّة إلى انشاء أنظمة أكثر ديمقراطية لإدارة عمليات البحث المفتوح والاشراف عليها. تقدم مبادئ كار CARE (المنفعة الجماعية، هيئة المراقبة، المسؤولية، الأخلاق) لحوكمة بيانات السكان الأصليين إطارًا مفاهيميًا يرمي إلى نقض الاختلال في موازين القوى التاريخي التي تعاني منه الممارسات العلمية التي يقوم بها المجتمع الأكاديمي إزاء المجتمعات. ومع ذلك، تدعو الضرورة إلى اتخاذ إجراءات وتقديم حوافز محددة لنظم التقييم ونظم التمويل وتحدّد في سياقها على المستوى المؤسسي وفقًا لاحتياجات المجتمعات المعنية.

تؤثّر التفاوتات العالمية في البنية التحتية الرقمية، وفي اللغات المستعملة في نشر المعارف وتداولها، وتراكم المكانة الأكاديمية الرفيعة تأثيرا حاسما على ظروف

<<

انفتاح العلم في كل بلد ومنطقة. وغدا الحوار وفق هذا المنظور بين برنامج ولرشتلين Wallerstein ومشروع العلم المفتوح أكثر إنتاجية اليوم. ويستوجب من أجل استدامته تطوير بعض الأفكار ذات الصلة بإنهاء الاستعمار العلمي سوف من خلال دمج نتائجه مع مسائل العدالة والديمقراطية لوضع سياسات بشأن العلم المفتوح يستفيد منها للجنوب العالمي بأكمله. وقد نحتاج في ذلك حتى إلى تخيل أشكال جديدة من الدبلوماسية الأكاديمية التي تؤلّف بين مختلف الأطراف الفاعلة والمتنوعة في العالم العلوم، مثال الجمعيات المهنية الوطنية والشبكات الإقليمية والناشرين والطلبة وأمناء المكتبات والباحثين والمنظمات الدولية.

تعتبر اتاحة البيانات البحثيّة والحق في النفاذ لها بشكل مجاني بهدف التبادل وإعادة استخدامها مسألة جوهرية من مسائل العلم المفتوح. لكن لا يعني هذا ضمان قدرات التشغيل التبادلي لهذه البيانات ولا تؤكّد التملّك الاجتماعي للنتائج أو لمدى أهمّيتها لمجتمع معيّن. أشير إلى ارتباط المنطق الحالي للتطور العلمي بنظام أكاديمي عالمي قائم على نموذج إنتاجي «سائد» اثبت عواقبه الوخيمة على جميع المستويات. وعليه، نحن مدعوون إلى إقامة العديد من المناقشات للقضاء على المعتقدات السائدة على نطاق واسع للمضي قدما في المجتمع الأكاديمي.

نحن نعتقد انه من المهم جدا تحليل انفتاح معارف السكان الأصليين بشكل منفصل نظرًا لخصوصياتها إذ كانت هذه المعارف موضع مناقشات عميقة أثناء صياغة مسودة التوصية الخاصّة بالعلم المفتوح في منظّمة اليونسكو *Draft of the Open Science Recommendation at UNESCO*. وقد واجهت المجتمعات الأصلية خلال المشاورات العالمية التي عقدت في الغرض هذه الفكرة بالانتقاد بسبب انطوائها على انفتاح قهري لمعارف الشعوب الأصلية. أفضت تلك المناقشات إلى ادراج تغييرات جوهرية في المضمون واعتماد صياغة جديدة في التوصية. لقد أثبتت بعض الدراسات عمليات استخراج المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وسلعنتها.نشير إلى أنّ ستيفيا Stevia --العشبة البرّية كآهيي Ka´a He´e- تعدّ حالة نموذجية لإسهام مَعرفيٍّ أنتجتها عائلات غواراني من الباراغواي والتي تقع في كورديليرا دي أمامباي Cordillera de Amambay التي اكتشفت هذه العشبة البرّية المعمّرة كآا هيي، وخاصية التحلية التي تمتلكها ومكان العثور عليها والمعلومات التي تتعلّق بنموّها.

إن الاستيلاء على هذه العشبة وتصنيعها بموجب القواعد والإجراءات التي وضعتها المؤسسات العلمية للعواصم الإمبراطورية جعل هذه العشبة تدخل ضمن المنطق الاقتصادي الرأسمالي لصالح عمليات الاستغلال. لا بدّ عند اتاحة العلم المفتوح لأنظمة المعارف الأخرى من إعادة التأكيد على توصية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[٢] (٢٠٠٧) والحق المستقل وغير القابل للتصرف لمجتمعات السكان الأصليين في معارفهم التقليدية.

وبناءً على ذلك، يضع ترسيخ السياسات العلمية محليًا ووطنيًا وإقليميًا السيادة العلمية في مقدمة الأجندات العامة التي ترسمها الدول غير المهيمنة بأبعاد مختلفة. نسوق وفقا لذلك مثال إعادة البيانات المستخرجة من قبل المنصات التجارية أو الناشرين، والحكومة المستقلة لمعارف الشعوب الأصلية ومناقشة الأهمية الاجتماعية للعلوم في توازن سياقي بين المعايير العالمية ومعايير البحث المحلية. يتوجب علينا الاعتراف بأنّ عدم تناسق البنية التحتية يمثّل مسألة محوريّة للدفع نحو تعزيز التنوع المعرفي. وبعلى النحو ذاته، يتوجّب علينا وضع سياسات للقضاء على التفاوتات الاجتماعية من حيث عمليات انتاج المعارف ومسألة عدم المساواة عدم المساواة العرقية أو الاثنيّة أو الإعاقة أو اللامساواة الجندرية في تداول تلك المعارف وتعميمها. تجدر الإشارة إلى أنّ كون حالات عدم التماثل هذه متعددة المقاييس وكذلك هي الحلول الواجب ايجادها لتعزيز علم مفتوح يتلاءم مع العدالة الاجتماعية والمعرفية والمعلوماتية. ■

توجّه كل المراسلات إلى فارناندا بايغل
على البريد الإلكتروني fernandabeigel@gmail.com
وعلى حسابها على تويتر Twitter: @BeigelFernanda

[١] يؤكّد العلم المفتوح وفق التوصية الخاصّة بالعلم المفتوح: اليونسكو على أخذ المشاركة المفتوحة للجهات المجتمعية الفاعلة غير المنتسبة إلى الأوساط العلمية التقليدية بعين الاعتبار وإعلاء شأنها، وذلك بوسائل تضم علوم المواطن والمشاريع العلمية القائمة على الاستعانة بالموارد الجماعية ومشاركة المواطنين في أعمال المؤسسات المجتمعية المعنية بالمحفوظات. انظر اليونسكو «التوصية الخاصة بالعلم المفتوح https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379949_ara. المترجمة

[٢] الاعتراف بحق أصحاب المعارف في الحصول على نصيب عادل ومنصف بوجه خاص من إيجاد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن استخدام معارفهم. ولا بد من إيجاد روابطبنظم معارف الشعوب الأصلية بما يتوافق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لسنة ٢٠٠٧ ومبادئ إدارة بيانات الشعوب الأصلية ومنها مثلا المبادئ المتمثّلة في المنفعة الجماعية وسلطة المراقبة والمسؤولية والأخلاقيات." انظر الرابط https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379949_ara المترجمة.

> مصطلح لسوسيولوجيات متعدّدة من الجنوب

بقلم: **محمود الذوّادي**، جامعة تونس، تونس وعضو لجنة البحوث المعنيّة بتاريخ السوسيولوجيا (RC08)، ولجنة البحث المعنيّة بسوسيولوجيا الدين (RC22) ولجنة البحوث المعنيّة باللغة والمجتمع (RC25) التابعة للجمعية الدوليّة لعلم الاجتماع

يمكن تعريف مصطلح «التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي» (TSCI- Total sociocultural influence) وهو مفهوم لا تستخدمه العلوم الاجتماعيّة الحديثة، كونه نوعا من التأثير الاجتماعي والثقافي يؤثر في كل فرد في المجتمع أو في المجتمع دون استثناء. أعني أنه ما من أحد يحيد عن معايير «التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي». وهذا مناقض للفكرة الاجتماعية السائدة التي تفيد بحتمية الحياد عن المعايير الاجتماعية والثقافية. ثمّة بالفعل أطياف من متون المنشورات والدوريات الجامعية حول مسألة الزَيَغَان في الولايات المتحدة. وعلى أساس هذه الخلفية ذات الصلة بالانحراف القسري القاهر في المجتمعات البشرية، أتناول بالتحليل في هذا المقال لحالتين لا يحدث فيهما الانحراف عن بعض المعايير الاجتماعية والثقافية. تتمثّل الحالة الأولى في المجتمع التونسي بينما تتناول الحالة الثانية جميع المجتمعات العربية الإسلامية. وعلى هذا النحو، يمكن اعتبار المفهوم الذي أضعه ل«التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي كونه يتطابق مع تردد أصداء أصوات متعالية تدعو راهنا لـ «سوسيولوجيات متعددة» و» إنهاء استعمار علم الاجتماع». يَرِدُ مصطلحي هذا عن التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي نتيجة لملاحظاتي التي أبديتها حول الظاهرتين المحددتين التاليتين ألا وهما:

> ظاهرة حظر تربية إناث الحيوانات

تشير الملاحظات إلى أن الناس في الشمال الشرقي لتونس (في مدن رأس الجبل، ورفراف، وغار الملح، وصونين، والعالية، وماتلين) وبدقّة لا تحتفظ بإناث البغال والأفراس والأتن. حيث تعتبر تربية إناث هذه الحيوانات فضيحة اجتماعية كبرى لا يمكن قبولها وفق الأعراف المجتمعيّة في تلك المنطقة. وقد أدى هذا المعيار الاجتماعي والثقافي المتأصل بعمق في المعايير الاجتماعية - الثقافية والواسع الانتشار بين سكان هذه المدن إلى تجنب تسمية الأدوات/العناصر غير الحية بأسمائها الأنثوية إذ استبدلوا على سبيل المثال الكلمة المؤنثة ل camionnette (VAN) بكلمة المذكر «camion» (شاحنة). أشير إلى أنّ تأثير هذه المعايير الاجتماعية والثقافية في سلوك جميع سكان المنطقة شامل وقاطع إذ يتجلّى احتفاظ جميع السكان بالبغال والخيول والحمير من الذكور فقط.

وكما أشرت سابقا، من المخزي في ثقافة المجتمع المحلية تربية إناث هذه الحيوانات وعادة ما يستجاب سلبا حتى لمجرد ذكر إناث الحيوانات أو التحدث عنها في الأماكن العامة مع سلوكيات ردود أفعال تتراوح من الإحراج إلى الغضب العنيف. تجعل الثقافة المحلية المتمثلة في رفض الاحتفاظ بإناث الحيوانات السكان المحليين غير مبالين عمليا بالمعايير الاجتماعية والثقافية ذات الصلة والقائمة في بقية تونس أو خارجها.

وسعيا منّي لتفسير هذه الظاهرة، تتمثّل فرضيتي عدم قدرة الأرض في هذه المنطقة على تلبية احتياجات العديد من الحيوانات ناهيك عن احتمال الزيادة المستمرة التي قد تنجم عن وجود الحيوانات من الإناث. ومع ذلك، يحتاج السكان المحلّيون إلى بعض الحيوانات لحرث رقعهم الصغيرة من الأرض ولحمل الأشياء في غياب الجرارات والشاحنات والسيارات. وعليه، ومن هذا المنطلق غدا الاحتفاظ بالحيوانات الذكور فقط أفضل استراتيجية لتلبية احتياجاتهم.

> ختان كل الأطفال الذّكور:

يمكن تطبيق مصطلح «التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي» الساري على تربية الحيوانات وعلى نطاق أوسع على العالم الإسلامي. حيث يمارس جميع المسلمين التونسيين عادة ختان الأطفال الذكور في جميع أنحاء البلاد ودون استثناء بين العائلات التونسية من جميع الطبقات (الطبقات الفقيرة والمتوسطة وعِلْيَةُ القَوْم). فلا مجال بالتأكيد للانحراف عن القاعدة الاجتماعية والثقافية للختان.

> المنظور الاجتماعي

يكشف تحليلي للظاهرتين عن أوجه تشابه بينهما. يرفض جميع السكّان المحلّيين في منطقة الشمال الشرقي من تونس في الحالة الأولى، تربية البغال والخيول والحمير من الإناث وينخرط جميع المسلمين التونسيين في الحالة الثانية في ممارسة ختان الأطفال الذكور والاحتفاء به. تؤكد هاتان الظاهرتان من وجهة نظر علم الاجتماع على أهمية قيمة الذكورة في المجتمع التونسي بشكل عام وفي المجتمع المحلّي في شمال شرق تونس بشكل خاص.

أما على مستوى الممارسات يبدو مصطلح التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي كمفهوم جديد لا يكاد يوجد في أدبيات علم الاجتماع الغربي المعاصر. ولا يبدو اعتراف الراحل إيمانويل ولّرشتان Immanuel Wallerstein بهذا المصطلح الذي حاولتُ تفسيره في هذه الورقة حين ذكر في كتابه السوسيولوجيا في أمريكا : «*يمكننا أن نعتبر أن معايير ثقافة المجموعة (على جميع المستويات) لا يتم الالتزام بها بشكل كامل من قبل جميع أعضاء المجموعة.*»

لا يعكس ادعاء إيمانويل ولّرشتان هذه المعايير الثقافية للمجتمع التونسي والمجتمعات العربية المسلمة كما وردت المتمثلة في هذا المقال. بل تتوافق الاختلافات الثقافية الكامنة بين المجتمعات العربية الإسلامية والغربية مع الدعوات المتزايدة اليوم لإنهاء استعمار علم الاجتماع والسوسيولجيات المتعدّدة الآنفة الذكر. وعليه، يحق لعالم الاجتماع طرح السؤال التالي: هل يمكن تطبيق التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي TSCI على الجماعات والمجتمعات المسلمة غير العربية؟

وأيّا كانت الإجابة على هذا السؤال، يعتبر فهم سبب (أسباب) التأثير الاجتماعي والثقافي الكلّي TSCI القويّ الموصوف في الأمثلة السابقة وتفسيره، على قَدْرٍ كَبِيرٍ مِنَ الأهَمّيّة خاصة لعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع. تتوقّف الإجابة على هذا اللغز البحثَ في النظم الثقافية وفي البنى الاجتماعية للمجتمعات البشرية. كما تؤكد هذه الأمثلة مصداقية الفرضية الرئيسية لهذا المقال، مع التأكيد على التأثير الاجتماعي والثقافي الكلي الحتمي على السلوك التونسي والعربي. ■

توجّه كل المراسلات إلى محمود الذوّادي على البريد الإلكتروني m.thawad43@gmail.com

> سوسيولوجيا أمريكا اللاتينيّة

وأزمة الحضارة المعاصرة

إعلان الجمعية العامة، رابطة أمريكا اللاتينية لعلم الاجتماع (ALAS)
مؤتمر رابطة أمريكا اللاتينية لعلم الاجتماع الثامن عشر

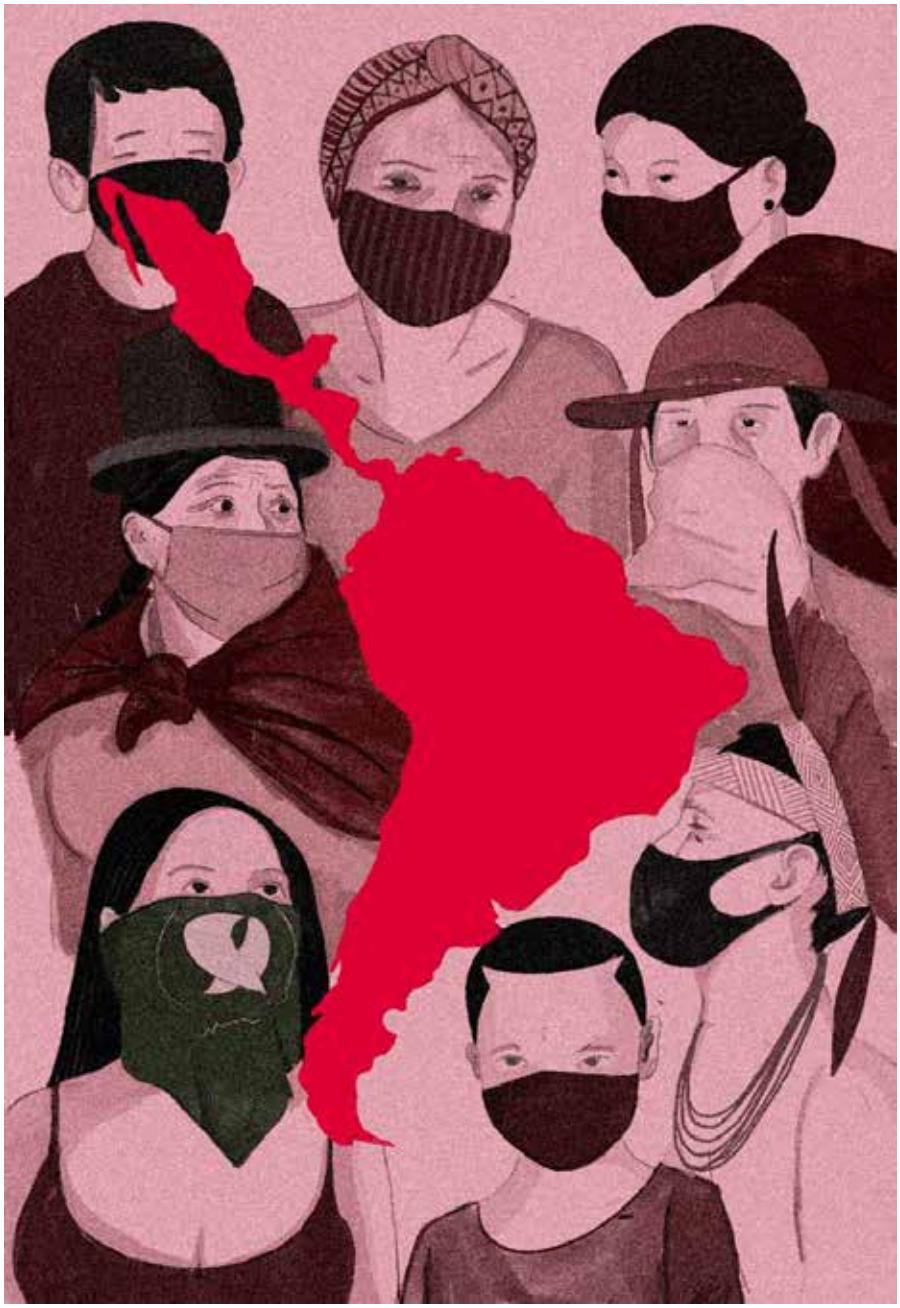

رسم توضيحي قدّمه الفنان البرازيلي وعالم السياسة Ribs.
أنظر https://twitter.com/o_ribs
وhttps://www.instagram.com/o.ribs لمرصد الحركات الاجتماعية لنواة الدراسات في النظرية الاجتماعية وأمريكا اللاتينية (NETSAL-IESP/UERJ).
المصدر: Ribs، ٢٠٢١

تشهد منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ظلّ الظروف الراهنة للفوضى العالميّة توترًا ساريا بين تقدم مشروع القطاعات المهيمنة للمجتمع وحلفائه الداخليين من ناحية، وبين مطالب فئات عريضة من السّاكنة المعلّقة حياتها بخيط رفيع وعرضة للمخاطر من ناحية أخرى. نشير إلى دخول الرأسمالية مرحلة جديدة من التراكم قائمة على أشكال متجددة لاندماج المجتمعات الطرفيّة في السوق العالمية. وحيث يضطلع الادماج السريع للتقدم التكنولوجي في الحياة اليومية وأساليب الإنتاج دورًا مهمًا في ذلك. بالنسبة لمجتمعاتنا المحيطية، يعني هذا تدمير الأسواق الداخلية لتصدعها بين قطاع مُعَوْلَمٍ حديث وأغلبية واسعة تم اختزالها في فئة من المستهلكين الوظيفيين للمنظومة (والتي تتّسم أنشطتهم الاقتصادية في نظم الإنتاج التقليدية التي ظلّت قائمة، على غرار الأعمال غير

<<

المنظّمة أو مثال العمالة ذات المستوى المتدنّي ضمن في القطاع الحديث).

و على النحو ذاته، تواجه لحظة تاريخية تتمثّل في الأزمة المعرفية و الحضارية العميقة التي تبرز من خلالها حالة الطوارئ المناخية والبيئية، وانتكاسات الديمقراطية والحقوق، إضافة إلى عسكرة الأراضي، وأزمة الغذاء والطاقة والهجرة والأزمات الأخلاقية والسياسية. لقد أدت العقود المتتالية من الليبرالية الجديدة إلى تفكيك خدمات القطاع العام، كما رسّخت العقيدة وبعمق تشريب الضمائر الفردية والجماعية والذّاتات تجاوزَ نطاق الاقتصاد. في الآن ذاته تعاني مجتمعاتنا تمزقا متزايدا نتيجة التفاوتات العميقة التي غدت أكثر وضوحًا منذ تفشّي جائحة كوفيد ١٩.

> أمريكا اللاتينية عند مفترق تاريخي جديد

تجد منطقتنا نفسها الآن بالذات، وفقا لهذا السيناريو، عند مفترق طرق بين مشروع اجتماعي واقتصادي وسياسي يشكل جزءًا من نمط تراكم جديد وبين ضرورة بناء مشاريع اجتماعية سياسية جديدة تسعى إلى الارتقاء إلى مستوى التحديات عصرنا الراهنة. من ناحية أخرى، تؤدي عمليات إعادة التشكل الجيوسياسية العالمي، وضعف هيمنة الولايات المتحدة وظهور أقطاب نفوذ أخرى – لا سيّما الصين - إلى ضغوط جديدة في منطقتنا في النزاع من أجل الهيمنة العالمية. ومن جهة أخرى، برزت على الساحة حالات السخط رافقها تعزيز للحركات السياسية والاجتماعية القوية التي تطمح إلى إرساء نوع مجتمع مغاير، مع تزايد إيلاء اهتمام مركزي بالحركات النسوية، ومناصرة البيئة، ومصالح الشباب، ومكافحة العنصرية، وأجندات الشعوب والمجتمعات الأصلية. وبهذه الطريقة، تتّخذ احتمالات وسياسات جديدة حول للتحول البيئي والاجتماعي ملامح تشكّلها على أساس اليوتوبيا الملموسة والتي تتجلّى مظاهرها في الاحتجاجات والمنازعات اليومية في الأقاليم.

في مقابل ذلك، نلحظ الفجوة إذ لا تبدو المعركة بين هذه القوى المعادية متطابقة. حيث ظل مشروع السلطة حتى في تلك البلدان التي نجح فيها الخيار الشعبي في تحقيق التقدم بشكل ملحوظ ببلوغه الحكومات الوطنية، مشروعا مهيمنًا. برزت مظاهره في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ظلّت تسترشد بالأنماط الرأسمالية والأيديولوجية النيو ليبرالية رغم إثبات نتائجها للفشل وفرضها على الإنسانية التخبّط في كوارث. ممّا يضع حدودًا ويفرض تحدّيات على القوى السياسية الشعبية التي اكتسبت صلابة وسط آمال مفرطة. وبالتالي وقعوا في مرمى النيران تحيط بهم القوى غير المستعدة لرؤية لانهيار هيمنتها والقطاعات الداعمة لتلك القوى. لكن غالبًا ما يصيب هذه القوى الشعبيّة الإحباط لعدم تحقيق تطلّعاتها التي علّقوا عليها كلّ آمالهم.

> دور سوسيولوجيا أمريكا اللاتينية المعاصرة

يُستفاد مما ورد أعلاه أننا تشهد مرحلة غير مسبوقة حيث أصبح مصير معظم ساكنة منطقتنا على المحك محدقا بالمخاطر. إنّه من طبيعة علم الاجتماع تحديد هذه العملية، ودراسة نتائجها، وتصور تطورها المستقبلي وصياغة المقترحات. يستوجب وفقا لهذا الوضع غير المسبوق على علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية الاضطلاع بجهود معرفيّة ونظريّة ومنهجيّة وفنيّة بإلحاح وعزم. وهو أمر دأبت عليه سوسيولوجيا أمريكا اللاتينية على مدى تاريخها. لا بدّ من التذكير في هذا السياق على سبيل المثال الابتكارات التي ميزت الانتقال من أسلوب كتابة مقالات مثمر إلى ما يسمى بعلم الاجتماع العلمي، وانتصار هذا الأخير من خلال علم الاجتماع الملتزم والبحث الاجرائي، وتشكيك نظرية التبعية والإيكولوجيا السياسية في النظرية التنموية والابتكارات المعرفية للنظريات النسوية، أو مقترح أسلوب أمريكا اللاتينية لتفسير الحركات الاجتماعية التي تحدت نظريات الهيمنة في العالم الغربي. لقد استجابت كل من هذه الابتكارات التي يمكن أن تسمّيها إعادة تأسيس، للتغيرات المجتمعية.

تدعو الضرورة في هذه المرحلة، إلى تحديد التغييرات العملية والنظرية التي يحتاج علم الاجتماع إلى تحليلها، ومحاولة فهم النظام العالمي والإقليمي المعقد. تستوقفنا في هذا المجال تساؤلات حول الحاجة إلى إعادة هيكلة أفرقة عمل رابطة أمريكا اللاتينية لعلم الاجتماع (ALAS) وتحديد الأولويات المواضعية لمناقشاتنا الأساسية للتفكير في المشكلات المعقدة المتصلة بالمناخ والفقر والمناويل التنموية والحركات الاجتماعية والتحولات الثقافية وتحوُّل الهوية ك أو المسألة الاستعمارية.

يدفع التغيير العميق الذي يشهده مجتمع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذي حاولنا توضيحه بإيجاز في هذه الوثيقة علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية ويشجّعه على تجديد نفسه وتنظيمها مع إنقاذ في ذات الوقت لكل إرثنا المجيد والذي رافق، من نواح كثيرة، السنوات السبعين من عمر رابطة أمريكا اللاتينية لعلم الاجتماع. من الضروري الابتكار في آرائنا وانتهاج مقاربات أفضل حتّى تؤدّي مهمتنا في الفهم والادراك من أجل التحوّل والتطوير. تقتضي الصرورة منّا كذلك الدفاع بكلّ ما أوتينا من قوة عن علم الاجتماع والجامعة العمومية وعلماء الاجتماع في منطقتنا ومناصرة العالم الذي ذاق الأمرّين من التهديدات والعمليّات الانتقامية والسجن وحتى القتل. نحن نعرب عن تضامننا معهم كلّهم ندعو إلى اتخاذ إجراءات مشتركة وأمميّة لتعزيز تخصّصنا ودعم رسالته من أجل التحوّل.

يتجنب هذا الإعلان الإشارة إلى البلدان أو ذكر أسماء المؤلفين، مع استثناء واحد فقط ألا وهو بابلو غونزاليس كازانوفا Pablo González Casanova، عالم الاجتماع المكسيكي العظيم والرئيس السابق لرابطة أمريكا اللاتينية لعلم الاجتماع ALAS والذي تشيد به تحتفي به هذه الجمعيّة وتحتفي بعيد ميلاده المائة، لحياته النموذجية بوصفه عالم اجتماع ملتزم بأهم القضايا. كلّنا أمل في أن تصير حياته المهنية وأعماله قدوة تحتذي بها الأجيال الحالية والمقبلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ■

مكسيكو سيتي، ١٩ أغسطس ٢٠٢٢

> البرازيل: البلد المتصدّع

بقلم: **اليسيو آستينكو**، جامعة كويمبرا، البرتغال، عضو لجنة البحوث المعنيّة بالطبقات والحركات الاجتماعيّة (RC47) و **أغنالدو دي سوزا**، جامعة ولاية ساو باولو، البرازيل

علم البرازيل معلق بين الملابس في حي شعبي.
المصدر: تشارل دوراند، بيكسيلز.

لا تخفى التصدّعات الاجتماعية الحادّة في البرازيل على أحد، غير أنّه وفي سياق النزاع الانتخابي الأخير، ثمة ثلاثة أبعاد جديرة بالنظر والتمحيص قادرة على مساعدة القارئ الدولي على فهم التناقضات والتحدّيات التي يواجهها وذات الخصائص التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة في الآن نفسه.

> البعد التاريخي

بعد مضيّ أكثر من ٥٠٠ سنة على البعثات ت التبشيرية الأولى، شكّل الأثر الوحشي لتجارة الرقيق والنظام الاستعماري نشأة النخبة البرازيلية التي امتد تصوّرها الإمبريالي ليجتسر حركاتها الجمهورية الخاصة بها. بعد انتزاع الاستقلال، تحولت الفترة المضطربة للإمبراطورية (١٨٨٢-١٨٨٩) إلى صراع حاد بين مختلف أطياف النخبة حالت دون انجاز مشروع وطني حقيقي. لقد حظي بروز الجمهورية الأولى بتأييد القطاعات الأكثر محافظة في الجهاز الحاكم التي لم يرق لها الغاء الرق (١٨٨٩) وظلّت ممتعضة منه، ممّا أدّى إلى استبعاد الطبقات الشعبية وإهمالها. في الآن ذاته، عززت ظاهرة «الإكليلزمو» [1]"«coronelismo» المرتبطة بكبار ملاكي الأراضي الرئيسيين، اتّجاها كانت له اليد في تحديد السياسة البرازيلية العليا من لذن من كانوا يقفون في موقع السلطة حتى عمليّة الانتقال التي روج لها غيتوليو فارغاس Getúlio Vargas في القرن العشرين. في هذا التحوّل، تضمّنت البرجوازية الصناعية الجديدة التي توسعت منذ عشرينيات القرن الماضي وما بعدها، «الوضع» الاستغلالي الموروث عن الملاك القدامى وأصحاب مزارع القهوة محافظة على الروح الاستبدادية لـ «الإكليلزمو». أكيد أن البرازيل شهدت بعد حكومة Getúlio Vargas الأولى (١٩٣٠-١٩٤٥) موجة من التصنيع والتوسّع الحضري أحرزت فيه الأمة تقدما. لكن ورغم حملة Getúlio الأكثر اتجاهاً نحو التنمية نيابة عن نخب ريادة الأعمال الجديدة، استمرت العسكرة في تحديد الطموحات النخبوية للطبقة الحاكمة لتبلغ ذروتها بانتحار الرئيس (١٩٥٤) والسيطرة لاحقًا على السلطة بالقوة (١٩٦٤).

> البعد الاقتصادي الاجتماعي

أمّا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فقد وضعت عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الحركات الاجتماعية ضمن أجندات السياسات البرازيلية بما في ذلك النقابات العمالية حديثة النشأة حيث نال لولا دا سيلفا Lula da Silva بحيّز الشخصيّة المركزية، ممهّدة الطريق إلى انهاء حكم النظام العسكري الذي غدت بعده ديناميات موجات التمرّد المحرك الرئيس في عمليات تعزيز الديمقراطية رافقتها الأجندة الاجتماعية التي اضطلع لولا دا سيلفا بتفعيلها لاحقًا. وحتى ذلك الحين، ساهم شبح الانتصارات «المقترنة بلول ادا سيلفا» في انتصار الانتهازية مع كولور دي ميلو Collor de Mello ممّا أفسح المجال لصعود الحزب الاشتراكي-الديموقراطي البرازيلي (يمين الوسط) وبروز فرناندو هنريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso . ومع ذلك، وعقب النجاحات الباهرة التي أحرزها الحكم، وفي سياق «الخطة الحقيقية» (الإصلاح المالي الذي أدرج العملة الوطنية الجديدة) تبعت ذلك فترة من الركود والاقتصادي مع نهاية التسعينيات رافقها ارتفاع في حجم الديون الخارجية. ركود اتّسم بوضع سياسات ضريبية تعود بالنفع على رؤوس الأموال الماليّة أدّى إلى حالات إلى اضطرابات وعدم الاستقرار الاجتماعي تزايد العمل غير المنظم، وانخفاض في الأجور وتفاقم التفاوتات.

> البعد السياسي

يعكس البعد السياسي للمجتمع البرازيلي المعاصر عمليًا انقساما إلى نصفين. يجدر هنا التذكير ببعض الفروقات الدقيقة في النظام السياسي البرازيلي. تميل الأيديولوجيات إلى اضعاف نظام رئاسويًا ولكن ليس بالاسم، أو بعبارة أخرى، ثمّة ما يطلق عليه ب«التحالف الرئاسوي» و الذي يعتبر قاعدة غير مكتوبة يتوقّف فيها الاستقرار الرئاسي إلى حد كبير على الاتفاقات البرلمانية. على حد تعبير البروفيسور سيسيرو أراوجو Cícero Araujo ، فهو ضرب من «الغرفة غير المرئية» التي، ومنذ عهد فرناندو هنريكي كاردوسو Fernando Henrique Cardoso، «غدت و على نحو غير رسمي منفذًا موازيًا إلى حكم الدولة ومتشابكًا مع جميع أعمال السلطة الرسمية. ينطوي هذا على علاقة غير مشروع بين التمثيل السياسي (على جميع المستويات) وبين القوة الاقتصادية، لا سيما تلك المرتبطة بالموارد العامة والتي ترتهن إليها» . بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التصويت في البرازيل في حالة الانتخابات العامة

<<

للرئيس والكونغرس الفيديرالي وحكام الولايات والكونغرس ومجلس الشيوخ عدة عمليات اقتراع متزامنة. يتطلب ذلك مفاوضات متعددة مع مساومات لا متناهية ومعاملات خلال مؤتمرات القمة. وبعبارة أخرى، يتيسّر التلاعب بالعملية الانتخابية مما يسهم في تشويه سمعة الأحزاب السياسية والتشكيك في الديمقراطية نفسها.

> الانتخابات الشيطانيّة

لقد انعكست الانقسامات القديمة في المناقشة الانتخابية الأخيرة ووجدت لها موطئا. لقد كان هذا الجدل في الواقع، أكثر من مجرد «نقاش للأفكار» بل موضع خلاف على الهيمنة على الانتخابات، أملًا في التركيز على التكتيكات والتحالفات من جهة وتطلّعا إلى عملية تنظيم الانتخابات. تُرجم عداء المصالح إلى سرديّة مانوية Manichean narrative لم تتوانى على ممارسة الضغوطات المستمرة الرامية إلى شيطنة الخصم الرئيسي. ونتيجة لذلك، مثّلت الصورة الشيطانية للخصم والتي تبنّاها كلا الجانبين المتنازعين مسألة الكراهية عاملا حاسما في الحملة الانتخابية الأخيرة. حيث تبادل المتنافسان الأبرز، الإهانات، والاتهامات بشكل علني ففي مواجهة إبطال «الدرب الثالث» الذي يمثله سيرو جوميز Ciro Gomes وسيمون تيبيت Simone Tebet (بإجمالي ٧,٢ بالمائة فقط في الجولة الأولى) قام بولسونارو Bolsonaro ولولا Lula بعمليّات استقطاب وبحشد القاعدة الشعبية محاولين جذب المترددين متّهمين بعضهما البعض بنوايا شيطانية ضد البرازيل كأمة وضدّ شعبه. وكما هو الحال في أوروبا لجأ الخضمان إلى استخدام طيف الخوف والاستياء كأسلحة انتخابية في الوَقْتِ الحاليّ.

> الكراهية ومحاولة انقلاب تمّ تفاديها

نشير إلى أنّ المصالح الاقتصادية العليا (لا سيّما قطاع الأعمال الزراعية) وبمساعدة وسائل الإعلام والكنائس الإنجيلية والشبكات الرقمية (مثال واتسأب تُذكّيها بالمشاعر الضاربة في الأعماق والمناهضة لحزب العمال والتي حولت نفسها إلى خطاب اللغة المحلية للكراهية (الطبقية: الكراهية والأحقاد التي تعكس مصالح طبقية محددة.). والذي لم يكن موجهًا فقط ضد حزب العمال ولولا دا سيلفا استهدف كل من يدخل في مدار اليساريَّة والاشتراكيَّة والشيوعيَّة وغيرها. لقد استنفدت عقلانية الطبقة المتوسطة والشعبية عمليًا بسبب حالات الارتباك من التدهور الاقتصادي الوشيك نحو البؤس. لهذا السبب، حاول بولسونارو اتخاذ تدابير معزولة لاحتواء أسعار الوقود (حتى لو يعني ذلك عملية رهن قطاع الخدمات العامة في الدولة) والتي أثبتت عدم ايفائها بالهدف. ونتيجة للإجراءات تلك، لم يستغرق لولا دا سيلفا وقتا طويلا للانخراط في الحديث عن المستقبل. وكفاه أن يتذكر النجاحات التي أحرزتها حكوماته الأولى، حين عاش البرازيليون - وخاصة الفقراء منهم - «عقدهم الذهبي» وتمتّعوا برغد العيش في بداية القرن الحادي والعشرين. وظل التهديد بالانقلاب كامنًا لفترة طويلة خلال مرحلة ما قبل الانتخابات، ولكن ومن جهة أخرى برزت الهيئات الرئيسية للسلطة القضائية (خاصة المحكمة الانتخابية العليا ورئيسها ألكسندر دي موراييس Alexandre de Moraes) بوصفها سدّا منيعا أمام الانقلاب واستطاعت أن تلقي بظلالها على القطاعات الأكثر راديكالية في القوات المسلحة وتطغى عليها.

> الحواجز والتطبيع

وفي النهاية انكشف التوتر الشديد في المجتمع البرازيلي وبدا جليّا إثر فوز لولا دا سيلفا وفشل المرشح المهزوم في الاعتراف بالهزيمة والتزامه الصمت لأكثر من يومين بعد الإعلان عن النتائج. إذ كشفت ردّة فعل القطاعات الاجتماعية الأكثر راديكالية، مع إقامة مئات من حواجز الطرق على الطرق السريعة الرئيسية والدمار الذي ألحق بمباني السلطات الحكومية الثلاث في برازيليا في بداية المجلس التشريعي الاستياء البغيض ضد عودة لولا إلى الرئاسة في تجاهل تام للديمقراطية من ناحية وأبرزت التحدي الجديد للنظام القضائي الذي أطلق له العنان من ناحية أخرى. يلفت العديد من صانعي الرأي الانتباه الآن إلى الأدلّة القويّة الصارخة للأعمال الإجرامية الذي تم سنها استراتيجيًا في خدمة أشدّ القوى ذي الصلة بالبولسونارية. إنّ حقيقة نأي الرئيس بالنيابة بنفسه ونداءه بوقف سائقي الشاحنات وانهاء الاحتجاجات والمحتجّين - وإن كان ذلك متأخرًا وعلى نحو غير مقنع - قد نجح في تهدئة النفوس و الأكثر تأجُّجا، بينما يشير بوصلة الإعداد وبداية الانتقال إلى «التطبيع» المتوقع على المستوى المؤسسي إلى تمهيد الطريق لدورة جديدة واعدة. إن نهج هذا المسار مهمة شاقة herculean task لكنها ليست مستحيلة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى اليسيو آستينكو
على البريد الإلكتروني elisio.estanque@gmail.com وعلى حسابه على تويتر Twitter: @ElisioE
وإلى أغنالدو دي سوزا على البريد الإلكتروني agnaldo.barbosa@unesp.br

[1] تعتبر كورونليزمو الآلة السياسية البرازيلية خلال الجمهورية القديمة (١٨٨٩-١٩٣٠) والمعروفة أيضًا باسم «حكم الكولونيل» الذي سيتّسم بمركزية السلطة السياسية في أيدي الأوليغارشية المهيمنة محليًا، والمعروفة باسم كورونيل. المترجمة

> ايران: هذه ليست باحتجاجات بل إنّها ثورة

بقلم **أصوات إيرانية**

مظاهرة تدعم احتجاجات إيران تحت شعار «المرأة، الحياة، الحرية» ٢٠٢٢.
المصدر: Flickr

اعتُقلت مهسا أميني الفتاة الكردية الإيرانية العشرينية (ذات ٢٢ عام) من مدينة سقز من محافظة كردستان الإيرانية، في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ في العاصمة طهران من قبل ما يسمى بشرطة الأخلاق بحجة عدم التزامها بارتداء لباس لائق وانتهاكها "قواعد لبس الحجاب" وفق زعمهم. فارقت أميني الحياة بعد ثلاثة أيام في المشفى إثر دخولها في غيبوبة دماغية بسبب ما يعتقد أنها أصيب بجروح جراء تعرضها للضرب أثناء الحجز.

أثار مقتل أميني موجة جديدة من الاحتجاجات التي انطلقت شرارتها واتّسعت رقعتها لتمتدّ داخل جميع أرجاء إيران مطالبة بإنهاء الفصل الجندري بل أيضًا بالإطاحة بالجمهورية الإسلامية. فكان قتلها محرّكًا لغضب الإيرانيين حيث بلغ منسوب الثقة لدى المحتجّين حدّ الصفر جرّاء سوء ممارسات النظام الإيراني وخيانة الإصلاحيين. فالمحتجّون يناضلون من أجل تحقيق ثورة.

> الموجات الاحتجاجيّة في إيران

وفي حركة مقاومة وكجزء من حركة الاحتجاج الحالية، قامت العديد من الفتيات والنساء بخلع الحجاب وأضْرَمْنَ فيه النار وسط الأماكن العامة وذلك في إشارة متعمّدة لمقاومة الحجاب وعمليّة تحكّم الدولة في أجسادهن. فبينما اضطلعت المرأة الايرانيّة بدور نشط ومتكامل في الاحتجاجات على مدار العقود الأربعة الماضية، لم تطرح مسألة الجندر في حد ذاتها على جدول أعمال الاحتجاجات - باستثناء احتجاجات سنة ١٩٧٩ لمّا احتجت النساء على خطط الحكومة بموجب القانون بالارتداء القسري للحجاب. وللمفارقة تمثّل أوّل المطالب الذي طرحه الطلاب خلال الحركة الاحتجاجيّة الحالية في إلغاء الفصل الجنساني في المطاعم الجامعيّة.

رغم احتلال المرأة والحرّيّة لصدارة الاحتجاجات ببروز الشابات الايرانيات المحتجات في العلن في الأماكن العامة، فإن الشعار القوي «المرأة، الحياة، الحرية» بوصفه الرسالة المركزية للاحتجاجات، والرموز المهيمنة للمرأة والجندر في الإنتاج الثقافي والفني الشامل، ومسألة الجندر كنقطة محوريّة جوهرها ثابت ضمن الأجندا، لم تأخذ الاحتجاجات منحى جندريّا ولم تتمحور فعليًا حول موضوع التمييز ضد المرأة. بل كان المحتجّون من مختلف الأطياف وكانت مطالبهم متعددة الأوجه ولم تقتصر على النساء والجندر. لقد مثّلت المرأة القوة الدافعة وراء اندلاع هذه الاحتجاجات التي وحدت الإيرانيين بشكل فريد من مختلف الأجيال، ومشارب اجتماعية، وعرقية، ودينية، وخلفيات جغرافية، بصرف النظر عن الجنس. واتّقدت جذوة الاحتجاجات لينضمّ إليها الطلاب والمعلمون والأطباء والتجار والعمال والمدنيون المتبرعون بالدم من كلّ ربوع البلاد إلى الاحتجاجات وانخرطوا في الإضرابات. ومن ثم، فإننا نشهد حراكا اجتماعيا عريض القاعدة.

بعدّ قضية الحجاب المحيّرة واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل التي عجزت الجمهورية الإسلامية عن حلّها منذ سنة ١٩٧٩ لم تفضي إلى حلّ ثابت بل ظلّت مراوحة بين الفرض والحظر من أجل الحفاظ على هويتها وطابعها الإسلامي. تجلّى ذلك في امساك قبضتها المحكمة على قضايا مثال الحجاب الإلزامي والفصل بين الجنسين لتجد نفسها في طريق مسدود عاجزة عن إجراء أي تعديلات تصالحية أو القيام بتغييرات قانونية - رغم معارضة حوالي نصف ساكنة إيران للحجاب الإجباري. لقد أضافت العديد من الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاطئة

<<

والأمثلة على سوء الإدارة من قبل النظام إلى استياء وإحباط ويأس العديد من الإيرانيين واحتقانهم وصبّ الزيت على النار. فخرجوا في احتجاجات عارمة خلال السنوات ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢١ ضد البطالة والزيادة في أسعار البنزين وجودة المياه الرديئة وتلوث الهواء وسوء الإدارة الاقتصادية، وهذه مجرد أمثلة قليلة وليس للحصر. كان رحيل مهسا أميني القشة الأخيرة للإيرانيين المحبطين.

لم يطالب المتظاهرون بإصلاحات أو تعديلات للنظام، ولا هم يعتقدون أصلا في الإصلاحات إذ هم كفّوا عن ذلك بتاتا. كما شهدت الفترة بين نهاية تسعينيات القرن الماضي والحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ خطابًا حيويًا حول التغييرات في القانون وضرورة الإصلاحات السياسية وحقوق المرأة. بيد أنّه ومع القمع الوحشي والاعتقالات والإقامة الجبرية والتعذيب والاعترافات القسرية للعديد من الأفراد ذوي التوجهات الإصلاحية، قُبِر عهد الإصلاحات كلّيا.

> «لا خوف بعد اليوم، سنناضل بكل ما أوتينا من قوة»

دعا رئيس السلطة القضائيّة الايرانيّة غلام حسين محسني إجَئِي في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٢ المتظاهرين إلى طاولة الحوار قائلاً: «أنا مستعد. فلنتحادث. إن نحن ارتكبنا أخطاءً، يمكننا إصلاحها «. لكن واجه الإيرانيون المحتجون جهوده بوصفها تكتيكا آخر للخيانة. وردّوا بشعارات مثال: ‹‹هذا ليس باحتجاج، إنّها ثورة.››

لقد ذهب المحتجّون إلى أبعد من ذلك حيث مطالبتهم بإسقاط النظام وإنهاء الجمهورية الإسلامية. كما علت من بين الاحتجاجات هتافات «الموت للديكتاتور» أو «الموت لخامنئي» وكتابات على الجدران واللافتات «لا خوف بعد اليوم ستناضل» للدلالة على إقدامهم واصرارهم. معتقدين قيادتهم لثورة قيد الاعداد. تجلّى ذلك ليّنا في تدمير العديد من الرموز المهمة للجمهورية الإسلامية أو إحراقها. شمل ذلك مراكز الشرطة والباسيج Basij وعلامات الشوارع مثال «شارع الجمهورية الإسلامية» أو «فلسطين»، وتماثيل مؤسس الجمهورية الإسلامية روح الله الخميني Ruhollah Khomeini أو قائد فيلق الحرس الثوري الإسلامي قاسم سليماني Qasem Soleimani وكذلك لافتات وصور الخميني والزعيم الديني الحالي علي خامنئي.

تشير إلى أنّ النظام الإيراني اتسم بالبطء والتردّد بشكل مدهش في رد فعله الأولي خلال الأسابيع الثلاثة الأولى. ربما يعود ذلك إلى فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في مدينة نيويورك حينها في نهاية سبتمبر أو بسبب صمت خامنئي واختفائه عن الجمهور.

ففي إشارة إلى الطبيعة الاستبدادية للنظام، استعرضت الدولة في نطاق استجابتها إلى حركة الاحتجاج عدّة ردود شملت قطع خدمة شبكة الإنترنت وتنظيم مظاهرات واسعة النطاق مؤيدة للنظام و إطلاق الرصاص المطاطي وكرات الطلاء على حشود المتظاهرين إضافة إلى اعتقال المتظاهرين والفنانين وتشويه سمعة المتظاهرين وتدمير سيارات المتظاهرين و السيّارات التي تستخدم الأبواق في حركة تأييد للمحتجّين ودعماً للاحتجاجات، والتنديد بالشتات الإيراني والالقاء باللائمة على القوى الأجنبية لانخراطها في الاحتجاجات وتحريف الحقائق والشعارات والأحداث.

لم تنطفئ ذُكْوَة الاحتجاجات رغم التهديدات التي وجّهها مسؤولو الدولة مثال عضو مجلس الأوصياء وصيانة الدستور ورجل الدين أحمد خاتمي[1] عضو مجلس الخبراء أو قائد الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي Hossein Salami إذ هدّدوا المتظاهرين الإيرانيين بعواقب وخيمة مثال الإعدام. لكن باء كلّ ذلك بالفشل ولم تهدأ الاحتجاجات ز لم يخبو سعيرها ولا حتى حين غدت أولى حالات التعذيب والاغتصاب وإعدام السجناء أمرا معلنا.

بعد هذه الأشهر الأولى من حركة الاحتجاج في إيران، لا يزال من السابق لأوانه معرفة اتّجاه بوصلة الاحتجاجات. وما علينا إلا أن ننتظر حتى نرى مدى انضمام الغالبية الساحقة من الإيرانيين الصامتين والغائبين ورجال الدين المنشقين إلى المظاهرات وتوقيت ذلك الانضمام. في هذه الأثناء، برزت (مجموعة) من القادة وشرع المتظاهرون في تكوين منظمات وبناء تحالفات وصياغة مطالب محددة لمرحلة ما بعد الإطاحة بالنظام المحتملة. إذ غالبًا ما تدخل النزاعات في ديناميكية الروتين وتبتعد عن دائرة الأخبار في بقية العالم بعد الفترة الأولية من البروز في المجتمع الدولي. يبقى أن نرى ما إذا كان هذا سيحدث مجدّدا وماذا سيكون موقف المجتمع الدولي تجاه النظام الإيراني. ■

توجّه كل المراسلات إلى محرّري حوار كوني على البريد الإلكتروني globaldialogue.isa@gmail.com

[1] دعا رجل الدين أحمد خاتمي، عضو مجلس الخبراء، في خطبة الجمعة التي ألقاها في ٢٦ يونيو/ حزيران في جامعة طهران، السلطة القضائية إلى أن تعاقب «بشدة وبلا رحمة» من كانوا قد شاركوا في المظاهرات. المترجمة

GLOBAL DIALOGUE

ISA International Sociological Association

https://globaldialogue.isa-sociology.org/

@isagdmag

www.isa-sociology.org